

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد



تأثير جائحة كورونا في بعض مؤشرات السلامة المالية لبلدان مختارة مع إشارة للعراق

رسالة تقدم بها

أمير أزهر عبد الرسول جاسم

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سلطان جاسم سلطان النصاروي

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد للطالب (أمير أزهر عبد الرسول جاسم) الموسومة ب (تأثير جائحة كورونا في بعض مؤشرات السلامة المالية لبلدان مختارة مع إشارة للعراق) أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.م. د هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

إقرار الخبير اللغوي

أقر بان الرسالة الموسومة ب (تأثير جائحة كورونا في بعض مؤشرات السلامة المالية لبلدان مختارة مع إشارة للعراق) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت ذا أسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت



أ.د محمد عبد الرسول جاسم السعدي

٢٠٢٤/٦/١١

إقرار المشرف

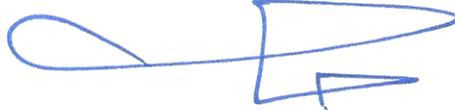
اشهد إن أعداد الرسالة الموسومة ب (تأثير جائحة كورونا في بعض مؤشرات السلامة المالية لبلدان مختارة مع إشارة للعراق) التي تقدم بها الطالب (أمير أزهر عبد الرسول جاسم) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



المشرف

أ.م.د سلطان جاسم سلطان النصراوي

التاريخ ٨ / ٢٤ / ٢٠٢٤



توصية رئيس القسم

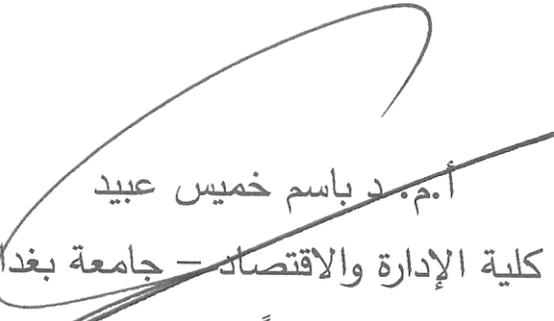
(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ.م. د خضير عباس حسين الوائلي

التاريخ ٨ / ٢٤ / ٢٠٢٤

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة، الموقعون ادناه، اطلعنا على الرسالة الموسومة ب (تأثير جائحة كورونا في بعض مؤشرات السلامة المالية لبلدان مختارة مع إشارة للعراق) وقد ناقشنا الطالب (أمير أزهر عبد الرسول) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وجدنا بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير (جيد جداً)


أ.م. د باسم خميس عبيد
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد
عضواً


أ.د مناضل عباس حسين
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء
رئيساً


أ.م. د سلطان جاسم سلطان
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء
عضواً ومشرفاً


أ.م. د زينب هادي نعمة
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء
عضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَالضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾
وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ ﴿٤﴾ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ
فَتَرْضَىٰ ﴿٥﴾ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ
﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ ﴿٨﴾ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾
﴿١٠﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١١﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾ ﴾

الضحى : ١ - ١١

صدق الله العلي العظيم

{ الإهداء }

الى منارة العلم والأمام المصطفى إلى الأمي الذي علم العالمين إلى سيد الخلق إلى رسول الله
محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

بأبي المنتدح البطن بأبي من ليله يرعى النجوم ساجداً وراكعاً بأبي من لا يأخذ في لله لومة لائم
بأبي القائم بأمر الله

نزيلك حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كُنْتُ من البلاد

الى امام زماننا الامام محمد بن الحسن المهدي (عجل الله فرجه)

الى سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني (دام
ظله)

الى ينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى أمي الغالية
الى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح
الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى أبي العزيز

الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخي وأخواتي

إلى من تشبه أمي في الطيبة النظر في عينها بمثابة هُدنة سلام مع العالم إلى شخص بعيد عن
عيني قريب من قلبي حاضر في بالي دائماً إلى أم علي حيدر رحمها الله

الى الشهداء والجرحى من القوات الأمنية والحشد الشعبي

الى الأستاذ والأخ والزميل الذي فجعنا بفراقه المرحوم

محمد علي حمزة عطوي

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي

فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) صدق الله العلي العظيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق نبي الرحمة محمد وعلى آله الطيبين

الطاهرين، أما بعد

يسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ المساعد الدكتور (سلطان جاسم سلطان

النصراوي). لما قدمه من نصح وارشاد ومعلومات علمية قيمة خلال مدة البحث وحرصه ومتابعته لمراحل

انجاز الرسالة والذي كان له الأثر الكبير في خدمة موضوعها وفقه الله تعالى لكل خير.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على

مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمون من ملاحظ وتوجيهات علمية سديدة لإغناء هذه الرسالة

كما يتوجب علي التقدم بالشكر إلى كافة اساتذتي في قسم الاقتصاد - جامعة كربلاء الذين اكرموني

بعلمهم خلال المرحلة التحضيرية من دراسة الماجستير وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور مناضل عباس

الجواري والأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري والأستاذ الدكتور طالب حسين الكريطي والأستاذ المساعد

الدكتور محمد ناجي الزبيدي والأستاذ الدكتور عمار محمود الربيعي والأستاذ المساعد الدكتور سلام كاظم

الفتلاوي والأستاذ المساعد الدكتور خضير عباس الوائلي والأستاذ المساعد الدكتور شيماء رشيد الياسري

والأستاذ المساعد الدكتور زينب هادي الخفاجي والأستاذ المساعد الدكتور هدى زوير الدعيمي فلهم مني

التحية والاحترام

وختاماً أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من أسهم وساعد في اكمال هذا العمل البحثي المتواضع

وجزاهم الله تعالى خيراً

الباحث

مع نهاية عام 2019 تعرض الاقتصاد العالمي لجائحة صحية أطلقت عليها جائحة كورونا أدت هذه الجائحة إلى إصابة الاقتصاد العالمي بشلل النظام مما أدى إلى توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية بسبب الإجراءات المتخذة من الدول لتخفيف من حدة آثار، فقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي لمستويات تاريخية غير مسبوقة وتفاقم الدين العام حتى وصل إلى مراحل غير مقبولة متجاوزاً كل المعايير، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر كذلك أثرة في أوضاع الاستقرار المالي والمصرفي.

وفي هذا الإطار يتناول البحث تأثير جائحة كورونا في بعض مؤشرات السلامة المالية لبلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق، وقد جاء هذا الاهتمام بمؤشرات السلامة المالية كونها تمثل أدوات تقييم أداء النظام المالي والمصرفي ومؤشرات أدائها وانعكاسات جائحة كورونا (كوفيد - 19) على هذه المؤشرات. أما فيما يتعلق بالعراق فقد أسهم البنك المركزي العراقي بالاهتمام واستعمال كثير من البيانات الخاصة لمؤشرات السلامة المالية وتشغيل منتظم من أجل التعرف على صحة قطاع والنظام المصرفي.

وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات ولعل من أبرزها شهدت اغلب مؤشرات السلامة في العراق ارتفاعات ملموسة خلال المدة 2016-2022، وشهدت بعض المؤشرات مثل مؤشرات السيولة ومؤشرات الكفاية الحدية لرأس المال ارتفاعات بنسب أعلى من النسب المقررة في لجنة بازل II، إذ كانت نسب السيولة اعلى من (100%) في حين بلغت نسب الكفاية الحدية لرأس المال نحو (43.1)% في عام 2022 مما يعكس قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة، أظهرت خارطة مخاطر السلامة المالية توجهاً نحو انتشار اللون الأخضر مما يعني استقرار اغلب المؤشرات، باستثناء حالات لبعض المؤشرات الفرعية التي كانت تعاني من حالة عدم الاستقرار.

وفي ضوء ذلك يوصي الباحث على البنوك الأخذ بعين الاعتبار مقترحات لجنة بازل فيما يخص تجاوز الآثار السلبية للمخاطر البنكية، خاصة خلال هذه الأزمة وسرعة انتشار الفيروس، سعياً منها للحفاظ على الاستقرار المالي، فضلاً عن وضع خطط مستقبلية وإستراتيجية فعالة لما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)، وعلى البنوك المركزية أن تكون مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية، وخاصة التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها من المتوقع أن تكون هذه المؤسسات أقل قدرة لمواجهة هذه الازمة، ضرورة العمل على مواصلة تحسين وتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي والاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة من اجل أعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية وبشكل دورس لما لها من دور في معرفة صحة وسلامة القطاع المصرفي.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ت	الشكر والتقدير
ث	المستخلص
ج-ح-خ	المحتويات
د	قائمة الجداول
ذ	قائمة الاشكال البيانية
ر	قائمة المخططات
1	المقدمة:
1	أولاً: أهمية البحث
2	ثانياً: مشكلة البحث
2	ثالثاً: فرضية البحث
2	رابعاً: اهداف البحث
2	خامساً: منهجية البحث
3	سادساً: هيكلية البحث
7-4	سابعاً: الدراسات السابقة
9-8	الفصل الأول الإطار المفاهيمي لجائحة كورونا والسلامة المالية
10	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لجائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية
11-10	أولاً: الجوائح عبر التاريخ
13-11	ثانياً: جائحة كورونا الظهور والانتشار
23- 14	ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية والصحية لجائحة كورونا
24	المبحث الثاني: السلامة المالية المفهوم والأهداف والأهمية والمؤشرات
25-24	أولاً: مفهوم السلامة المالية

30-25	ثانياً: مفهوم مؤشرات السلامة المالية
30	ثالثاً: أهمية مؤشرات السلامة المالية
35-30	رابعاً: العوامل المؤثرة على السلامة المالية
37-35	خامساً: مؤشرات السلامة المالية والتحليل الاحترازي الكلي وصحة القطاع المصرفي
38	المبحث الثالث: قنوات انتقال تأثير الجائحة في مؤشرات السلامة المالية
39	أولاً: آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) في مؤشرات كفاية رأس المال
40-39	ثانياً: آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) في مؤشرات جودة الأصول
41-40	ثالثاً: آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) في مؤشرات السيولة
42-41	رابعاً: آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) في مؤشرات الربحية
43	الفصل الثاني
	جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية لبلدان العينة
45	المبحث الأول: جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في الأردن
48-45	أولاً: نظرة عن الاقتصاد الأردني وتحليل لأهم مؤشرات الرئيسة
51-48	ثانياً: السياسة النقدية والقطاع المصرفي في الأردن: النشأة والتطور
58-51	ثالثاً: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بعض مؤشرات السلامة المالية
59	المبحث الثاني: جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في المملكة العربية السعودية
63-59	أولاً: نظرة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية وتحليل لأهم مؤشرات الرئيسة
66-63	ثانياً: السياسة النقدية والقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية: النشأة والتطور

74 -67	ثالثاً: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بعض مؤشرات السلامة المالية
75	المبحث الثالث: جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في جمهورية مصر العربية
80-76	أولاً: نظرة عن الاقتصاد المصري وتحليل لأهم مؤشرات الرئيسة
83-80	ثانياً: السياسة النقدية والقطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية: النشأة والتطور
88-84	ثالثاً: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض مؤشرات السلامة المالية
89	الفصل الثالث
	انعكاسات جائحة كورونا في بعض مؤشرات السلامة المالية في العراق
90	المبحث الأول: واقع الاقتصاد العراقي والسياسة النقدية والقطاع المصرفي
93 -90	أولاً: نظرة عن اقتصاد العراقي وتحليل لأهم مؤشرات الرئيسة
95-93	ثانياً: السياسة النقدية في العراق: النشأة والتطور
99-95	ثالثاً: القطاع المصرفي وهيكلته
100	المبحث الثاني: جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في جمهورية العراق
101-100	أولاً: مؤشرات السلامة المالية في العراق
104-101	ثانياً: خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية في العراق
110-104	ثالثاً: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض مؤشرات السلامة المالية
114-110	المبحث الثالث: مقارنة تجارب دول العينة مع العراق
116	الاستنتاجات
117	التوصيات
126-118	المصادر

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
11-10	أهم الأوبئة في العالم من 430 ق.م- إلى اليوم	(1)
13	تطور انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) في العالم	(2)
14	معدلات النمو العالمي للمدة (2018 - توقعات 2024)	(3)
16	الدول الأكثر مديونية للمدة (2019 - 2023) نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	(4)
18	نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة لبلدان مختلفة (%) للمدة (2018 - توقعات 2024)	(5)
22	تغير في حجم التجارة العالمية (%) للمدة (2019 - 2023)	(6)
28	المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)	(7)
29	نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للمدة (2015 - 2022)	(8)
37	العلاقة بين المؤشرات الاحترازية الكلية وأدوات السياسة الاحترازية الكلية ومؤشرات السلامة المالية	(9)
46	تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الأردني (%) خلال المدة (2000 - 2023)	(10)
61	تحليل بعض مؤشرات اقتصاد المملكة العربية السعودية (%) للمدة (2000 - 2023)	(11)
78	تحليل بعض مؤشرات اقتصاد جمهورية مصر العربية (%) للمدة (2000 - 2023)	(12)
91	تحليل بعض مؤشرات اقتصاد جمهورية العراق (%) للمدة (2000 - 2023)	(13)
103	خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية في العراق	(14)
111	مؤشر كفاية رأس المال في بلدان العينة والعراق للمدة 2019-2023 (%)	(15)
112	مؤشر جودة الأصول في بلدان العينة والعراق للمدة 2019 - 2023 (%)	(16)
113	مؤشر الربحية في بلدان العينة والعراق للمدة 2019-2023 (%)	(17)
114	مؤشر السيولة في بلدان العينة والعراق للمدة 2019-2023 (%)	(18)
115	مؤشر كفاءة التشغيلية للمصارف في بلدان العينة والعراق للمدة 2019-2023 (%)	(19)

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	أعلى (10) دول من حيث تضخم أسعار المواد الغذائية عالمياً في عام 2022	(1)
52	نسبة كفاية رأس المال في الأردن (%) للمدة (2017-2022)	(2)
54	نسبة الديون غير العاملة ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة في الأردن للمدة (2017 - 2022)	(3)
55	معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات في الأردن للمدة (2017 - 2022)	(4)
56	نسبة السيولة القانونية بالإجمالي في الأردن للمدة (2017 - 2022)	(5)
58	مؤشرات الكفاءة التشغيلية للمصارف في الأردن للمدة (2017 - 2021)	(6)
67	مؤشرات كفاية رأس المال في المملكة العربية السعودية للمدة (2017-2023)	(7)
69	مؤشرات جودة الأصول في المملكة العربية السعودية للمدة (2017-2023)	(8)
70	مؤشرات الربحية في المملكة العربية السعودية للمدة (2017 - 2023)	(9)
72	مؤشرات السيولة في المملكة العربية السعودية للمدة (2017-2023)	(10)
73	مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف في المملكة العربية السعودية للمدة (2017 - 2023)	(11)
84	مؤشرات كفاية رأس المال في جمهورية مصر العربية للمدة (2017-2023)	(12)
85	مؤشرات جودة الأصول في جمهورية مصر العربية للمدة (2017-2023)	(13)
87	العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في جمهورية مصر العربية للمدة (2017-2023)	(14)
88	مؤشرات السيولة في جمهورية مصر العربية للمدة (2017-2023)	(15)
105	مؤشرات كفاية رأس المال في العراق للمدة (2017-2023)	(16)
106	مؤشرات جودة الأصول في العراق للمدة (2017-2023)	(17)
107	مؤشرات الربحية في العراق للمدة (2017-2023)	(18)
109	مؤشرات السيولة في العراق للمدة (2017-2023)	(19)
110	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل في العراق للمدة (2017-2023)	(20)

قائمة المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
26	مؤشرات السلامة المالية الرئيسية	(1)
29	مؤشرات السلامة المالية الفرعية	(2)
31	أنواع المخاطر المصرفية	(3)
50	إجراءات البنك المركزي الأردني في مواجهة أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)	(4)
66	إجراءات البنك المركزي السعودي في مواجهة أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)	(5)
83	إجراءات البنك المركزي المصري لمواجهة أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)	(6)
94	أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتطبيقها في العراق	(7)
95	إجراءات البنك المركزي العراقي لمواجهة أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)	(8)
99	هيكل الجهاز المصرفي العراقي كما هو في عام 2023	(9)
101	مؤشرات السلامة المالية في العراق	(10)

المقدمة: -

شهد الاقتصاد العالمي في أواخر عام 2019 وبداية عام 2020 أزمة صحية واقتصادية نتيجة تفشي جائحة كورونا والتي نتج عنها تراجع غير مسبوق للاقتصاد العالمي ودخل في ركود عميق، وتعرض الاستقرار المالي الى مخاطر وتحديات وواجه حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وتعرضت اغلب القطاعات الاقتصادية الى الشلل بسبب إجراءات التباعد الاجتماعي وتوقف الأنشطة والأسواق، وفرضت الازمة تحديات وضغوطات على القطاع المصرفي نتيجة تدهور مستويات السيولة والتمويل وانخفاض العوائد على الضرائب، ولجأت أغلب البنوك المركزية حول العالم الى اتخاذ حزم من الإجراءات للتخفيف من حدة الآثار السلبية في محاولة للحفاظ عن استقرار النظام المالي والمصرفي، وتمثل مؤشرات السلامة المالية أداة مهمة لمعرفة صحة النظام المالي وقدرته على استيعاب الصدمات وإداة لتقييم المخاطر، وبيان قدرة المؤسسات المالية على الالتزام بمتطلبات رأس المال والسيولة.

أما في العراق فقد عمل البنك المركزي العراقي إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) سواءً على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، من أجل الحفاظ على صحة النظام المالي والمصرفي، فضلاً عن استيعاب صدمة الجائحة والتخفيف من حدة آثار السلبية.

أولاً: أهمية البحث: -

تأتي أهمية البحث ما يلي: -

1- أهمية الاحترازات التي اتخذها البنوك المركزية للمحافظة على القطاع المصرفي من حدة انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات السلامة المالية.

2- الوقوف على مؤشرات السلامة المالية في بلدان العينة المختارة ومنها العراق.

3- الإحاطة بمستوى تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات السلامة المالية في بلدان العينة المختارة ومنها العراق.

ثانياً: مشكلة البحث: -

تتمثل مشكلة البحث بما يلي: -

- 1- إن جائحة كورونا أفرزت تداعيات سلبية على مجمل أوضاع الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى القطاع المصرفي وسلامته المالية بشكل خاص مما أدى إلى تهديد صحة النظام المصرفي.
- 2- إلى أي مدى استطاعت بلدان العينة المختارة في التصدي لجائحة كورونا (كوفيد-19).
- 3- إلى أي مدى استطاع العراق من اتخاذ إجراءات صارمة وسياسات للحد من جائحة كورونا(كوفيد-19).

ثالثاً: فرضية البحث: -

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن لجائحة كورونا (كوفيد-19) تداعيات سلبية ومؤثرة على القطاع المصرفي وعلى سلامة النظام المالي في البلدان العينة المختارة ومنها العراق.

رابعاً: أهداف البحث: -

ويهدف البحث الى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها: -

1. رصد الانعكاسات السلبية التي افرزتها الجائحة على الاقتصاد العالمي.
2. تحليل انعكاسات أزمة كورونا على القطاع المصرفي وسلامته المالية لبلدان مختارة.
3. تحليل انعكاسات أزمة كورونا على القطاع المصرفي العراقي من خلال تحليل

مؤشرات السلامة المالية.

خامساً: منهجية البحث: -

اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي والاستقرائي النظري فضلاً عن منهج التحليل الكمي المستند إلى معلومات الرسمية التي تصدر في منشورات منظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنوك المركزية للمدة 2000 - 2023 بحسب ما متوفر من بيانات للباحث، وأخيراً يستخدم المنهج المقارن لبيان تداعيات تلك الجائحة على البلدان المختارة والعراق.

سادساً: هيكلية البحث: -

تحقيقاً لهدف البحث واثباتاً للفرضية فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي لجائحة كورونا والسلامة المالية، أما الفصل الثاني تناول جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية لبلدان العينة الأردن، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، في حين أهتم الفصل الثالث تحليل انعكاسات أزمة كورونا (كوفيد-19) على القطاع المصرفي العراقي.

سابعاً: الاستعراض المرجعي: -

تم تناول هذا الموضوع من قبل باحثين وكتاب عدة نذكر منهم:

1. البحوث العربية

التفاصيل	عنوان الدراسة	اسم الباحث
اعتمدت الدراسة على تحليل مؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية قبل وبعد الجائحة للمدة من الربع الأول إلى الربع الثالث 2019 قبل الجائحة ونفس المدة للعام 2020 بعد الجائحة، بهدف تحليل لأهم الآثار المترتبة لجائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري، بوصف الجائحة هي المتسبب الخارجي للصدمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، وليس متسبب داخلي كما في الازمة المالية 2008 والتي كان القطاع المالي هو المصدر الأساسي. أظهرت الدراسة التطبيقية وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية - باستثناء مؤشرات جودة الائتمان - للبنوك المصرية قبل وبعد جائحة كورونا (كوفيد-19)، تتمثل هذه المؤشرات العائد على حقوق الملكية، الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الاستثمارات المالي إلى إجمالي الأصول (مخاطر الاستثمارات)، مؤشرات الملاءة المالية، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، تعد هذه المؤشرات الأكثر تأثراً بتداعيات جائحة كورونا (1).	أثر كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر)	1. محمد زيدان إبراهيم وآخرون (2021)
تبين الدراسة ارتفاع مخصص خسائر الائتمان لأغلب البنوك عينة الدراسة وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) في عام 2020 الاقتصاد السعودي ككل، وعلى القطاع المصرفي السعودي بشكل خاص، في حين يجب العمل على وضع التشريعات والأطر القانونية والتنظيمية من مؤسسة النقد العربي السعودي، التي تعمل على استعادة البنوك من حزم الإنقاذ وإجراءات الدعم التي اتخذتها المؤسسة لدعم القطاع البنكي السعودي، فقد تفاعلت البنوك السعودية مع معطيات برنامج دعم تمويل القطاع الخاص الذي أعلنت عنه مؤسسة النقد والذي يستهدف بشكل كبير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ تواصلت مع عملائها للتنفيذ ولا تزال مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي قوية وممتينة سواء كان من ناحية ملاءة رأس المال (معدل كفاية رأس المال) التي تبلغ (19.4%) والتي تقارب متطلبات لجنة بازل إلى أن جميع هذه المؤشرات المالية وغيرها، تؤكد على متانة الوضع المصرفي وسلامة الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها مؤسسة النقد العربي	أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي السعودي: دراسة مطبقة على البنوك السعودية	2. منيرة سعيد قحطاني (2022)

(1) محمد زيدان إبراهيم وآخرون، أثر كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر)، المؤتمر العلمي الخامس كلية التجارة - جامعة طنطا، 2021.

<p>السعودي والبنوك والمصارف السعودية للتخفيف من آثار وتداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) السلبية المحتملة (1) .</p>		
<p>هدفت هذه الدراسة التعرف على الآثار التي تركتها جائحة كورونا (كوفيد-19) في أربعة من المؤشرات الأساسية للسلامة المالية للمصارف البحرينية هي كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة فقد اعتمدت الدراسة على البيانات المجمعة لهذا المؤشرات لجميع المصارف التقليدية الإسلامية كل على حدة، وتقسيماً حسب القطاع الذي تعمل به إلى مصارف تعمل في قطاع التجزئة، وأخرى تعمل في قطاع الجملة، غطت الدراسة للمدة 2018م إلى 2020م.</p> <p>وننتج عن ذلك شهدت جميع أنواع المصارف البحرينية خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) انخفاضاً في كفاية رؤوس أموالها، ما عدا المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة التي شهدت ارتفاعاً في كفاية رؤوس أموالها، وانخفاض ربحية المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في قطاع الجملة، في حين لم تتغير معدلات ربحية تلك العاملة في قطاع التجزئة، أما جودة الأصول والسيولة شهدت تحسناً ما عدا المصارف الإسلامية التقليدية العاملة في قطاع التجزئة التي شهدت تراجعاً في مستويات التي تحتفظ بها خلال جائحة كورونا (كوفيد-19) (2).</p>	<p>أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية</p>	<p>3. ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد (2022)</p>
<p>استخدمت الدراسة مؤشر الربحية كأحد النسب المالية الأساسية لتقييم الأداء المالي للشركات، بهدف التعرف على أثر جائحة كورونا (كوفيد - 19) على الأداء المالي للشركات الخدمية المدرجة في سوق الأوراق المالية الأردنية، ومن ثم مقارنة نتائج الأداء المالي لهذه الشركات البالغ عددها (48) شركة خدمية قبل وأثناء جائحة كورونا (كوفيد - 19)، ولتحقيق ذلك استخدمت البيانات المالية المنشورة لهذه الشركات لعامي 2019 - 2020 وتم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، Excel. أظهرت نتائج التحليل وجود أثر سلبي لجائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات الأداء المالي للشركات الخدمية الأردنية من خلال وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في المؤشرات بين مدتي الدراسة، فضلاً عن ذلك أكدت الدراسة أن جائحة كورونا (كوفيد-19) كان لها تأثير سلبي واضح على ربحية هذه الشركات (3).</p>	<p>أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للشركات الخدمية الأردنية</p>	<p>4. محمد محمد أبو عقرب (2022)</p>

(1) منيرة سعيد القحطاني، أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي السعودي: دراسة مطبقة على البنوك السعودية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد السادس، العدد الأول، 2022.

(2) ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد، أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 133، 2022.

(3) محمد محمد أبو عقرب، محمد الشارف أحمد، أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للشركات الخدمية الأردنية، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 8 العدد 15، 2022.

2 . البحوث الأجنبية		
<p>يتمثل الابتكار الأساسي لهذه الدراسة في استخدام التغييرات في صافي خيارات التحوط الطويلة للمستثمرين - وهو مؤشر لتوقعات النمو القائمة على المخاطر للمستثمرين - لتحديد تأثير التغيير في متطلبات الاحتياطي الفيدرالي لرأس المال على السلامة المالية للبنوك، وأثبت أن بيانات صافي عامل التحوط تكشف بشكل كبير عن العلاقات السببية بين مؤشرات السلامة المالية ومتطلبات الاحتياطي الفيدرالي لرأس المال. وتظهر النتائج التي توصلت إليها أيضا أن الابتكار الذي يعمل على خفض متطلبات رأس المال الاحتياطي للأنظمة المصرفية يعمل على تحسين رأس المال التنظيمي ورأس المال من المستوى الأول (1).</p>	<p>Coronavirus Pandemic and Financial Soundness of Fidelity Bank Ghana Limited: Evidence from 2019 and 2020 Financials</p>	<p>1. Impact of the COVID-19 event on U.S. banks' financial soundness (تأثير جائحة كورونا كوفيد-19 على السلامة المالية للبنوك الأمريكية)</p>
<p>تحول مرض كورونا (كوفيد-19) في ووهان الصين إلى جائحة عالمية في عام 2020. لقد عطل طرق الحياة الطبيعية؛ وتسببت في أضرار جانبية في جميع أنحاء العالم؛ وتغيير النموذج المصرفي التقليدي بسبب عمليات الإغلاق المتعددة، والقيود على الحركة، وإغلاق الحدود، والبروتوكولات الأخرى التي وضعتها الحكومات للسيطرة على انتشار المرض. ولم تكن غانا استثناءً من كل هذه التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. بناءً على الدعامة النظرية الطبيعية الجديدة، حددت هذه الدراسة بشكل تجريبي تأثير فيروس كورونا (COVID19) على السلامة المالية لبنك فيديليتي غانا المحدود. تقيس مؤشرات CAMEL السلامة المالية. باستخدام تقنية تحليل البيانات الثانوية، وتحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA)، والإحصاءات الوصفية، وبرنامج SPSS، أثبت البحث ما يلي: (1) كان أداء البنك أفضل في جميع المؤشرات المذكورة أعلاه في عام 2020 مقارنة بعام 2019؛ و (2) لا يوجد فرق إحصائي بين أداء البنك في عامي 2019 و 2020 (باستثناء السيولة). من الناحية النظرية، أثبتت النظرية الطبيعية الجديدة أهميتها في هذه الدراسة إذ كان أداء البنك أفضل في عام 2020 (عندما كانت القاعات المصرفية مغلقة في الغالب) عما كان عليه في عام 2019 بسبب زيادة استثماراته في التكنولوجيا المالية (FinTech)، والتكنولوجيا الرقمية (DigTech)، وتكنولوجيا البيانات الضخمة (BigTech). وقدمت الدراسة توصيات بعيدة المدى مدعومة بالنتائج (2).</p>	<p>2. Coronavirus Pandemic and Financial Soundness of Fidelity Bank Ghana Limited: Evidence from 2019 and 2020 Financials</p>	<p>2. Coronavirus Pandemic and Financial Soundness of Fidelity Bank Ghana Limited: Evidence from 2019 and 2020 Financials (تأثير جائحة كورونا على السلامة المالية لبنك فيديليتي غانا من عام 2019-2020)</p>
<p>في عام 2020، أنشأ مجلس المخاطر النظامية الأوروبي (ESRB) مجموعة عمل لتحليل آثار التدابير المالية المتعلقة بالأزمة على النظام المالي. في فبراير 2021، نشر فريق عمل ESRB المعني بـ "رصد آثار التدابير المالية على الاستقرار المالي لحماية الاقتصاد الحقيقي في سياق جائحة فيروس كورونا (COVID-19)"</p>		<p>3. the financial stability implications of COVID-19 support measures1 (رصد آثار جائحة كورونا كوفيد-19 على الاستقرار المالي)</p>

متوفر على الرابط Impact of the COVID-19 event on U.S. banks' financial soundness (1)

<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0275531921001410>

(2) Coronavirus Pandemic and Financial Soundness of Fidelity Bank Ghana Limited: Evidence from 2019 and 2020 Financials متوفر على الرابط

<https://journalajeba.com/index.php/AJEBA/article/view/957> (2)

<p>تقريره النهائي، وقد استفاد العمل من مزيج من مختلف العوامل مصدر المعلومات. واستناداً إلى المعلومات التي تم جمعها من السلطات الوطنية، ومن الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA)، ومن السجل الائتماني AnaCredit التابع للبنك المركزي الأوروبي (ECB)، توصل التقرير إلى ثلاث نتائج رئيسية.</p> <p>أولاً: أدت التدابير المالية إلى حماية الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي القطاع المالي، من تأثير الوباء، وقد ضمنت هذه التدابير استمرار تقديم الخدمات المالية إذ ارتبط ما يصل إلى 35% من الإقراض المصرفي الجديد للشركات غير المالية خلال الجائحة بهذه التدابير. ثانياً: ترتبط الاختلافات في التدابير المالية ارتباطاً وثيقاً بتعرض البلدان للجائحة، على سبيل المثال، تميل البلدان الأكثر تضرراً من الوباء إلى تنفيذ برامج أكبر مع استيعاب أكبر.</p> <p>ثالثاً: يؤكد التقرير على أهمية المتابعة المستمرة لتأثيرات الجائحة على الملاحة المالية في الشركات والمؤسسات والقطاعات المصرفية. ولذلك يواصل مجلس ESRB مراقبة الآثار المترتبة على الاستقرار المالي لتدابير الدعم المالي. وتلخص هذه المذكرة التحليلات التي أجريت بعد نشر التقرير النهائي، كما يحتوي أيضاً على رؤى من التحليلات التي أجراها فريق الصياغة التابع لمجلس ESRB بشأن حالات إفسار الشركات، يعتمد التحليل على البيانات التي تم جمعها على أساس التوصية ESRB/2020/8 للربع الرابع من عام 2020 والربع الأول من عام 2021 والبيانات المشتركة بين EBA والبنك المركزي الأوروبي، ولا سيما بيانات Credit Ana. لاحظ أنه على الرغم من أن آثار التدابير المالية على الدين الحكومي ترتبط ارتباطاً وثيقاً⁽¹⁾.</p>		
--	--	--

الاختلاف بين البحث والبحوث السابقة

- 1- اعتمدت البحوث السابقة على سلسلة زمنية للمدة (2019 - 2021)، في حين عمل الباحث على إشارة إلى أهم الأوبئة التي عاشها العالم للمدة (430 ق.م - 2023).
- 2- اقتصرت البحوث السابقة لتحليل تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) لبعض مؤشرات السلامة المالية في بنوك دولة معينة، أما الباحث تناول تجارب بلدان مختلفة (الأردن، المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية) وجمهورية العراق
- 3- بين الباحث الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها البنوك المركزية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) في البلدان المختارة ومنها العراق.

(¹) Monitoring the financial stability implications of COVID-19 support measures1 متوفر على الرابط https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/esrb.20210908.monitoring_the_financial_stability_implications_of_COVID-19_support_measures~3b86797376.en.pdf

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لجائحة كورونا والسلامة المالية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لجائحة كورونا و انعكاساتها الاقتصادية

المبحث الثاني

السلامة المالية المفهوم والأهداف والأهمية والمؤشرات

المبحث الثالث

قنوات انتقال تأثير الجائحة في مؤشرات السلامة المالية

تمهيد:

يمثل فيروس كورونا المستجد Covid -19 أحد الجوائح التي تحولت إلى كارثة إنسانية واقتصادية عالمية، وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية إن هذه الجائحة تمثل حالة طوارئ صحية عالمية، إذ تسببت في حالة من الهلع والقلق والخوف بسبب عدم توفر العلاجات اللازمة للقضاء عليه، وقد تسبب الإجراءات التي اتخذتها الدول والمتمثلة بالتباعد الاجتماعي والاعلاق العام، مما أدى إلى خسائر وتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة الثمن.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لجائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية

أولاً: التطور التاريخي لظهور الجوائح: -

إن ظهور الأوبئة على مستوى العالم أحدث تغيرات جوهرية في عدة نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية وليس بجديد على العالم إذ كل مدة زمنية معينة إلا ويظهر وباء معين يؤثر على مستويات عدة إذ تحدث ثورة كبيرة في عدة مفاهيم علمية وتقنية.

تشير الدراسات الأولى للأوبئة أن وجودها كان منذ التواجد الإنساني على هذه الأرض وأن الفيروسات ككائنات حية متواجدة في الطبيعة وفي الحيوانات وبفعل تطورها الجيني تحدث طفرات جينية تنتقل للإنسان بحكم تعايش الإنسان مع البيئة والحيوان. إن ظهور الأوبئة تسببت في قتل كثير من الأفراد⁽¹⁾.

ويوضح الجدول الآتي الجوائح التي مر بها العالم خلال المدة 430 ق.م -2019

الجدول (1) اهم الأوبئة التي شهدها العالم للمدة (430 ق.م -2019)

الوباء	مناطق الانتشار	سنوات الانتشار	عدد الوفيات
طاعون أثينا	مدينة أثينا	430 ق.م	100,000
الطاعون الأنطوني	الإمبراطورية الرومانية	165-180 م	5 مليون
طاعون جستينيان - طاعون عمواس	الإمبراطورية البيزنطية - بلاد الشام	250-271 م	10% من سكان العالم
الموت الأسود	آسيا وأوروبا	1331-1353 م	75,000,000
طاعون لندن العظيم	بريطانيا	1665-1666 م	100,000
طاعون مارسيليا الكبير	مرسيليا - فرنسا	1720-1722 م	100,000
الكوليرا	جنوب شرق آسيا	1820-1826 م	100,000
طاعون منشوريا	الصين	1911-1990 م	12 مليون
الإنفلونزا الإسبانية	العالم بأسره	1918-1920 م	100,000,000

(1) زكرياء وهبي، متلازمة الأوبئة والاقتصاد في ظل جائحة كورونا - كوفيد19، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، المجلد 4، العدد 4، الجزائر، 2020، ص 45 - 46.

2,000,000	1957-1958 م	العالم بأسره	الإنفلونزا الآسيوية
35 مليون	1981- إلى اليوم	جميع انحاء العالم	جائحة ووباء الإيدز
8200,000	2013-2018 م	غرب افريقيا	وباء الإيبولا
203,000	2009-2010 م	المكسيك إلى انحاء العالم	انفلونزا الخنازير
7 مليون تقريباً	2019 - مستمرة	الصين إلى انحاء العالم	جائحة كورونا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- 1- اوسكار جوردا، (وآخرون)، الجوائح وتداعياتها الاقتصادية المطولة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي واشنطن، العدد 57، 2020، ص14.
- 2- بن سونة عبد المجيد، بن علي قاسم، جائحة كورونا COVID-19 وأثرها على الانضباط الموارد البشري بالمؤسسة الجزائرية، ماستر في العلوم الاجتماعية، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2021، ص18-23.

لقد افرزت هذه الأوبئة الصحية التي اجتاحت العالم خسائراً اقتصادية كبيرة، فضلاً عن فقدان الأرواح والخسائر البشرية أدت إلى انعكاسات سلبية، وقد أدت هذه الجوائح عدا جائحة كورونا والفيروسات إلى توقف النشاطات التجارية وتشير التقارير إلى إن هذه الجوائح والأوبئة أدت إلى حجر مدن بأكملها وانهارت الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها.

وبالرغم من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي واجهها العالم بسبب تفشي الأوبئة والجوائح قبل كورونا (كوفيد-19)، إلا إن تأثيراتها كانت محدودة بشكل أو بآخر على الاقتصاد العالمي أو بسبب كونها غير واسعة الانتشار أو بسبب عدم تكامل الاقتصاد العالمي والأسواق الخارجية مما أدى في نهاية المطاف إلى عدم امتداد الآثار الاقتصادية على مستوى العالم.

ثانياً: جائحة كورونا (الظهور والانتشار): -

في ديسمبر 2019، ظهرت سلسلة من حالات الالتهاب الرئوي مجهولة السبب في مدينة ووهان الصينية، مع أعراض سريرية تشبه إلى حد كبير الالتهاب الرئوي الفيروسي يشير التسلسل العميق لعينات الجهاز التنفسي إلى وجود فيروس كورونا (كوفيد-19) (1).

الاعتلال الوبائي والذي عُرف باسم جائحة فيروس كورونا COVID-19، هي جائحة عالمية، سببها فيروس كورونا (4) المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (SARS-COV-2)، أنشئت من الحروف الأصلي Severe Acute Respiratory Sndrome Corona Virus-2 وهي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والانسان، إذ إن عدداً من فيروسات كورونا سببت للبشر أمراضاً تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد العادية إلى الأمراض الأشد وخامة (2).

(1) أحلام حال، الترجمة في زمن كورونا كوفيد-19، المركز الديمقراطي العربي - برلين - ألمانيا، ط1، 2020، ص10.

(2) عمر خضر يونس سعد، جائحة كورونا وأثرها على الالتزامات التعاقدية في ضوء نظريتنا الظروف الطارئة والقوة القاهرة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، الجامعة الإسلامية، المجلد 29 العدد 3، 2020، ص4.

وأغلب الفرضيات التي تم تداولها إن مصدر فيروس كورونا مرتبط بسوق المأكولات البحرية في ووهان، بسبب ان عدداً من الأشخاص زاروا السوق تعرضوا لإصابة بالتهابات الرئوية، لكن أكدت دراسة صادرة من الصين بتاريخ 25 ايار 2020 على أن أول شخص مصاب بالفيروس كورونا بتاريخ 1 كانون الأول 2019، لم يكن له أي صلة بسوق المأكولات البحرية (1).

تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى إن نسبة الوفيات قد بلغت (2%) من المصابين بالمرض، وفي يوم 30 يناير 2019 أعلنت منظمة الصحة العالمية رسمياً أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على قلق الدولي وانتقلت إلى أغلب دول العالم بصورة سريعة، إذ بلغ عدد المصابين (بكوفيد-19) (9,7) مليون إصابة في أكثر من 188 دولة ومنطقة حتى 15 يونيو 2020، تتضمن (433,000) حالة وفاة فضلاً عن تعافي أكثر من (3,76) مليون مصاب (2).

واستمرت اعداد الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) بالارتفاع لتصل إلى (1,519,083,929) شخص حول العالم حتى عام 2022، وبحسب تقرير منظمة الصحة العالمية ارتفعت عدد الوفيات بسبب جائحة كورونا (كوفيد -19) إلى (7) ملايين شخص على مستوى العالم عام 2021، فضلاً عن تقرير منظمة الصحة العالمية حول عدد الوفيات تصل إلى (15) مليون 2022. إذ اخذ فيروس كورونا بالانتشار تدريجياً وعلى نحو سريع في كافة انحاء العالم على الرغم من ظهوره أولاً في مدينة ووهان الصينية. ويوضح الجدول الآتي تسلسل الاحداث التي أدت إلى انتشاره عالمياً.

(1) نزار عبد الكريم حسن الخزرجي، فايروس كورونا (COVID-19) وتداعياتها على البعد الاجتماعي، مجلة المعهد، معهد المعلمين للدراسات العليا، العدد 5، 2021، ص47.

(2) نافذ فايز الهرش، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 3 العدد 3، 2020، ص4.

الجدول (2) تطور انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) حول العالم

التاريخ	الحدث
31 كانون الأول/ ديسمبر 2019	تفشي حالات التهاب رئوي حادة في مقاطعة ووهان غي معروفة السبب
11 كانون الثاني/ يناير 2020	الصين تعلن عن أولى وفياتها لمصاب بالفيروس كورونا
20 كانون الثاني/ يناير 2020	أكدت الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية حالات مؤكدة الإصابة
23 كانون الثاني/ يناير 2020	عزل مدينة ووهان الصينية من قبل السلطات الصينية التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 11 مليون نسمة
30 كانون الثاني/ يناير 2020	إعلان منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عالمية
2 شباط / فبراير 2020	تم إبلاغ عن أول حالة وفاة بفيروس كورونا خارج الصين
11 شباط / فبراير 2020	تم تسمية المرض رسمياً من قبل منظمة الصحة العالمية Covid-19
14 شباط / فبراير 2020	أعلنت فرنسا أول حالة وفاة بفيروس كورونا في أوروبا
23 شباط / فبراير 2020	شهدت إيطاليا طفرة في عدد الحالات الإصابة بفيروس كورونا
24 شباط / فبراير 2020	برزت إيران كنقطة تركيز الثانية لجائحة كوفيد-19
26 شباط / فبراير 2020	أمريكا اللاتينية ابلغت عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا
29 شباط / فبراير 2020	أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن أول حالة وفاة بفيروس كورونا
17 مايو 2020	دخلت كل من اليابان وألمانيا وهما من أضخم الاقتصادات على مستوى العالم في حالة من الركود
11 يونيو/ حزيران 2020	تجاوزت الإصابات في أفريقيا بفيروس كورونا الـ 200 ألف إصابة
10 يوليو/ تموز 2020	أغلقت هونغ كونغ نظامها المدرسي وسط الموجة الثالثة
17 يوليو/ تموز 2020	وصلت الهند إلى مليون حالة إصابة بفيروس كورونا واعد فرض الاغلاق
11 كانون الأول/ ديسمبر 2020	وافقت هيئة الغذاء والدواء على لقاح من قبل شركة فايزر
31 كانون الأول/ ديسمبر 2020	الذكرى السنوية الأولى لإبلاغ منظمة الصحة العالمية عن أول حالة من COVID-19 و2.8 مليون شخص في الولايات المتحدة حصل على جرعة اللقاح يقل بكثير عن هدف الذي حددته الدولة وهو 20 مليون لقاح
6 كانون الثاني / يناير 2021	تعلن وزارة الصحة عن خططها لتوفير تمويل 22 مليار دولار للولايات من أجل دعم توسيع نطاق اختبارات الإصابة بفيروس وتوزيع اللقاحات
22 كانون الثاني / يناير 2021	ظهور متحور جديد COVID-19 B.1.1.7 / ألفا المكتشف الان في أكثر من 30 دولة و12 ولاية أمريكية
25 كانون الثاني / يناير 2021	إبلاغ عن أول إصابة متغير P1 غاما في البرازيل
13 مارس 2021	إعطاء أكثر من 100 مليون جرعة لقاح COVID-19 في الولايات المتحدة
12 مايو 2021	توصي شركة ACIP فايزر لقاح COVID-19 لجميع المراهقين الذين تتراوح أعمارهم 12-15 سنة
1 يونيو / حزيران 2021	ظهور الموجة الثالثة COVID-19 B.1.1.672 / دلتا في الهند
26 نوفمبر 2021	منظمة الصحة العالمية تطلق تسمية عن المتحور الجديد COVID-19 اوميكرون الذي ظهر أول مرة في جنوب أفريقيا
1 كانون الثاني / يناير 2022	بعد انتشار متحورين دلتا واميكرون في العالم تسجل ولاية نيويورك اعلى عدد إصابة بفيروس والتي بلغت 114,082 حالة مؤكدة جديدة
5 مارس 2022	أعلنت منظمة الصحة العالمية عن إعطاء 10,704,043,684 جرعة من لقاح COVID-19 في جميع أنحاء العالم حوالي 56% من العالم تم تطعيمه بالكامل لكن العديد من المناطق لا تزال تفتقر إلى الوصول خاصة قارة أفريقيا حيث أقل من 20% من مجموع السكان يتم تطعيمهم حالياً
10 يونيو/ حزيران 2022	من المتوقع تصل قيمة السوق العالمية لاقنعة N95 إلى 11.8 مليار دولار بحلول عام 2026
6 يوليو / تموز 2022	تظهر البيانات ان متحور اوميكرون AB4 وAB5 هي السائدة الان في الولايات المتحدة الأمريكية وتشكل أكثر من 70% من حالات العدوى الجديدة - ب كوفيد-19
8 يوليو / تموز 2022	ولاية نيويورك توصي جميع الناس بارتداء اقنعة N59 او KN95 او KF94 في جميع الأماكن بسبب ارتفاع معدل الإصابة بفيروس كورونا

Derrick

Bryson Taylor A Timeline of the Corona virus pandemic: The outbreak of the virus has sickened more than 80 million people At least (1.7) million people have died Heres how the year unfolded

(<https://www.nytimes.com/article/coronavirus-timeline.html>) متوفر على الموقع

مركز السيطرة على الأمراض | David J Sencer CDC الجدول الزمني | متحف COVID-19 CDC Museum متوفر على الموقع (<https://www.cdc.gov/museum/timeline/covid-19.html>)

ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية والصحية لجائحة كورونا: -

لقد تسببت جائحة كورونا بخسائر اقتصادية كبيرة، مما أدى إلى انهيار معظم اقتصادات العالم وقد افرزت حالة من الهلع و شلل التام ابتداءً من ذوي الأجر اليومي نتيجة الحظر والحجر الصحي الإلزامي خسروا أعمالهم مما تسبب بأزمة بطالة، فضلاً عن الأزمة التي تحصل في أي من دول العالم تنتقل آثارها بشكل تلقائي من دولة إلى أخرى، فإن الأزمة التي إصابة الصين كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي من خلال قنوات عدة وهي (النمو الاقتصادي / الدين العام / الاستقرار المالي / البطالة / الفقر / الأمن الغذائي / وأهمها التجارة) (1).

1. النمو الاقتصادي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)

شهد الاقتصاد العالمي قبل تفشي جائحة كورونا أوضاعاً غير مستقرة وضغوطات كثيرة منها الأزمة المالية (أزمة الرهن العقاري) إلى أزمة الديون الأوروبية، فضلاً عن أسهم الصراع التجاري والتهديدات الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة، في تقلب أوضاع الاقتصاد العالمي، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وهذا ما جعل المؤسسات تتراجع في توقعاتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية العالمية (2).

الجدول (3) معدلات النمو العالمي للمدة (2018 - 2024)

السنة	العالم (%)	الولايات المتحدة	منطقة اليورو	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	آسيا الصاعدة والنامية	أمريكا اللاتينية والكاريبية	إفريقيا جنوب الصحراء
2018	3.6	2.9	1.8	1.8	6.4	1	3
2019	2.9	2.3	1.3	1	5.5	0.1	3.1
2020	3.1	3.4	6.3	2.8	0.8	7	1.7
2021	6.1	5.7	5.4	5.8	7.3	6.9	4.6
2022	3.5	2.1	3.3	5.6	4.5	4.1	4
2023	3	2.1	0.7	2	5.2	2.3	3.3
2024	2.9	1.5	1.2	3.4	4.8	2.3	4

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أعداد مختلفة.

(1) هبة علي حسين، أزمة التعامل مع جائحة كورونا العراق انموذجاً، مجلة حمورابي، العدد (33-34) السنة الثامنة، 2020، ص72-73.

(2) تغريد محمد حسين الميالي، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي (التداعيات وسبل المواجهه)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 14 العدد 3، 2022، ص44.

من خلال الجدول (3) اتضح إن معدلات النمو الاقتصادي قد شهدت تراجعاً ملحوظاً، وتقلب بعد أن كانت تبلغ نحو (3.6%) عالمياً في عام 2018، ثم تراجعت معدلات النمو إلى (2.9%) عام 2019 متأثر بتداعيات الجائحة والاعلاق الكبير، في حين تم تعافي الاقتصاد العالمي نتيجة إجراءات التحفيز والحزم النشطة المتعددة ليرتفع معدل النمو في عام 2021 إلى (6.1%) إلا أن ظروف الحرب الروسية الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية أدت إلى تراجع معدل النمو ليبلغ (3.5%) في عام 2022، وفي عام 2023 عملت السياسة النقدية بشكل مضادة للتضخم تأثير موجب إذ يسجل الناتج العالمي معدل نمو قدره (3%) كما استمرار النمو العالمي بالانخفاض ليصل إلى (2.9%) عام 2024 .

2. جائحة كورونا والدين العام: -

أحدث مؤشر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاوتكتاد ارتفاعاً غير مسبوق في الدين العام وصل نموه إلى (97) تريليون دولار وازدادت مدفوعات الفوائد (5.6) تريليون عن العام السابق، وأشار التقرير إلى إن الدول النامية دفعت (847) مليار دولار من الفوائد النامية بزيادة مقدارها (26%) عن عام 2021، وأوضح التقرير ان هناك عدة من الدول الاحترازية وبلغت نسبة الدين (60%)، ليشكل ما نسبته (256%) من إجمالي الناتج المحلي وقفز الدين العام العالمي إلى مستوى قياسي ليصل إلى نحو (124%) من إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع (70%) في عام 2007، في حين ارتفع الدين العام من (64%) إلى (178%) خلال المدة نفسها.

أدت جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى تزايد الدين العام بشكل غير مسبوق خلال عام واحد، إذ وصل الدين العالمي إلى (226) تريليون دولار في عام 2019 بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) التي ضربت العالم وأدت إلى حالة الركود العميق، وكان الدين مرتفعاً بالفعل في المدة السابقة على الأزمة. إذ يبين تراكم الدين العام منذ عام 2007 على وجود ازمتين اقتصاديتين على الحكومات أن تواجهها (الأزمة المالية العالمية/ جائحة كورونا) ويمثل الدين العام قرابة (40%) من مجموع الدين العالمي وهي أكبر نسبة منذ أواسط الستينيات (1).

أدى كوفيد-19 إلى ارتفاع نسب الاقتراض وبشكل غير مسبوق، والآن تدفع الحرب في أوكرانيا الديون العالمية إلى أعلى مستوياتها، حذر الاقتصاديين من أن الدول والاسر منخفضة الدخل تعاني أكثر من ارتفاع

(1) فيكتور غاسبار وآخرون، الدين العالمي يسجل مستوى قياسياً، صندوق النقد الدولي، واشنطن، متوفر على الرابط <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021>

مستويات الديون، كما أن معهد التمويل الدولي يعلن أن الديون العالمية تجاوزت (300) تريليون دولار في عام 2021⁽¹⁾.

الجدول (4) الدول الأكثر مديونية عالمياً للمدة (2019 - 2023)

(نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي) (%)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
1. اليابان	%238	%266,2	%257	%266	%258
2. السودان	%201,6	%259,4	%210	%189.5	%182
3. اليونان	%180,9	%205,2	%207	%168.3	%171
4. إريتريا	%189,4	%185,8	%175	%175	%176.2
5. الرأس الأخضر	-	-	%161	%161	%142.3
6. إيطاليا	%134,8	%161,8	%155	%144.4	%145
7. سورينام	%82,3	%145,3	%141	%116.6	%125
8. بربادوس	%122,2	%134,1	%138	%115.4	%120
9. سنغافورة	%130	%131,2	%138	%167.8	%160
10. جزر المالديف	%78	%118,3	%137	%58	%124.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

أحمد حلمي، الدين العام الحكومي، مجلة الاقتصادية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، العدد 2، 2021، ص 40-58.

Raul Amoros, visualizing the state of Global Debt, by country, 2022 متوفر على الرابط

(<https://www.visualcapitalist.com/global-debt-to-gdp-ratio>)

من خلال الجدول (4) يتضح إن الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعات إذ جاءت اليابان في المرتبة الأولى فقد بلغ (238%) عام 2019 واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (258%) عام 2023، ثم جاءت اليونان في المرتبة الثانية فقد بلغ (180.9%) عام 2019 و انخفض ليصل إلى (171%) في عام 2023، في حين جاءت إريتريا في المرتبة الثالثة فقد بلغ (189.4%) عام 2019 وفي عام 2023 بلغ (176.2%) ، ثم

(1) Victoria Masterson, Global debt is more than \$300 trillion, world Economic Forum Annual Meeting , موفر على الرابط ([https:// www.weforum.org/agenda/2022](https://www.weforum.org/agenda/2022))

جاءت سنغافورة بالمرتبة الرابعة فقد بلغ (130%) عام 2019 واستمر بالارتفاع ليصل إلى (160%) عام 2023، ثم تلتها بقية الدول لان الارتفاع كان خلال عامين 2019-2020 وانخفض خلال عام 2023.

3. الاستقرار المالي: -

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد استقرارها. كما أن مواجهة الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى السلطات الرقابية لتحقيقها، ولتوضيح حالة عدم الاستقرار المالي التي تُعد بوصفها عن المخاطر المعنوية التي تظهر نتيجة سوء تخصيص الأموال مما يؤثر سلباً على الاستهلاك والاستثمار والإنتاج⁽¹⁾.

فيما عملت السياسة النقدية تحولات في مختلف أنحاء العالم إلى اعتماد موقف أكثر تيسيراً، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وزيادة مخاطر التطورات المعاكسة، وهذا التطور صاحبه انخفاضات حادة في عائدات الأسواق، إذ بلغ حجم السندات ذات العائدات السالبة* نحو (15) تريليون دولار كما يؤثر على توقعات المستثمرين في حال تبقى أسعار الفائدة منخفضة لمدة أطول⁽²⁾.

خلقت جائحة كورونا (كوفيد-19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، لقد حدث هبوط حاد في أسعار الأصول الخطرة منذ انتشار الجائحة (كوفيد-19)، وهناك درجة كبيرة من عدم اليقين حول مدى حدتها وطول مدتها، فقد أدت الإجراءات الاحترازية التي تتبعها الدول لاحتواء الجائحة إلى إحداث هبوط اقتصادي حاد. وأن النظام المالي وقع عليه تأثير حاد بالفعل، ويمكن أن يؤدي احتدام الأزمة إلى تأثير على الاستقرار المالي العالمي⁽³⁾.

تعد جائحة كورونا (كوفيد-19) أول اختبار حقيقي للنظام المالي العالمي ومرونته وقدرته على تحمل الصدمات منذ الإصلاحات التنظيمية والمالية التي أجرتها مجموعة العشرين عقب الأزمة المالية في عام 2008،

(1) عثمان فلاح مهدي، العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية المثلى ومؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، المجلد 10 العدد 21، 2018، ص109.

(2) تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019
*السندات ذات العائدات السالبة: وهي أداة دين تصدرها دول ذات مركز اقتصادي قوي ويقبل دائنو الدول بالتنازل عن الفائدة مقابل احتفاظ بهذه السندات، فقد أصدرت دول سندات بعوائد سالبة منها البرتغال وألمانيا وفرنسا وهولندا واليابان وقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى قائمة الدول المصدرة للسندات ذات العوائد السالبة.

(3) توبياس أديان، فايبيو ناتاشي، أزمة كوفيد-19 تهديد للاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، متوفر على الرابط

<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020>

أصبحت اسوء نقطة من الموجة البيع الأخيرة، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشراً سلبياً على شعور المستثمرين بتوجيهات تأثير الفيروس (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، إذ طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الازمة المالية العالمية عام 2008⁽¹⁾.

4. جائحة كورونا والبطالة وفقدان فرص العمل: -

أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) بشكل كبير في سوق العمل، بحسب تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية إن (16%) من الشباب عاطل عن العمل بسبب جائحة (كوفيد-19) وإن من احتفظ منهم بوظيفته فقد انخفضت ساعات عملهم بنسبة (23%)، بشكل عام إذا كان الاقتصاد في حالة نمو هذا يدل على المزيد من الثروة والمزيد من الوظائف والعكس صحيح، قد كان الشباب وخاصة الاناث منهم الأكثر تضرراً من تداعيات الأزمة⁽²⁾.

الجدول (5) نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة لبلدان مختلفة (%) للمدة (2018-2024)

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	سويسرا	إيطاليا	المانيا	اليابان	تركيا	الصين	إندونيسيا	الامارات	اليمن	الهند	اوزبكستان
2018	3.9	4.7	10.8	3.4	2.8	10.9	4.3	4.4	2.2	13.1	5.3	5.7
2019	3.7	4.4	9.9	3.1	2.4	13.7	4.6	3.6	2.3	13	5.3	5.7
2020	8.3	4.8	9.3	4.3	3	13.9	5	4.8	5	13.6	7.1	6
2021	5.5	5.3	9.8	3.5	2.8	13.4	4.8	3.8	3.4	14	6	7.2
2022	3.6	4.2	8.1	3	2.6	10	5	3.6	2.8	13.6	7.3	6
2023	4	2.1	7.8	6	2.7	8.5	5	5.4	4.7	13.5	9.1	5.8
2024	3.7	2.3	7.5	5.8	2.5	9	5.1	5.3	4	13	8.6	6.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، 2022، متوفر على الرابط

<https://data.albankaldawil . Org>

(¹) خديجة لعمرى وآخرون، أثر جائحة (كوفيد-19) على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي (دراسة تحليلية)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12 العدد 2، 2021، ص104.

(²) خيرة مجذوب عبد الحق زياني، تداعيات كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والعربي - قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية - المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول الحوض المتوسط، جامعة صبراتة، ليبيا، 2020، ص114.

من خلال الجدول (5) يوضح إن نسبة البطالة شهدت ارتفاعات ملحوظة نتيجة تفشي الوباء وتوقف أغلب الأنشطة الاقتصادية، إذ بلغت نسبة البطالة في الولايات المتحدة نحو (8.3%) في عام 2020 بالمقارنة (3.7%) عام 2019 ، بحسب تقرير منظمة العمل الدولية هناك تسارع وانتعاش فرص العمل في عام 2021 شريطة ألا يتفاقم الوباء، كما أن تدهور نوعية فرص العمل المنشأة حديثاً في البلدان النامية والناشئة بسبب القدرة المحدودة على دعم تدابير التحفيز المالي القوية، وصل معدل البطالة العالمي إلى (207) مليون شخص في عام 2022، متجاوزاً إلى حد كبير مستوى (187) مليون شخص المسجل عام 2019. باستثناء مدة أزمة كورونا (كوفيد-19) كان آخر مرة يصل فيها معدل البطالة إلى هذه النسبة (5.7%) في عام 2013، كما إن فجوة فرص العمل ستصل إلى (75) مليون فرصة في عام 2021 قبل أن تتراجع إلى (23) مليون فرصة عمل في عام 2022، يأتي هذا النقص في فرص العمل وساعات العمل ليضيف إلى مستويات المرتفعة أصلاً وباستمرار لمعدل البطالة ونقص استخدام اليد العاملة وسوء ظروف العمل حتى قبل الأزمة⁽¹⁾.

وفي هذا الإطار خفضت منظمة العمل الدولية مستوى الانتعاش سوق العمل في عام 2022، فقد بلغت البطالة العالمية أعلى من مستويات ما قبل (كوفيد-19) حتى عام 2023 على الأقل، إذ يعكس التخفيض عام 2022 إلى حد ما تأثير المتحورات الحديثة من كوفيد-19، مثل دلتا وأوميكرون على عالم العمل، فضلاً عن عدم اليقين الكبير فيما يتعلق بالمسار المستقبلي للوباء⁽²⁾.

5. جائحة كورونا والفقر :-

أثرت أزمة كورونا (كوفيد-19) في إبطاء وتيرة الحد من الفقر، فعلى مدى 25 عاماً تقريباً، كان عدد الفقراء المدقعين أي الذين يعيشون على أقل من (2.15) دولار للفرد في اليوم آخذاً في التراجع باطراد. لكن هذا الاتجاه توقف في عام 2020، كما كان انخفاض الدخل، وفقدان الوظائف، وتوقف العمل في أثناء تفشي جائحة كورونا ضاراً بشكل خاص بالأسر الفقيرة، وارتفع معدل عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها⁽³⁾.

إنّ جائحة كورونا كانت مسؤولة عن سقوط (71) مليون شخص إلى (100) مليون إضافيين في براثن الفقر المدقع في عام 2020، وتم القياس باستخدام خط الفقر الدولي البالغ (1.90) دولار للفرد يومياً. مما رفع معدل الفقر العالمي من (7.8%) إلى (9.1%) ويعيش (163) مليون شخص آخرين على أقل من (5.50) دولار

(1) منظمة العمل الدولية، بطئ انتعاش فرص العمل وزيادة عدم المساواة يندران بجعل آثار فيروس كورونا المستجد طويلة الأجل، متوفر على الرابط، 2021 <https://www.ilo.org>

(2) منظمة العمل الدولية تخفض توقعاتها لتعافي سوق العمل لعام 2022، منظمة العمل الدولية، متوفر على الرابط، <https://www.ilo.org>

(3) الفقر ، البنك الدولي، متوفر على الرابط، <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview>

للفرد في اليوم، وبحسب الاستبيان الذي أجراه البنك الدولي في البلدان النامية أن الأسر الأفقر فقدت دخلها وفرص العمل بمعدلات أعلى قليلاً من الأسر الأكثر ثراء، وهو اتجاه يسهم في تفاقم الفقر وعدم المساواة في العالم⁽¹⁾. كما أن ارتفاع عدد الفقراء المدقعين بما يتراوح بين (75) مليوناً و (95) مليون شخص في عام 2022، وذلك بسبب الآثار المستمرة للجائحة، والحرب في أوكرانيا، كما تشير البحوث إلى أن الأزمات الحالية ستطال بالتأكيد معظم البلدان حتى عام 2030، وفي هذه الظروف، أصبح هدف خفض معدل الفقر المطلق العالمي إلى أقل من (3%) بحلول عام 2030.

6. الأمن الغذائي وجائحة كورونا: -

ازداد توتر وحدة النزاعات في السنوات العشرة الأخيرة ، وتقلبات المناخ والأحوال المناخية القسوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وبانت تقوض الأمن الغذائي والتغذية في مختلف أنحاء العالم، وقد شهد أكثر من نصف البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل زيادة في معدل انتشار النقص التغذوي المتصل بدافع واحد أو أكثر مثلاً بسبب (الصراعات و الصدمات الاقتصادية والظروف المناخية البالغة الشدة) ، كما تظهر التحليلات أن عكس الاتجاهات في معدل انتشار النقص التغذوي في عام 2014 ، وبحسب ما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة تعرض (688) مليون شخص للجوع في عام 2019، في المقابل (624) مليون شخص في عام 2014⁽²⁾.

أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ والنزاعات وعدم الاستقرار في عام 2020، إذ ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون نقص التغذية على مستوى العالم إلى ما بين (720) و (811) مليون شخص، وحتى قبل انتشار جائحة كورونا، عانى أكثر من ملياري شخص حول العالم من انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المتوسط، وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن فاتورة الواردات الغذائية العالمية سترتفع إلى (1.94) تريليون دولار في عام 2022 ، وهو أعلى مما كان متوقعاً من قبل ، ويمثل هذا رقماً قياسياً ، وزيادة بنسبة (10%) عن المستوى القياسي لعام 2021، ثم جاءت الأزمة الروسية الأوكرانية لتزيد من الضغوط فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في أزمة عالمية مما يفاقم من أزمة الجوع وسوء التغذية، وبحسب وثيقة صادرة عن صندوق النقد الدولي هناك

(1) كارولينا سانشيز بارامو وآخرون، جائحة كورونا تترك إرثاً من تزايد الفقر والتفاوتات المتباينة، مدونات البنك الدولي، 2021، متوفر

على الرابط، <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/Jayht-kwrwna>

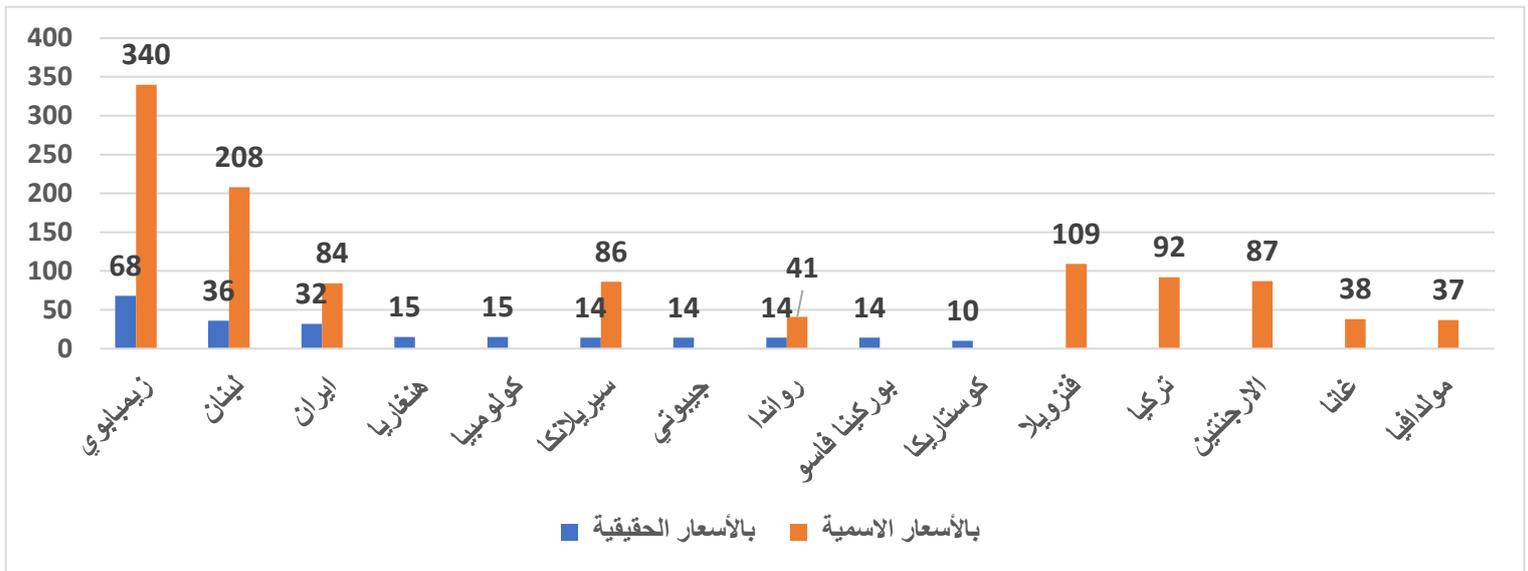
(2) انعدام الأمن الغذائي كيف يدعم البنك الدولي الأشخاص المعرضين للخطر اليوم وفي المستقبل، البنك الدولي، 2021، متوفر على

الرابط، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021>

حاجة إلى انفاق ما يتراوح بين (5) إلى (7) مليارات دولار أخرى لمساعدة الأسر الأكثر احتياجاً في (48) بلداً هي الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار واردات المواد الغذائية والأسمدة (1).

ومع بقاء أقل من عقد لانتهاج المدة الزمنية المحددة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة، تؤكد التقارير الجديدة أن استئصال الجوع لن يتحقق في عام 2030 ما لم تتخذ إجراءات جريئة للتعجيل في إحراز التقدم المنشود، ومن المتوقع تراجع معدلات الجوع في العالم بوتيرة بطيئة لتصل إلى أقل من (660) مليون شخص في عام 2030 بعدما بلغت ذروتها عند أكثر من (760) مليوناً في عام 2020 (2).

الشكل (1) أعلى 10 دول من حيث تضخم أسعار المواد الغذائية عالمياً في عام 2022



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
سلطان جاسم النصراني، الأمن الغذائي أزمة جوع وسط أزمات، جامعة كربلاء، 2022، متوفر على الرابط،
<https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/23296>

7. التجارة الخارجية وجائحة كورونا: -

كان الاقتصاد العالمي قبل تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) يسعى لرفع مستوى معدلات النمو في التجارة الخارجية نتيجة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فضلاً عن الاختلافات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والاضطرابات الاقتصادية في أوروبا بشأن تأثير خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وتراجع أسعار السلع والطاقة كل هذه الأمور شكلت تحدياً للاقتصاد العالمي. وعند تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) كانت جمهورية الصين الشعبية قد عانت من انخفاض أسبوعي في المعاملات التجارية المحلية

(1) الأمن الغذائي ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في عام 2022، البنك الدولي، كانون الأول 2022، متوفر على الرابط،
<https://www.albankaldawli.Org>

(2) موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2021، ص 21-22، متوفر على الرابط، <https://data.Unicef.org>

والدولية بنسبة (56%)، فضلاً عن انخفاض أولي بنسبة (26%) حذرت من حدوثه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا في بداية ابريل، واستمرار الانخفاض بنسبة (17%) حتى أواخر ابريل، ومن ثم استقرت التجارة في جميع المناطق المتضررة من الإغلاق في انخفاض المعاملات الأسبوعية الاجمالية منذ 9 مارس بمتوسط (9.8%) وكان الانخفاض ملحوظ في الفواتير حتى نهاية شهر مارس (1). أكد صندوق النقد الدولي تراجع معدلات التجارة الدولية، وأن الاقتصاد العالمي اتجه نحو المسار الأكثر ركوداً إذ أن جائحة كورونا (كوفيد-19) ضربت اقتصاديات الدول الكبرى مثل الصين، الولايات المتحدة، فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وذلك لأنها تمثل (65%) من التصنيع العالمي، فضلاً عن صادرات هذه الدول تمثل حوالي (41%) من الصادرات الصناعية على مستوى العالم، وحوالي (60%) من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (6) نسبة التغير حجم التجارة عالمياً (%) للمدة (ديسمبر 2019 - 2023)

2023		2022		2021		الواردات %	الصادرات %	الدولة
50	30	40	50	35.5	46.3	-15.80	-18.30	العالم
32.4	25.2	31.5	23.1	10	15	-15.80	-30.80	الولايات المتحدة
6.8	9.8	39.2	18.2	6.7	16.2	-4.40	-22.10	اليابان
17.7	12	45	40	37.6	13.8	-16.6	-22.0	منطقة اليورو
18.1	23.9	12	23.4	30.1	29.9	-13.8	-7.7	الصين
30	45	38	43	38	32	-17.20	-13.10	الدول الآسيوية الناشئة (باستثناء الصين)
11.2	7.7	20	51	45	44.1	-27.40	-26.10	أمريكا اللاتينية
5	5.5	10	16.4	30.4	34	-2.50	-13.90	أفريقيا والشرق الأوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC) on the basis of Netherlands Bureau of Economic Policy Analysis (CPB) world Trade Monitor {online database} متوفر على الموقع <https://www.cpb.nl/en/worldtrademonitor>.

(1) رفيق يوسف، عبد الكريم زرفاوي، تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية وسلاسل الإمداد، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14 العدد 1، 2021، ص96.

وصلت التجارة العالمية إلى مستوى قياسي إذ بلغ (28.5) تريليون دولار في عام 2021، وهذه زيادة بنسبة (25%) في عام 2020، وأعلى بنسبة (13%) مقارنة بعام 2019 قبل أن تضرب جائحة كورونا (كوفيد-19)، وبحسب تقرير الأونكتاد أن نمو التجارة سيتباطأ خلال عام 2022.

المبحث الثاني

السلامة المالية المفهوم والأهداف والأهمية والمؤشرات

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى السنوات الأخيرة الماضية هدفاً متزايد الأهمية في سياق وضع السياسات الاقتصادية ، وذلك بسبب الكوارث والأزمات وتكرارها ، كما أن مفهوم الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط المتعلق بتجنب وقوع الازمات المالي ، إذ يتعلق الاستقرار المالي بتقييم المخاطر المالية وتسعيها وتحديد وإدارتها مع استمرار قدرة النظام المالي على أداء وظائفه المالية كالادخار والاستثمار، كما أن النظام المصرفي والمالي السليم والسعي بالرفع من كفاءة الوساطة المالية وكذلك فعالية وكفاءة السياسات النقدية،

أولاً: مفهوم السلامة المالية: -

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم السلامة المالية بحسب وجهة نظر كل باحث فيرى البعض إن السلامة المالية هي ((قدرة النظام المالي على مواجهة ومقاومة الأزمات المالية والاقتصادية واستيعاب الصدمات الناتجة عن تقلب متغيراتها ومنع أو تقليل الآثار السلبية التي يمكن ان تتركها على المتغيرات الاقتصادية والمالية المحلية، كما تستخدم لقياس مدى سلامة وصحة المؤسسات المالية في بلد ما وتقييم ومراقبة نقاط الضعف في النظام المالي بهدف تعزيز الاستقرار المالي والحد من احتمالية فشل النظام المالي))⁽¹⁾.

في حين يرى البعض الآخر إن السلامة المالية هي ((قدرة إدارة المخاطرة في المصارف وكفاية الرقابة الداخلية لمنع الاحتيال والنشاطات المحرمة من قبل بعض المستخدمين، فضلاً عن كفاية السياسات والحدود لكل النشاطات التي تحتوي مخاطر ذات أهمية، وبالتالي إدارة المخاطر السليمة من خلال نوعية شروط الاشراف والرقابة من قبل مجلس الإدارة في المصرف، ونوعية نظم الرقابة والاشراف على المخاطر))⁽²⁾.

أما صندوق النقد الدولي فقد عرف السلامة على أنها ((قدرة البنوك على تحمل الأوضاع العدائية مثل التغييرات الجوهرية في سياسات البنك، التحرير المالي، الكوارث الطبيعية، ومن ثمّ يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تحت الظروف الاقتصادية الصعبة بالاستعانة برأساماله واحتياطاته))⁽³⁾.

(1) زهراء أحمد النعيمي، العمق المالي وأثره في تعزيز السلامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2015، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15 العدد 56، 2020، ص34.

(2) صلاح الدين محمد امين الامام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد 13، 2010، ص9.

(3) طلحي كوثر، مقررات اتفاقية بازل III كآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي - دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي، المجلة الجزائرية للإدارة والاقتصاد، المجلد 15 العدد 1، جامعة الجزائر، 2021، ص371.

وبشكل عام يمكن القول إن السلامة المالية هي تحوط المؤسسة المالية من خلال وضع السياسات الوقائية والرقابية اللازمة لرصد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تعترض موقفها المالي، كذلك وضع إستراتيجيات المواجهة والتقييم العلاجية من أجل تجنب الازمات المصرفية.

ثانياً: مؤشرات السلامة المالية: -

مؤشرات السلامة المالية: هي مؤشرات المالية للمؤسسات المالية والمصرفية، وكذلك نظيراتها من الشركات، إذ تلعب هذه المؤشرات دوراً مهماً في تقييم الاستقرار المالي. وتعتبر مؤشرات السلامة المالية عن نسب إحصائية اقتصادية جديدة نسبياً تعكس مزيجاً من التأثيرات، تنشأ من مقاييس الاقتصاد الكلي المطورة لمراقبة النشاط الكلي في الاقتصاد، كما أنها تنشأ من إطار قياس تحليل السلامة الكلي الذي تم تطويره لرصد أنشطة الشركات المالية (1).

مؤشرات السلامة المالية: المؤشر عبارة عن معدل كمي يقيس فاعلية وكفاءة ما تم تحقيقه وإنجازه من الأنشطة، وتعتبر النسب المالية عن علاقة رياضية ومنطقية وارتباط ذات مغزى بإحدى أو بكل الأهداف الأساسية التي تسعى المنشأة لتحقيقها، قد لا تكون النسب المالية ذات معنى مالم يتم مقارنتها بمثيلاتها من النسب المالية ولنفس المنشأة ولسنوات سابقة أو مع مستويات نسب محددة مسبقاً كأهداف (2).

وكذلك تعرف مؤشرات السلامة المالية: تعرف بأنها تلك المؤشرات التي يتم تجميعها بغرض التحقق من صحة وسلامة المؤسسات والأسواق المالية، والمؤسسات المناظرة لها وتكمن القيمة الأساسية لمؤشرات السلامة المالية فيما لها من خصائص تساعد في التنبؤ بالمشكلات الكلية في القطاع المصرفي، كذلك التمييز بين المصارف القوية والضعيفة من خلال المقارنات بين المصارف في المجالات التي تغطيها هذه المؤشرات (3).

(1) ضحى ذياب أحمد، تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (FSI) في العراق للمدة 2005-2019، مجلة

الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 129، العراق، 2021، ص 207.

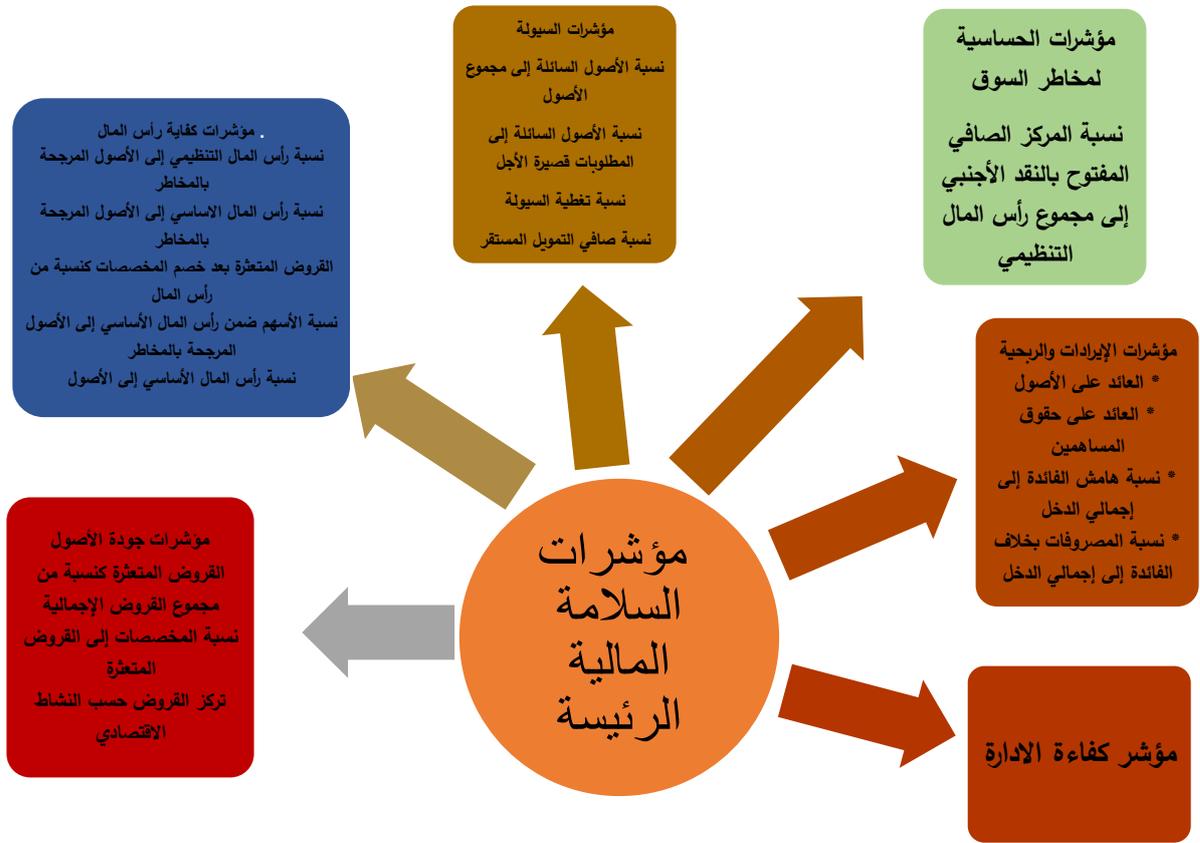
(2) إشتعال طه فضل المولى محمد، تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطر بالخرطوم (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم في فترة 2009-2015)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل (بحث غير منشور)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص 73.

(3) ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد، أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (133)، العراق، 2022، ص 103.

مؤشرات السلامة المالية يتم تجميعها لرصد سلامة المؤسسات والأسواق المالية، وتغطي مؤشرات السلامة المالية هذه التطورات الرئيسية في بيانات الدخل، والميزانية العمومية، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، مما يوفر نظرة ثاقبة حول الصحة المالية وسلامة المؤسسات المالية للبلد.

وتجدر الإشارة إلى إن هناك مجموعة من المؤشرات الرئيسية والفرعية التي يمكن من خلالها التعرف على أوضاع القطاع المالي والمصرفي والتي يمكن توضيحها من خلال المخططات الآتية:

المخطط (1) مؤشرات السلامة المالية الرئيسية للقطاع المصرفي (أو مؤسسات تلقي الودائع)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

سارة يوسف علي كاشف، دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة البنك الأهلي المصري)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، العدد الأول، 2022، ص365-366.

من خلال المخطط (1) يتضح مؤشرات السلامة المالية

1. مؤشر كفاية رأس المال: هو رأس المال المتوقع للحفاظ على التوازن، وتتعرض المؤسسة المالية للمخاطر، إذ يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم رأس المال كل المخاطر التي يتعرض لها وأثرها على الوضع المالي

للمصرف، ومن أجل استيعاب الخسائر المحتملة وحماية أصحاب المصالح هو المحافظة على رأس مال كاف لمواجهة تلك المخاطر، أن حجم ونوع المخاطر هو الذي يحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به المصرف، كذلك المدى الذي يمكن أن يكون فيه حجم رأس المال أكبر من الحد الأدنى المطلوب⁽¹⁾.

2. مؤشر جودة الأصول: يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المصارف على التوظيف الجيد لما هو متاح لديها من موارد ومدى قدرتها على تغطية ما منحته من قروض، وعادة ما تركز تلك المؤشرات على جودة القروض باعتبار النشاط الاقراضي هو النشاط الرئيسي للمصارف⁽²⁾.

3. مؤشر جودة الإدارة: يتم تقييم جودة الإدارة من خلال نسبة المصاريف الإدارية من غير التشغيلية إلى إجمالي الدخل وكلما انخفضت النسبة دلت على ارتفاع جودة الإدارة، كما تعطي النسبة تحليلاً لقياس جودة وفعالية الإدارة من خلال اتخاذ قرارات حسب ادراكها للمخاطر⁽³⁾.

4. مؤشر الربحية: وهو مؤشر يقيس نتيجة أعمال وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا ومدى قدرتها على تحقيق الربح، لا تقتصر أهمية النسب على الإدارة فقط إنما يهتم بها المقترضين والمودعين لكي يطمئنوا على قدرة المصرف في تسديد الالتزامات باتجاههم وفوائد القروض في وقتها، كذلك المستثمرون لمعرفة مستوى العائد المتوقع على أموالهم المستثمر في المصرف⁽⁴⁾.

5. مؤشر السيولة: تُعد السيولة بمثابة تأمين ضد الصدمات خلال الازمات، تشير نسبة السيولة إلى ما إذ كان المصرف قادر على تلبية متطلبات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية بكفاية دون التأثير سلباً على العمليات اليومية أو تكبد الخسائر⁽⁵⁾.

6. مؤشر الحساسية لمخاطر السوق: في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على مستوى الدولي، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وفي أسعار الأوراق المالية، والتي جعلت البنوك أكثر عرضة للأزمات المالية،

(1) حمودي يمينة، دريد سلمى، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAMELS دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB خلال فترة (2013-2017)، شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية (بحث غير منشور)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019، ص16.

(2) سهيلة شيوكي، كريمة بلهبول، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام معيار camels مقارنة البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي جبي مورغان JPM خلال فترة (2014-2017)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر، 2019، ص27.

(3) علي حسن، تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص بالاعتماد على نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 43 العدد 3، 2021، ص51.

(4) محمد مجيد جواد الحمداني، قياس أثر الصيرفة الإلكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية للمدة (2000-2011)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء، 2013، ص76.

(5) ميساء سعد جواد حبي، أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف (دراسة تحليلية لمصرفي Jpmorgan و Citigroup للمدة 2005-2019)، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، المجلد 3 العدد 7، 2021، ص 220.

فأنه لا بد من التركيز ومتابعة العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية البنك للتوقعات المختلفة في أسعار الفائدة (1).

7- مؤشر كفاءة الإدارة: مؤشرات سلامة الإدارة مهمة جداً في أداء المؤسسات المالية، إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق وكذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات (2).

الجدول (7) المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

المؤشرات الرئيسية	المتغيرات	المتغيرات الفرعية
مؤشرات القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال
	السيولة	نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)
		نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة
		نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء
	الربحية	نسبة العائد على الأصول (ROA)
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)
		إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل هامش الفائدة على إجمالي الدخل
	مؤشرات الاقتصاد الكلي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
معدل نمو الإيرادات الحكومية		
معدل التضخم		
نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي		
مؤشر سوق رأس المال	المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	
	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	
مؤشر الدورة المالية	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة على المدى الطويل)	

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

تقرير الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2023، ص 231.

(1) عباس بوهريرة، عبد اللطيف مصيطفي، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGB-Cpa) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، 2017، ص 111.

(2) بورزق فريدة، دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الازمات المصرفية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2009-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، ص 54.

جدول (8) نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية للمدة (2015-2022)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	السنوات المؤشرات
0.591	0.526	0.487	0.564	0.548	0.527	0.406	0.321	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي العربي
0.243	0.293	0.214	0.294	0.260	0.290	0.211	0.192	مؤشر القطاع المصرفي
0.141	0.116	0.116	0.138	0.120	0.133	0.101	0.081	مؤشر الاقتصاد الكلي
0.148	0.102	0.150	0.071	0.087	0.059	0.059	0.018	مؤشر سوق رأس المال
0.059	0.015	0.007	0.061	0.080	0.045	0.035	0.030	مؤشر الدورة المالية

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تقرير الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2023، ص244.

كما إن هنالك مؤشرات السلامة المالية أخرى وهي (المؤشرات الفرعية)

المخطط (2) مؤشرات السلامة المالية الفرعية للقطاع المصرفي (أو مؤسسات تلقي الودائع)

هناك العديد من المؤشرات الفرعية ذات الأهمية والتي تقوم بتوفير معلومات وتفاصيل أدق للقطاع المصرفي، ومن

ثمّ يمكن نستعرض أهم مؤشرات السلامة المالية الفرعية لمؤسسات تلقي الودائع



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

سارة يوسف علي كاشف، دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة البنك الأهلي المصري)، المجلة العلمية للبحوث

التجارية، جامعة المنوفية، العدد الأول، 2022، ص365-366.

ثالثاً: أهمية مؤشرات السلامة المالية: -

تعد مؤشرات السلامة المالية المصرفية مهمة في سياق صناعة السياسات المالية والاقتصادية (طرق الاستقادة من مؤشرات السلامة المالية)، فهناك العديد من المؤسسات المالية ومن ضمنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التسويات الدولية وأكثر من اثني عشر بنكاً مركزياً تصدر تقارير بصورة دورية عن الاستقرار والسلامة المصرفية وتخصص جزءاً من أنشطتها لدراسة السلامة والاستقرار المصرفي والسعي لتحقيقه⁽¹⁾. يمكن تلخيص أهمية مؤشرات السلامة المالية فيما يلي: (2)

1. تقييم المخاطر النظامية واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الاحترازية الكلية.
2. تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية.
3. التحضير للتفتيش الميداني تعتمد على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.
4. تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
5. تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
6. تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات.
7. تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية من خلال استخدام المؤشرات نفسها التي تسهل المقارنة محلياً ودولياً.
8. مؤشر الاستقرار المالي.
9. منهجية البنوك ذات الأهمية النظامية.
10. إعداد الدراسات والتقارير الداخلية الخاصة بأداء البنوك.
11. طلبات النقرع للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي.

رابعاً: العوامل المؤثرة على السلامة المالية: -

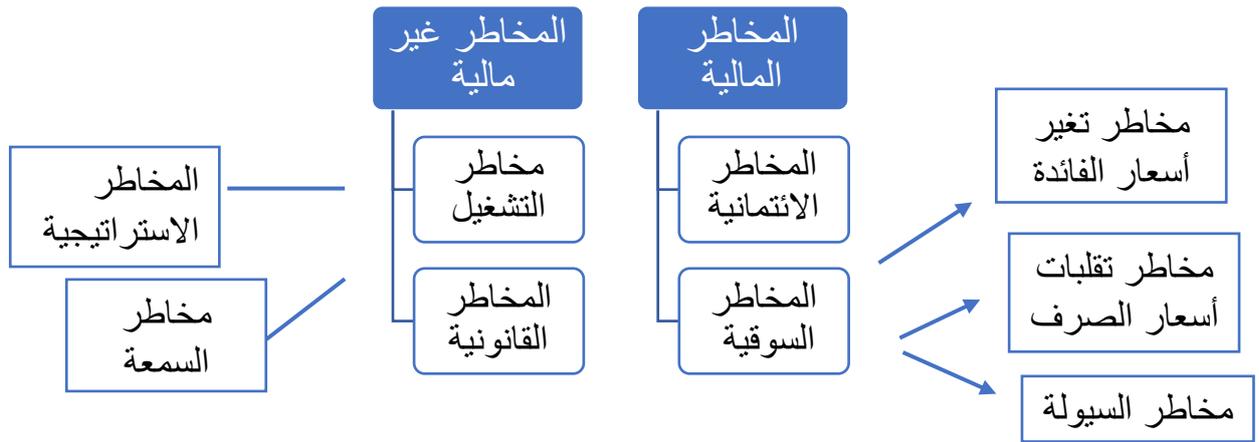
وضعت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي ضمن اتفاقيتها الثانية سنة 2004 ثلاث قواعد أساسية كأسس دولية للعمل المصرفي، وهي الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، والمراجعة الرقابية لرأس المال، وضبط وتنظيم السوق بهدف زيادة متانة وسلامة النظام المصرفي. كما أن أهمية إدارة المخاطر المصرفية في هذه الصناعة وتطبيقاتها لها الدور البارز في تقليل المخاطر التي تواجه النظام المالي المصرفي.

والمخطط التالي يوضح عوامل المؤثرة على السلامة المالية:

(1) ياسمين ممدوح ختلان، قياس السلامة المالية للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 17 العدد 54 ج1، 2021، ص209.

(2) أمال بن الدين، عبد القادر مطاي، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي (دراسة تطبيقية - حالة الجزائر)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 12 العدد 2، الجزائر، 2019، ص95.

مخطط (3) أنواع المخاطر المصرفية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- عذراء شهيد كاظم، قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية -دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2019)، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، المجلد (3) العدد (7)، 2021، ص 236-237.

من خلال المخطط (3) أعلاه يتضح ان هناك مجموعة المخاطر تؤثر على صحة النظام المصرفي وعلى تحقيق السلامة المالية مثل المخاطر الائتمانية التي تؤثر على السلامة المالية من خلال لجوء المصرف إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده. أما المخاطر السوقية تؤثر على السلامة المالية لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتعد مخاطر تغير أسعار الفائدة كأحد من أنواع مخاطر السوق وتحدث بسبب عدم ملائمة استحقاقات الموجودات التي يمتلكها المصرف ويمكن تجنب هذه المخاطر بالتنوع. فضلاً عن مخاطر تقلبات أسعار الصرف وهي مخاطر حالية ومستقبلية، يستخدمها البنك المركزي كتخفيض لقيمة العملة، أما مخاطر السيولة تنشأ بسبب عدم مقدرة المصارف على جذب إيداعات جديدة أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات. إن مخاطر التشغيل تشمل مخاطر العمليات (الاحتيال المالي الاختلاس، التزوير، تزيف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الإلكترونية، المخاطر المهنية). وتعد سمعة العامل مهمة بالنسبة للبنك إذ تنشأ مخاطر السمعة نتيجة فشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، وبحسب اتفاقية بازل 2 صنفت المخاطر القانونية ضمن مخاطر التشغيل، إن المخاطر الاستراتيجية تتمثل بمسؤولية إدارة البنك العليا في ضمان إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة للبنك والسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل في المدى الطويل والقصير.

نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية:

تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974 بمدينة بازل السويسرية من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى، وبالتعاون مع السلطات النقدية لكل من لوكسمبورغ وسويسرا برعاية بنك التسويات الدولية في أعقاب إفلاس بنك هيرسات في ألمانيا وبنك فرانكلين في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ويعود ذلك نتيجة تفاقم المشاكل المالية وتزايد حجم الديون الخارجية لدول العالم الثالث و المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية وسيطرتها على حوالي (38 %) من أسواق التمويل الدولية.

1- اتفاقية بازل I

في عام 1988 وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات أقرت لجنة بازل مقررات لكفاية رأس المال عرفت باتفاقية (بازل I) قدرت نسبة كفاية رأس المال حسبها ب (8%) كما أوصت بالتطبيق التدريجي لها خلال الثلاث سنوات بدءاً من سنة 1990 و الالتزام بتحقيقها بنهاية عام 1992، وسميت بنسبة "كوك" (COOKE) ويطلق عليها الفرنسيون أيضاً معدل الملاءة الأوروبي ومن أهم الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل I هي (التركيز على المخاطر الائتمانية، تركيز الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها، تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث اوزان المخاطر الائتمانية، وضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول)⁽¹⁾.

2- اتفاقية بازل II

رغم إسهامات اتفاقية بازل I في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي والمساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على البنوك إلا أنها لم تجد قبولاً وتأقلم من طرف البنوك نتيجة تركيزها على المخاطر الائتمانية فقط إذ اعتمدت على رأس المال ودوره في امتصاص الخسائر و أهملت باقي أنواع المخاطر وكذا تمييزها بين الدول العالم حيث وبالرغم من ارتباط المخاطر الائتمانية بالعمل بدل الدولة إلا أنها رجحت الالتزامات حسب مصدرها وقسمت الدول إلى مجموعتين أولها تتمتع بمعاملة خاصة وتعد خالية من المخاطر حتى ولو كانت غير قادرة على تسديد التزاماتها مثل اليونان كما أنها أبلغت في ترجيح أوزان مخاطر بعض الأصول، مما استدعى من اللجنة إصدار اتفاقية جديدة وهي بازل II، التي حاولت أن تتماشى مع التطورات الحاصلة في الساحة المالية والمصرفية وهدفت للحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي من خلال العمل على تعزيز سلامة النظام المصرفي ، دعم المساواة والتنافسية وكذلك تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر والتركيز على المصارف النشطة عالمياً، ولكن بينت الأزمة المالية العالمية عام 2008 فشل اتفاقية بازل الثانية في مواجهة الأزمات إذ أهملت الاتفاقية بعض المخاطر كتلك المتعلقة

(1) عمار عريس، مجذوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد

بالبسيولة، وعمليات التوريق المعقدة والتي شكلت نسبة كبيرة من نشاط البنوك مما أدى إلى حدوث الأزمة، وهذا ما دفع بلجنة بازل إلى إجراء تعديلات شاملة في إطار اتفاقية بازل III الهادفة إلى تحقيق السلامة المصرفية والمالية⁽¹⁾.

3- اتفاقية بازل III

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 ، وتلزم قواعد اتفاقية بازل 3 البنوك بتحسين أنفسها جيدة ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن.

ومن الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظة ويعادل (4.5%) على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب (2%) وفق اتفاقية بازل II تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل (2.5%) من الأصول، أي أن البنوك، يجب أن تزيد كمية رأس مال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثالث أضعاف ليلعب نسبة (7%).
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من (4%) إلى (6%) وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجي بهذه الإجراءات اعتبار من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من (8%) حالي إلى (10.5%) وتركز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال، إذ أنها تتطلب قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس.

(1) طلحي كوثر، مصدر سابق، 377-378.

ونتج في بداية التشاور بين البنوك المركزية في العالم للتقليل من مخاطر العمل المصرفي، كما تم إيجاد معايير عالمية لتطبيقها، فكانت هناك اتفاقيات بازل إذ إنّ الالتزام بتطبيقها من طرف المصارف والمؤسسات المالية يزيد من فاعلية إدارة المخاطر المصرفية ومن ثمّ الوصول إلى أهدافها التي نذكر منها (1):

1. تعزيز التنظيم عن طريق وضع إطار عمل متماسك مبني على الحاضر ويُعنى بالتدابير الاحترازية الجزئية المتماشية مع التطورات التنظيمية الشاملة وتحسين ممارسات الإفصاح.
2. تطوير رأس المال البشري عن طريق التدريب ومبادرات التنمية المهنية في الجهات الرقابية الثلاث وفي القطاع المالي بصورة عامة.
3. تعزيز حماية المستهلك والمستثمر من خلال وضع المعايير وقواعد السلوك، وحماية المعلومات الائتمانية، وتعزيز التوعية العامة.
4. تقوية البنية التحتية للأسواق المالية عن طريق تحسين نظام المدفوعات والتسويات والمبادرات الرامية إلى تطوير سوق الدين.
5. توسيع الاشراف الاحترازي الكلي من خلال بناء إطار احترازي كلي يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
6. تعزيز التعاون التنظيمي بين الجهات الرقابية الثلاث وتعزيز التعاون المحلي والدولي.

ولقد زاد الاهتمام مؤخراً بالمؤشرات التجميعية كونها أداة مهمة ومفيدة لاتخاذ القرارات وتقييم أداء البلدان المختلفة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فضلاً عن ذلك أداة مهمة للبلد المعني ويمكن مقارنته مع مؤشرات التجميعية للبلدان الأخرى ومن خلال ذلك يمكن توضيح الفرق بين مؤشرات الحیطة الكلية والجزئية إذ يكون الهدف المباشر للمؤشرات الحیطة الكلية هو تأثير الأزمات على نطاق المنظومة المالية الكلية، والهدف النهائي هو عدم تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي بينما الهدف المباشر للمؤشرات الحیطة الجزئية هو تأثير الأزمات على مستوى المؤسسات الفردية، والهدف النهائي حماية المستهلك (المستثمر/المودع)، معايير ضوابط الاحترازية الكلية يكون من حيث الشدة على نطاق المنظومة من أعلى إلى أسفل أما معايير ضوابط الاحترازية الجزئية من حيث المخاطر على المؤسسات الفردية من أسفل إلى أعلى (2).

(1) غزال ولي الدين محمد الصالح، المعايير الاحترازية للحد من الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المصرفي، شهادة ماستر أكاديمي في اقتصاد نقدي وبنكي (بحث غير منشور)، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2020، ص16.

(2) source: Claudio Borio Towards a macroprudential frame work for financial supervision and regulation bis working paper p.2.

باتت السياسة الاحترازية الكلية تؤدي دوراً مهماً في دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، يتحقق هذا الدور من خلال العلاقة القوية بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي، وأن البنوك المركزية تتحمل العبء الأكبر في ذلك لأنها المسؤولة عن ضمان تحقيق أهدافها المتمثلة بشكل أساسي في الاستقرار المالي واستقرار الأسعار، بشكل عام فإن السياسة الاحترازية الكلية تركز على تأثير في قطاع معين أو في بعض السلوكيات الائتمانية للجهات الطالبة للائتمان المصرفي (1) .

خامساً: مؤشرات السلامة المالية والتحليل الاحترازي الكلي وصحة القطاع المصرفي: -

استحوذ سلامة النظام المصرفي على اهتمام السلطة النقدية بوصفه المكون الأكبر ضمن مكونات النظام المالي في معظم الاقتصاديات العالمية، وما زال الاهتمام بسلامة الجهاز المصرفي متواصلاً منذ الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي نتيجة الازمات التي تعرضت لها الأنظمة المصرفية التي أصبحت شائعة في معظم أنحاء العالم ، كما أن تنمية القطاع المصرفي السليم أصبحت تحظى باهتمام متعاظم خاصة بعد الازمة المالية العالمية عام 2008 ، وهي أهمية وجود إطار احترازي لدى البنوك المركزية ، إذ يتم تقييم المخاطر النظامية أولاً بأول بما يحد من تراكم الاختلالات المالية التي يتم تحديدها وقياسها بشكل كافٍ في المدة التي سبقت الازمة، إذ تبنت المصارف المركزية الاحترازية الكلية التي جاءت لتكون مكملة للإطار الاحترازية الجزئية التقليدية (الرقابة المصرفية) ، إذ تهدف الاحترازية الكلية إلى تعزيز الاستقرار المالي كهدف رئيس اضيف إلى اهداف المصارف المركزية، بالرغم من عدم تواجد تعريف موحد لكل من الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية، إلا هنالك تقارب حول أربعة عناصر رئيسة لإطار التحوط الكلي

1. الحد من المخاطر النظامية.

2. نطاق التحليل الاحترازي الذي يشمل القطاع المالي ككل وتفاعله مع الاقتصاد الحقيقي.

3. مجموعة من الأدوات الاحترازية الكلية والمبادئ التوجيهية لاستخدامها آخذاً في الاعتبار التفاعلات مع السياسة النقدية.

4. الحاجة إلى سلطة احترازية كلية مع تفويض واضح وسلطات مناسبة.

(1) عمرو خلف، العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، ص19-20.

إن إطار السياسة الاحترازية الكلية لا يُعد بديلاً عن الرقابة المصرفية والسياسيتين النقدية والمالية بل مكملة لها، كما يمكن الإشارة إلى أن السياسة الاحترازية الكلية لا تعمل بمعزل عن غيرها من عناصر إطار الاستقرار المالي وسياسات الاقتصاد الكلي⁽¹⁾.

ويمكن توضيح السياسات الاحترازية وكما يلي: -

1. السياسات الاحترازية الجزئية: هي السياسة لتقييم سلامة المؤسسات المالية الناشطة في النظام البنكي كل على حدا من خلال مجموعة من المؤشرات المالية الداخلية للمصارف، وتعتمد على نسب مالية تمثل مؤشرات الأداء والتي تم تجميعها من خلال استخدام مختلف التقارير الدورية للمؤسسات محل الرقابة⁽²⁾.

2. السياسات الاحترازية الكلية: تعرف أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المصرفي والمالي على تحمل الصدمات، وذلك باستخدام مجموعة من السياسات بناءً على تشكيلة من المؤشرات الكلية، لتدعم وتكمل السياسات الاحترازية الجزئية ولكنها ليست بديلاً عن الرقابة المصرفية والسياسيتين النقدية والمالية بل مكملة لها⁽³⁾.

(1) سماء موسى جويد، مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 11 العدد (4)، 2021، ص254.

(2) طلال عباسي، واقع صلاية وسلامة جهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل III، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة سوق اهراس، المجلد 6 العدد 3، 2019، ص464-465.

(3) عبد الناصر نصيري، فاطمة الزهراء رفايكية، بناء نموذج لتحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) على مستوى النظام المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة سوق اهراس، المجلد 8 العدد 1، 2021، ص590.

الجدول (9) العلاقة بين المؤشرات الاحترازية الكلية وأدوات السياسة الاحترازية الكلية ومؤشرات السلامة المالية

مؤشرات السلامة الكلية ذات العلاقة	أدوات السياسة الاحترازية الكلية	المؤشرات الاحترازية الكلية الإضافية	المؤشرات الاحترازية الكلية الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> - أسعار العقارات السكنية - نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (من غير سوق الإنترنت) - نسبة أرباح الشركات غير المالية إلى الفوائد والمصاريف الرئيسية - خدمة ديون قطاع الأسر ونسبة القروض إلى الدخل - أسعار العقارات التجارية - نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 	<ul style="list-style-type: none"> - هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية - المخصصات الديناميكية 	<ul style="list-style-type: none"> - نمو نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي - نمو الائتمان - انحرافات أسعار الأصول عن الاتجاهات طويلة الأجل - نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الدخل - نمو قروض الأفراد - تراجع الصادرات وما ينتج عنه من عجز في الحساب الجاري 	<ul style="list-style-type: none"> - فجوة الائتمان
<ul style="list-style-type: none"> - تركيز القرض حسب النشاط الاقتصادي - خدمة ديون قطاع الأسر ونسبة القروض إلى الدخل 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع حدود على نسبة الدين إلى الدخل - وضع حدود على نسبة القرض إلى العقار المرهون 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة أسعار المساكن حسب المناطق وأنواع العقارات - تدهور معايير الإقراض - ارتفاع نسب القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV) - ارتفاع نسبة القرض إلى الدخل (DTI) - ارتفاع نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الدخل 	<ul style="list-style-type: none"> - قطاع الأسر: - نمو قروض الأسر - ارتفاع أسعار المساكن (النمو الاسمي والحقيقي) - ارتفاع حصة قروض الأسر من إجمالي الائتمان
<ul style="list-style-type: none"> - تركيز القرض حسب النشاط الاقتصادي - إجمالي ديون الشركات غير المالية إلى حقوق الملكية - نسبة أرباح الشركات غير المالية إلى الفوائد والمصاريف الرئيسية - أسعار العقارات التجارية 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع حدود على نسبة الدين إلى الدخل - وضع حدود على نسبة القرض إلى نسبة العقار المرهون 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الرافعة المالية للشركات (نسبة الدين إلى حقوق الملكية) - فجوة ائتمان الشركات - زيادة نسبة خدمة الدين - تدهور معايير الإقراض 	<ul style="list-style-type: none"> - قطاع الشركات: - نمو القروض الشركات - ارتفاع حصة قروض الشركات من إجمالي الائتمان
		<ul style="list-style-type: none"> - متوسط خدمة الدين إلى إجمالي الدخل للقروض العقارية التجارية - متوسط نسب القرض إلى القيمة للقروض العقارية التجارية 	<ul style="list-style-type: none"> - ارتفاع أسعار العقارات التجارية - ارتفاع الائتمان العقاري التجاري
<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول - نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل - صافي نسبة التمويل المستقر - صافي المركز المفتوح من النقد الأجنبي إلى رأس المال - نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي القروض (غير المصرفية) - القروض بالعملة الأجنبية إلى إجمالي القروض 	<ul style="list-style-type: none"> - هامش السيولة - متطلبات سيولة - القيود المفروضة على مراكز العملات الأجنبية المفتوحة - القيود المفروضة على التمويل بالعملة الأجنبية 	<ul style="list-style-type: none"> - تراجع حصة الأصول السائلة - عدم موائمة الاستحقاقات - زيادة إصدار الأوراق المالية - ارتفاع التمويل غير المضمون 	<ul style="list-style-type: none"> - السيولة: - زيادة نسبة القروض إلى الودائع

Source: International Monetary Fund, (2019). Financial Soundness Indicators Compilation Guide.

المبحث الثالث

قنوات انتقال أثر الجائحة في مؤشرات السلامة المالية

على عكس الازمة المالية العالمية عام 2008 والتي كان القطاع المالي والمصرفي الأمريكي هو مركز الشرارة الرئيس الذي انطلقت منه ، مما جعله أكثر القطاعات تأثراً في المرحلة الأولى من مراحل انتشار الأزمة ، وذلك لأن الحدث جاء في شكل رئيس صدمة داخلية ، وذلك على عكس جائحة كورونا والتي تمثل صدمة خارجية أصابة القطاع الصحي بشكل رئيس ثم انتشرت بعد ذلك في بقية القطاعات، ومنها الاقتصادي والمالي ونظراً لهذا التباين بين الحدثين فإن أثر الجائحة على القطاع المالي والمصرفي، وخاصة في المرحلة الأولى والثانية أقل بكثير مما كان عليه الوضع أثناء الأزمة المالية ، بل أن المصارف أصبحت إحدى أهم قنوات الحل وذلك لقيامها بدور داعم للأنشطة الاقتصادية والصحية في العديد من دول العالم نتيجة متانة مراكزها المالية⁽¹⁾.

ألقت أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) بظلالها على القطاع المصرفي وولدت ضغوطات على السيولة لديها ، وزيادة المخاطر الائتمان والتشغيل والسوق إذ شكلت الجائحة تحدياً امام الاستقرار المالي ، فرض نفسه على البنوك المركزية التي اجتهدت في المحافظة على تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، فمن جهة تسعى البنوك المركزية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى تقوم باتخاذ كافة السبل لحماية قطاع الافراد والشركات لاسيما منها متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن ثم اتخذت العديد من البنوك المركزية إجراءات تحفيزية ووقائية شملت ضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والاحتياطي النقدي الإلزامي ، فضلاً عن تعزيز منظومة ضمان القروض دعماً للقطاعات الإنتاجية الامر الذي أسهم في تمكين القطاع المصرفي من تأجيل سداد قروض الأفراد والشركات⁽²⁾ .

(1) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2021، ص 51.

(2) محمد زيدان إبراهيم وآخرون، أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالي للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر)، مؤتمر جامعة طنطا، 2021، ص12.

أولاً: آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشر كفاية رأس المال: -

تعد كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، إذ تقيس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك، وخلال الازمة المالية العالمية عام 2008 الأخيرة تبين أن عدداً من البنوك لم تمتلك رؤوس أموال ذات نوعية وجودة عالية تكفي لمواجهة المخاطر، ومن ثم أدى ذلك إفراط البنوك في الديون داخلية وخارجية للميزانية لتأكل تدريجي رؤوس أموالها ومن ثم تضاعف خسائر الائتمانية، ولأجل ذلك قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بأجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على مقررات لجنة بازل II من خلال إصدار إرشادات جديدة بخصوص رأس المال والسيولة بازل III، وأبرز هذه التعديلات ضمن معيار بازل III تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك وذلك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة لمواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر، وقد سعت دول العالم والسياسة النقدية الحفاظ مستويات قياسية وقيم أعلى متوسط نسبة كفاية رأس المال خلال مدة 2015 - 2020 بمستويات جيدة وبنسب أعلى من تلك المطبقة دولياً بحسب معيار بازل III إذ بلغ متوسط النسبة في عامي 2020 و 2019 حوالي (17.8%) و(17.7%)، واستمر ذلك حتى عام 2022 فقد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال (17.4%) مقابل (17.9%) عام 2021 مما يؤكد إلى سلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي في الدول العربية ويعكس مدى مثانته ومرونته في تحمل الصدمات (1).

ثانياً: آثار جائحة كورونا (كوفيد -19) على مؤشر جودة الأصول: -

أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) على القروض المصرفية من خلال التعثر وعدم السداد، مما يؤثر على المثانة المالية التي استقبلت بها المصارف الجائحة في المرحلة الأولى من ظهور ونفشي الفيروس في العالم، ومن ثم أثرت الجائحة على العرض والطلب وليس على أحدهما كما حدث في الأزمة المالية العالمية، إذ إن تعرض المصرف أو المؤسسة المالية لمشاكل من هذا القبيل سيفرض عليها تطبيق إجراءات كالإمهال للمعسر وإسقاط بعض التمويلات التي تعجز أصحابها عن أدائها، فضلاً عن تأثير على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إذ يتم احتساب هذا المخصص في ضوء معيار IFRS9، ومع التعرض لجائحة كورونا وتأثيرها على انخفاض أداء

(1) تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2023، ص 67.

المالية

الشركات وتحملها المزيد من التكاليف الغير متوقعة ، ومن ثمّ ينعكس ذلك على احتمالات التعثر لدى عملاء البنوك مما يسهم في زيادة مخصص الخسائر الائتمانية لمجابهة تلك الأخطار وسيكون لذلك أثر كبير على أداء البنك في نهاية الأمر، (1) .

ومن ثمّ يمكن تأكيد ذلك من خلال تطور متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات في الدول العربية فقد ارتفعت إلى (8.4%) نهاية عام 2020 مقابل نحو (7.2%) و (7.5%) في نهاية عامي 2018 و2019 على التوالي ، ويعزى سبب الارتفاع النسبي في متوسط التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بسبب أزمة فيروس جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى بدء عدة دول بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)* إذ يشمل نطاق تطبيق المعيار التسهيلات الائتمانية الجيدة وغير الجيدة من الجدير ذكره أن تطبيق المعيار المذكور سيؤدي الى تعزيز متانة وملاءة البنوك من الصدمات المحتملة، كما ونجح القطاع المصرفي بتخفيض متوسط النسبة بشكل تدريجي ليصبح (8.2%) في نهاية عام 2021 ثم استمر بالانخفاض إلى (8%) في نهاية عام 2022 ، وذلك بالرغم من التحديات والمخاطر المتمثلة بارتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، ومن ثمّ تنعكس على أسعار الفائدة السوقية وكلف الإقراض.

ثالثاً: آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات السيولة: -

هناك إجماع واسع على أن حياة رأس المال والسيولة لها القدر نفسه من الأهمية لتعزيز السلامة المالية للمصارف بعد الأزمة المالية العالمية، إذ تشير السيولة إلى وجود أصول نقدية داخل الصندوق أو موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وبسرعة وبتكلفة منخفضة من أجل تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها مما يساعد ذلك على حماية المصرف من حالات التعثر والعسر المالي التي تكبد المصرف خسائر كبيرة، كما وأثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) على نشاط القطاع المصرفي بسبب إجراءات الاحتواء والاعلاق المرتبط بانتشار الجائحة عام 2020، على الرغم من أن المصارف دخلت هذه الازمة بمستوى أعلى من رأس المال والسيولة

(1) شريف سعد الصعيدي، أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر) المؤتمر العلمي الخامس كلية التجارة طنطا، 2021، ص15.

المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)*: في عام 2009 أصدر مجلس المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية بعنوان الأدوات المالية-والاعتراف والقياس مسودة مبدئية كخطوة أولى في مشروعه لاستبدال المعيار المحاسبي (LAS39) فضلاً عن استجابة للدروس المستفادة من الازمة المالية العالمية، كما إن تطبيق هذا المعيار يؤدي إلى زيادة دقة وشفافية عملية تمثيل المخاطر في الميزانية العمومية والأرباح والخسائر مما يؤدي إلى تسهيل عملية التنبؤ بالخسارة مما يساعد على الحد من الازمات المالية.

مما كانت عليه في مدد الازمات السابقة، فقد أدى ذلك إلى خسائر كبيرة في السوق وخسائر ائتمانية للمصارف فضلاً عن تدخل غير مسبوق في سياسة المؤسسات المالية في العديد من الدول من أجل السيطرة على الجائحة عبر سلسلة من التدابير الجديدة والاضافية من السلطات النقدية، كما تسببت الجائحة بخسائر كبيرة للمصارف على نطاق واسع لاقتصادات العالم خلال عام 2020⁽¹⁾.

بالرغم من ضغوطات أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19) على السيولة لدى البنوك في الدول العربية وتراجع النسبة في عام 2020 إلى (30.6%) مقارنة مع عام 2019 (33.7%) إلا أن النسبة المحققة في عام 2020 أعلى من النسبة المحققة خلال مدة 2015-2018، كما واستمرت النسبة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية تحسنها وتحقيقها لمستويات جيدة خلال عامي 2021-2022 إذ ارتفع متوسط النسبة في نهاية عام 2022 ليصل إلى (35.3%) محققة أعلى نسبة خلال مدة 2013-2022، في حين كانت النسبة نهاية عام 2021 حوالي (34.9%).

رابعاً: آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات الربحية: -

تعد مؤشرات الربحية دالة على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المتاحة بكفاءة، وهي معبرة عن السياسات التمويلية والتشغيلية والاستثمارية المصرف، كما يركز مؤشر الربحية على تقييم قدرة البنك التجاري لمواجهة الخسائر وتدعيم ملاءة رأس المال، والاتجاه الزمني لإيرادات المؤسسة المالية ومن ثمّ مقارنتها مع نظرائها في قطاع الصناعة المصرفية، وجودة تركيبة الدخل المتحقق كذلك مدى كفاية المخصصات والدرجة التي تساعد بها بعض البنوك غير العادية.

أثرة جائحة كورونا (كوفيد-19) على معدل العائد على حقوق الملكية في عام 2020 فقد انخفض إلى (6.55%) مقارنة ب (11.53%) عام 2019 ، في حين حقق معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي مستويات جيدة كما كان عليه الحال قبل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المستجد ، إذ بلغ في عام 2021 (11.79%) ، واستمر معدل العائد على حقوق الملكية بالارتفاع ليصل إلى (12.84%) عام 2022،

(1) مرتضى هادي عجرم (وآخرون)، تأثير تقلبات سعر الصرف على السيولة المصرفية في ظل جائحة كورونا دراسة تحليلية على عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2011-2021، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الرابعة المجلد الرابع العدد الثالث، 2022، ص 2163 و2164.

كما أثرة جائحة كورونا على معدل العائد على الموجودات فقد انخفض إلى (0.82%) مقارنة ب (1.23%) في عام 2019 بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) فقد كان الأثر السلبي على قدرة عملاء البنوك على السداد وتراجع النشاط الاقتصادي ، فضلاً عن ارتفاع المخصصات المرصودة إزاء القروض المتعثرة وتأجيل أقساط المقترضين ، ومن ثم وضع قيود على توزيع أرباح البنوك ولمواجهة ذلك قامت البنوك المركزية باتخاذ إجراءات تحفيزية تمثلت بتخفيض أدوات السياسة النقدية، ثم بدأ معدل العائد على الموجودات بالارتفاع خلال عامي 2021-2022 إلى (1.24%) و(1.35%) على التوالي ليعود لنفس المستويات لما قبل جائحة كورونا (كوفيد-19) .

الفصل الثاني

جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية

لبلدان العينة

المبحث الأول / جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في الأردن

المبحث الثاني / جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في المملكة العربية السعودية

المبحث الثالث / جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في جمهورية مصر العربية

تمهيد:

يهدف الفصل الثاني لتسليط الضوء على تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) وانعكاساتها على الاقتصاد و على السياسة النقدية وتحليل مؤشرات السلامة المالية لبلدان العينة خلال المدة 2017- 2023 ، وتشمل مؤشرات كفاية رأس المال، ومؤشرات جودة الأصول ، والمؤشرات الربحية ، ومؤشرات السيولة، ومؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف، من أجل معرفة كفاءة وتطور أداء القطاع المصرفي لبلدان العينة من خلال تحليل مؤشرات السلامة المالية ، وعليه تم تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية تناول المبحث الأول جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في الأردن، أما المبحث الثاني جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في المملكة العربية السعودية، وأخيراً المبحث الثالث جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في جمهورية مصر العربية .

المبحث الأول

جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في الأردن

شكلت جائحة كورونا صدمة اقتصادية واجتماعية على أغلب دول العالم، وقد تأثرت الأردن بتلك الصدمة شأنها شأن بقية الدول، كان للقطاع المصرفي دور بارز للتصدي لآثار جائحة كورونا (كوفيد-19) وقد اتخذت الأردن جملة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للحفاظ على سلامة النظام المالي والتقليل من حدة الآثار التي أفرزتها الجائحة، كما عمل البنك المركزي الأردني لمواجهة التداعيات الناجمة عن توقف عمل النشاطات الاقتصادية المختلفة.

أولاً: نظرة عامة عن الاقتصاد الأردني وتحليل لأهم مؤشرات الرئيسة: -

في هذا السياق شهد الاقتصاد الأردني تطورات متلاحقة ومتواصلة مهمة خلال السنوات العشرة الماضية المنصرمة سواء في الإنتاج والتشغيل أو التجارة الخارجية، فضلاً عن ذلك شهدت تغيرات هيكلية جذرية في بنية القطاعات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة فيما بينها، ومن ثم كانت الزراعة القطاع الرئيس في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمتها في الإنتاج وتشغيل الافراد. كما شهدت الأردن طفرة اقتصادية حقيقية خلال المدة 2005-2006 مع تضاعف استثمارات الأسواق المالية في الخليج العربي، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من (100) دولار للبرميل، وفي عام 2018 استمرت الأردن بتنفيذ السياسات والإصلاحات الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز محركات النمو وزيادة شموله برغم صعوبة الأوضاع الخارجية، فقد سجل الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً مدعوماً باستعادة الصادرات زخم نموها في اعقاب فتح الحدود مع العراق.

1- النمو الاقتصادي

شهد النمو الاقتصادي تطورات ملحوظة خلال الأعوام السابقة إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي الأردني (4.2%) عام 2000 وفي ظل التطورات التي شهدتها الاقتصاد والإجراءات المتبعة لتطوير الاقتصاد ارتفع النمو ليصل إلى (8.6%) عام 2004 وهي أعلى معدلات النمو المحققة خلال مدة البحث ، ثم انخفض النمو بشكل طفيف ليبلغ (8.2%) عام 2007 واستمر بالانخفاض حتى عام 2010 فقد بلغ (2.3%) ويعزى سبب ذلك تداعيات ازمة الرهن العقاري التي ضربت الاقتصاد العالمي وانعكس تداعياتها إلى أغلب دول العالم ، أن تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الازمة المالية العالمية وبدأت معدلات النمو تستقر عند معدلات تتراوح ما بين (2.3) و(3.4) خلال مدة 2010 - 2014 حتى عاد نسبة النمو الاقتصادي يسجل معدلات سالبة بسبب تداعيات جائحة (كوفيد-19) إلى أسوأ انكماش اقتصادي شهدته الأردن منذ عام 1993 على الأقل، إذ انكمش الاقتصاد بنسبة (-1.6%) عام 2020 مقارنة بنمو (2%) عام 2019. ومن ثم تمكن اقتصاد الأردن من تجاوز جانب مهم من تداعيات ازمة (كوفيد-19) بمرونة، واستطاعت أن تخفف من حدة الانكماش الذي شهدته الاقتصاد ليصل معدل النمو الى نحو (2%) عام 2021، وذلك بفضل الحزم التحفيزية المتبناة من قبل البنك المركزي التي فاق حجمها (2.7) مليار دينار، والإجراءات الاستباقية الكبير التي اتخذتها الحكومة، كما استمر تعافي الاقتصاد الأردني من

الأردن

تداعيات الجائحة (كوفيد-19) ليسجل نمواً بنسبة (2.7%) في عام 2022، فضلاً عن استمر تعافي النمو الاقتصادي في عام 2023 بنسبة (3.1%)، مستفيداً من مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية خاصة.

الجدول (10) تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الأردني (%) خلال المدة (2000-2023)

السنة	النمو الاقتصادي	الدين العام/ GDP	نسبة البطالة	صافي التعاملات التجارية	التضخم
2000	4.2	102.8	13.7	41.3	0.7
2001	5.3	101.4	14.7	47.1	1.7
2002	5.8	98.4	15.3	54.6	1.8
2003	4.2	99.4	14.5	52.5	2.3
2004	8.6	91.8	14.6	47.5	2.6
2005	8.1	84.3	14.8	41	3.5
2006	8.1	76.3	14	45.1	6.2
2007	8.2	73.7	13.1	41.7	4.7
2008	7.2	60.2	12.7	46.1	14
2009	5	64.7	12.9	45.2	-0.7
2010	2.3	67.1	12.5	46	5
2011	2.7	70.7	12.9	42.3	4.2
2012	2.4	80.1	12.2	37.3	4.5
2013	2.6	86.6	12.6	38.2	4.8
2014	3.4	89.0	11.9	40.2	2.9
2015	2.6	93.3	13.1	38.5	-0.8
2016	2.1	95.0	15.3	38.7	-0.7
2017	2.1	95.8	18.1	36.6	3.3
2018	1.9	94.4	18.3	32.5	4.5
2019	2	97.2	16.8	32.1	0.8
2020	-1.6	106.4	19.2	41.7	0.3
2021	2	113.7	18.4	39.1	1.4
2022	2.7	115.6	22.9	44.6	4.2
2023	3.1	116.9	23.1	48.6	3.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) - Jordan /Data

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2000&locations=JO>

تقرير آفاق الاقتصاد العربي - الإصدار السابع عشر أغسطس 2022، صندوق النقد العربي

<https://www.amf.org.ae>

تأثير علي النويران، تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد (17) العدد (26)، 2021، ص188.

البنك الدولي يتوقع ارتفاع الدين العام في الأردن، اتحادات المصارف العربية، 2022، <https://uabonline.org>.

بطالة إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)، البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2020>

إحصاءات التجارة الخارجية في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد العشرون، 2011، ص14.

إحصاءات التجارة الخارجية في بلدان الأعضاء في الإسكوا، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد السابع والعشرون، 2019، ص8.

نفل الهزيم، تأثير التجارة الخارجية على التضخم دراسة تطبيقية على الأردن (1992-2006)، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد (27) العدد (1)، 2011، ص389.

2- أما للنسبة الدين العام كان لصدور قانون الدين الجديد لعام 2001 وتعديلاته عام 2008 تأثير كبير على رصيد المديونية، إذ انخفض الدين العام إلى (60.2%) عام 2008 ثم بدأ بالارتفاع ليصل إلى (94.4%) عام 2018 ، كما شهد عام 2020 ارتفاع كبير للدين العام في الأردن إذ بلغت نسبته (106.4%) مقارنة بنسبة الدين العام في نهاية عام 2019 (97.2%) بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع العالمية والإقليمية نجح الأردن في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والوصول إلى أسواق رأس المال الدولية من خلال سياسات نقدية ومالية جيدة، فقد قامت الحكومة المركزية بخفض العجز الأولي ليصل إلى (3.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 إذ بلغ الدين العام (115.6%) ، واستمرت السياسات الحكومية بخفض العجز الأولي للحكومة المركزية إلى (2.9%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023، وتسعى لخفض الدين العام تدريجياً إلى (80%) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2028.

3- فيما يتعلق بالبطالة في ظل الجائحة اعتمدت الأردن على المساعدات وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج وعائدات قطاعي الخدمات والسياحة ، تراجع معدل البطالة ليصل إلى (15.3%) في عام 2002، كما استمرت البطالة بالارتفاع وبمستويات متقاربة إلا أنها تشهد نوع من الاستقرار حول معدل (14%)، وجاءت جائحة (كوفيد-19) لتفاقم من تداعيات التحدي المزمع فقد ارتفع معدل البطالة من (16.8%) عام 2019 إلى (19.2%) عام 2020 ، إذ يعد هذا المستوى من البطالة الأعلى تاريخياً ، ثم انخفض معدل البطالة بشكل طفيف إلى (18.4%) في عام 2021، في حين ارتفعت خلال عامين 2022-2023 إلى (22.9%) و(23.1%) على التوالي، نتيجة التوترات الجيوسياسية التي يعيشها الاقتصاد العالمي بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

4- تعد صافي التعاملات التجارية من القطاعات المهمة للاقتصاد الأردني بوصفه وسيلة لتوفير الاحتياجات من المواد الأولية، شهد عام 2002 أعلى نسبة صافي التعاملات التجارية خلال مدة البحث إذ بلغت نسبته (54.6%)، في حين أثرت الازمة المالية العالمية على التجارة الخارجية للأردن إذ تراجعت نسبة صافي التعاملات التجارية عام 2009 إلى (45.2%)، وفي عام 2020 ارتفعت نسبة صافي التعاملات التجارية إلى (41.7%) مقارنة ب (32.1%) في عام 2019، واستمر صافي التعاملات التجارية بالارتفاع حتى عام 2023 لتصل إلى (48.6%) بسبب الانفتاح الاقتصادي الوطني تجارياً على العالم لامتلاكه لعدد من اتفاقيات تجارية مع مختلف الدول على المستوى العربي والدولي .

5- شهد الاقتصاد الأردني موجات مختلف من التضخم أثرت بشكل أو بآخر على الاقتصاد الأردني فقد بلغ معدل التضخم عام 2000 حوالي (0.7%) ، واستمر بالارتفاع ليصل إلى (14%) عام 2008 والذي يعد أعلى معدل تضخم خلال مدة البحث ، بسبب ارتفاع أسعار النفط وأسعار المواد الغذائية متأثرة بتداعيات الازمة المالية العالمية فضلاً عن تراجع التجارة والعمالة والاستثمار مع دول الخليج، وفي عام 2020 انخفض معدل التضخم إلى (0.3%) مقارنة ب (0.8%) عام 2019 بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، واستمر معدل التضخم بالارتفاع خلال عامين 2021-2022 إلى (1.4%) و (4.2%) على التوالي ، في حين انخفض معدل التضخم في عام 2023 إلى (3.5%) نتيجة قيام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة بهدف احتواء الضغوطات التضخمية التي نتجت عن أزمات متعاقبة (جائحة كورونا ، الحرب الروسية الأوكرانية) .

ثانياً: السياسة النقدية والقطاع المصرفي في المملكة الأردنية الهاشمية: النشأة والتطور: -

يعد البنك المركزي الأردني السلطة النقدية في المملكة الأردنية الهاشمية، إذ تُعد أهداف البنك المركزي كما نصت عليها المادة الرابعة من قانونه في المحافظة على الاستقرار النقدي للمملكة، ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة مالياً وإدارياً، ومن ثم ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني، ويعد البنك المركزي الأردني الجهة المسؤولة حصراً عن إدارة السياسة النقدية وعن الإشراف على القطاع النقدي والمصرفي. كما يسعى البنك المركزي الأردني للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائمة تتسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وأسواق المال العالمية. إذ مرت السياسة النقدية في الأردن عبر مراحل مختلفة فقد كانت السياسة النقدية تدار من قبل مجلس النقد الأردني الذي تأسس عام 1950 والذي انحصرت مهامه في إصدار النقدي في مقابل ما يحتفظ به من موجودات إستراتيجيه. ومن ثم لم يكن لمجلس النقد أي دور في توجيه السياسة النقدية أو تنظيم الائتمان أو الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي في الأردن، وفي مطلع تشرين الأول من عام 1964 باشر البنك المركزي مداولة أعماله⁽¹⁾.

ومع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي بدأ البنك المركزي الأردني باستخدام أدوات المختلفة منها عمليات السوق المفتوحة، إذ باشر ببيع وشراء أوراق الدين العام بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتأثيراتها

(1) أوراق النقد، البنك المركزي الأردني، <https://www.cbj.gov.jo>

على السيولة وتقديم الدعم ، برغم من نجاح السياسة النقدية في تحقيق جانب من أهدافها إلا انها نتجه عنها بعض السلبيات منها إساءة تخصيص الموارد، فضلاً عن الازمة الاقتصادية والمالية أواخر الثمانينيات التي تعرض لها الاقتصاد الأردني، ومن ثم ارتفاع المديونية الخارجية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر صرف الدينار الأردني. وعليه شرعت الحكومة الأردنية وبالتعاون مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين في تطبيق برامج إصلاح اقتصادي شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أبرز سمات الإصلاحات النقدية تحول نحو قوى السوق في إدارة السياسة النقدية من خلال الشروع في تحرير أسعار الفائدة في السوق المصرفية على نحو تدريجي، وبسبب عدم كفاية اصدار الأوراق الحكومية الموجودة في السوق عام 1993 شرعت الحكومة إلى اصدار شهادات إيداع خاصة سواء ثلاثة أشهر أو ستة أشهر⁽¹⁾.

وما إن انتهت أزمة الرهن العقاري حتى ظهرت أحداث الربيع العربي وما رافقتها من اضطرابات واختلالات أمنية في العديد من الدول العربية ، إذ أسهم في العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الأردني والذي لم تمر مدة طويلة من تعافيه من آثار وتداعيات الازمة المالية العالمية ، خصوصاً بعد الطفرة الكبيرة في أسعار النفط خلال السنوات 2011-2013 ، وبالرغم من الظروف الصعبة التي شهدتها دول المنطقة بسبب تداعيات الربيع العربي وما تلاها من أحداث استطاع البنك المركزي من المحافظة على استقرار وسلامة النظام المالي، فضلاً عن توظيف ادواته وإدارة السياسة النقدية ، إذ حقق نجاحاً كبيراً في المحافظة على الاستقرار النقدي وعلى أسعار صرف الدينار، تمكن البنك المركزي خلال عام 2018 برفع أسعار الفائدة وعلى كافة ادوات السياسة النقدية ثلاث مرات بواقع (75) نقطة أساس، وعلى نافذة الإيداع أربع مرات بواقع (100) نقطة أساس. كما حققت البنوك المرخصة نمواً في إجمالي موجوداتها بنسبة (3.7%) وتحسنت وتيرة نمو الودائع بنسبة (2.0%)، فيما يتعلق بأسعار الفائدة في السوق المصرفي، فقد انخفض هامش سعر الفائدة بنحو (88) نقطة أساس بالمقارنة مع نهاية عام 2017، ليبلغ (3.96%)، كما نمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة بنسبة (5.6%) كان معظمها للقطاع الخاص⁽²⁾. في ظل الازمات التي عاشها الاقتصاد العالمي خلال الاعوام السابقة والتي تعكس على كل الاقتصاد العالمي لاسيما جائحة كورونا (كوفيد-19) اتخذت الأردن جملة من الإجراءات لمواجهة تداعياتها فقد اتجهت السياسة النقدية خلال عام 2019 إلى التوسع من خلال خفض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية ويمكن توضيحها من خلال المخطط الاتي:

(1) البنك المركزي الأردني بين المحافظة على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو والتنمية وفق السياسة الاقتصادية العامة، اتحادات

والمصارف العربية، العدد 417 / ar / uabonline.org / https://

(2) هاني القاضي، القطاع المصرفي استطاع التعامل بكفاءة واقتدار مع التحديات، اتحادات والمصارف العربية، العدد 476، 2020،

ar / uabonline.org / https://

المخطط (4) إجراءات البنك المركزي الأردني في مواجهة أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تقرير حالة البلد 2020 دور السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الأردني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ص30. Jo <https://www.esc.>

استمر البنك المركزي الأردني خلال عام 2020 تنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى المحافظة على هدفه

الرئيس المتمثل في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بالمملكة الأردنية الهاشمية، بما في ذلك الحفاظ على

معدلات تضخم ضمن مستويات مناسبة واستقرار سعر صرف الدينار الأردني، كما استمر البنك المركزي في

إجراءاته المتخذة خلال عام 2020 لمواجهة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) بهدف توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، ومن ثمّ قام البنك المركزي برفع سقف برنامجه لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ليصبح (700) مليون دينار بدلاً من (500) مليون دينار، وتمديد العمل بالبرنامج حتى نهاية حزيران 2022، لتبلغ بذلك قيمة إجراءات البنك المركزي في نهاية عام 2021 نحو (2.7) مليار دينار (8.6%) من الناتج. حققت البنوك المرخصة نمواً في إجمالي موجوداتها بنسبة (7.0%)، لتصل إلى (61.1) مليار دينار، بلغ هامش سعر الفائدة في السوق المصرفي نحو (3.50%)، فضلاً عن ارتفاع الودائع بمقدار (2.7) مليار دينار، وبنسبة نمو (7.4%) كان معظم ايداعاتها بالدينار، كما نمت الرصيد التسهيلات الائتمانية بنسبة (4.9%)، معظمها للقطاع الخاص⁽¹⁾.

بناءً على ما سبق استطاعت السياسة النقدية من خلال أدواتها والإجراءات المحفزة المحافظة على

سلامة النظام المالي وقوته وتجاوز الآثار السلبية التي افرزتها جائحة كورونا (كوفيد-19).

ثالثاً: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بعض مؤشرات السلامة المالية: -

هناك تأثيرات لجائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض مؤشرات السلامة المالية نذكر منها وكما يلي

1. مؤشرات كفاية رأس المال: -

تعد كفاية رأس المال من أهم العوامل والبواعث التي من شأنها التأثير على الأداء المصرفي، إذ تعاني المصارف الأردنية صعوبة في تحديد حجم رأس المال وكفايته المثالية التي تحقق أرباحها وتساعد على الاستقرار والابتعاد عن المخاطر. علماً بأن الأداء المصرفي مرتبط بنجاح القروض الائتمانية، ويعد الهدف الرئيسي الذي أنشئت من أجله المصارف لذلك تعد القروض الائتمانية من الأمور الحساسة لدى المصارف، ومن ثم كان سبباً في وضع لجنة بازل لمقرراتها الثلاث ابتداءً بـ (I)*، إذ تم انشاء اتفاقية بازل (I) في عام 1988 لقياس قيمة كفاية رأس المال تجد هناك العديد من الإصدارات مع المتطلبات للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، كما تم

(1) تقرير السنوي الثامن والخمسون، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، 2021، ص 37.

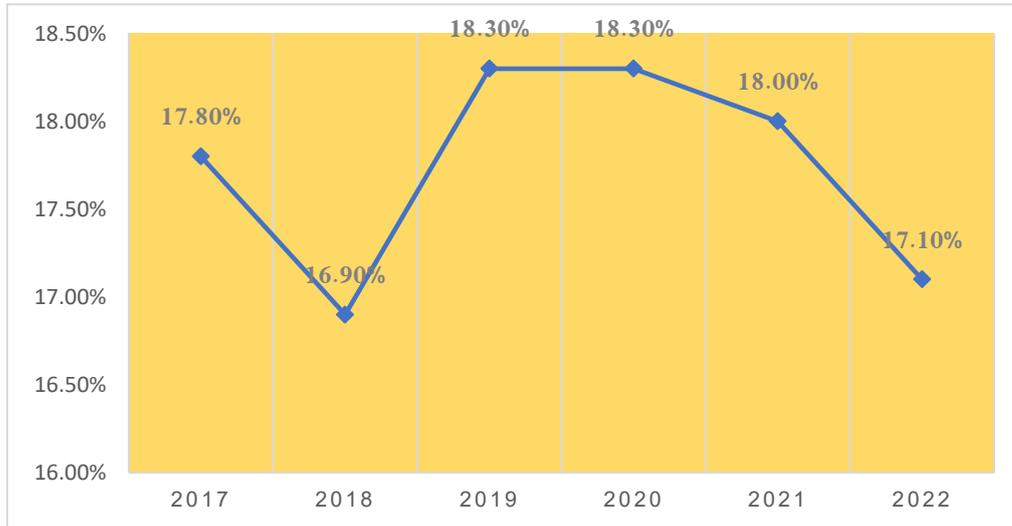
اتفاقية بازل (I)* : في عام 1988 وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات أقرت لجنة بازل مقررات لكفاية رأس المال وعرفت الاتفاقية (بازل I) قدرت نسبة كفاية رأس المال حسبها (8%).

اتفاقية بازل (II)** : نتيجة التطورات ظهرت مخاطر لا يغطيها معيار بازل (I) وأصبحت أقل إلزاماً، ونتيجة لذلك صدرت اتفاقية جديدة (بازل II) والتي نصت على ثلاث ركائز أساسية لأجل فاعلية الرقابة المصرفية وتحقيق الاستقرار المصرفي (المتطلبات الدنيا لرأس المال/ المراجعة الإشرافية الرقابية/ الانضباط السوقي).

اتفاقية (بازل III)*** : نتيجة لعدم تمكن اتفاقية بازل (III) من تحقيق استقرار النظام المصرفي وحدث الأزمة المالية العالمية 2008، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية وبذلك صدرت الاتفاقية الجديدة عرفت باتفاقية (بازل III) عام 2010 تركز اتفاقية بازل III (مكونات رأس المال/ اعتماد نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة، نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر/الرافعة المالية).

انشاء اتفاقية بازل (II) ** عام 1999 وكانت آخر اتفاقية بازل (III) *** عام 2009 إذ ركزت مقرراتها الثلاث على وضع إطار متكامل من القواعد التي تمثل اساساً لعملية الرقابة المصرفية و لإدارة المخاطر المصرفية وإسائاً لتحقيق الاستقرار المالي والسلامة المصرفية من خلال تحسين نوعية رأس المال واحتياطياتها. إذ نصت اتفاقية بازل (III) يجب ان يكون رأس المال للموجودات المرجحة بالمخاطر نسبة (10.5%)، ومع ذلك يتعين على بعض البنوك الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال تتراوح بين (9-12%)، إذ فشل المصرف في الامتثال للمتطلبات فقد يكون في حالة اعسار مالي الشركة اسم معسرة، مما يعني أن المصرف ليس لديه أصول كافية لاستيعاب الخسائر بشكل كامل، وتجدر الإشارة إلى إن الجهاز المصرفي الأردني بنسبة مرتفعة من كفاية رأس المال، إذ يعد من بين أعلى خمس نسب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁽¹⁾.

الشكل (2) نسبة كفاية رأس المال في الأردن للمدة 2017-2022 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (1).

يوضح الشكل (2) ارتفاع نسبة كفاية رأس المال في الأردن ، إذ شهدت نسبة كفاية رأس المال مستويات مرتفعة تفوق الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ (12%) والحد الأدنى المقرر من لجنة بازل والبالغ (8%)، إذ كان في عام 2017 (17.8%)، لكن انخفضت نسبة كفاية رأس المال خلال عام 2018، إذ سجلت (16.9%)، يعود سبب انخفاض في عام 2018 إلى البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والذي تسبب في تحويل مبالغ إضافية إلى مخصص خسائر الائتمان، إذ تم خصم هذه المبالغ من حقوق المساهمين وتحديداً من أرباحه المدورة. لكن ارتفعت نسبة كفاية رأس المال بشكل ملحوظ في نهاية عام 2019 إذ بلغت

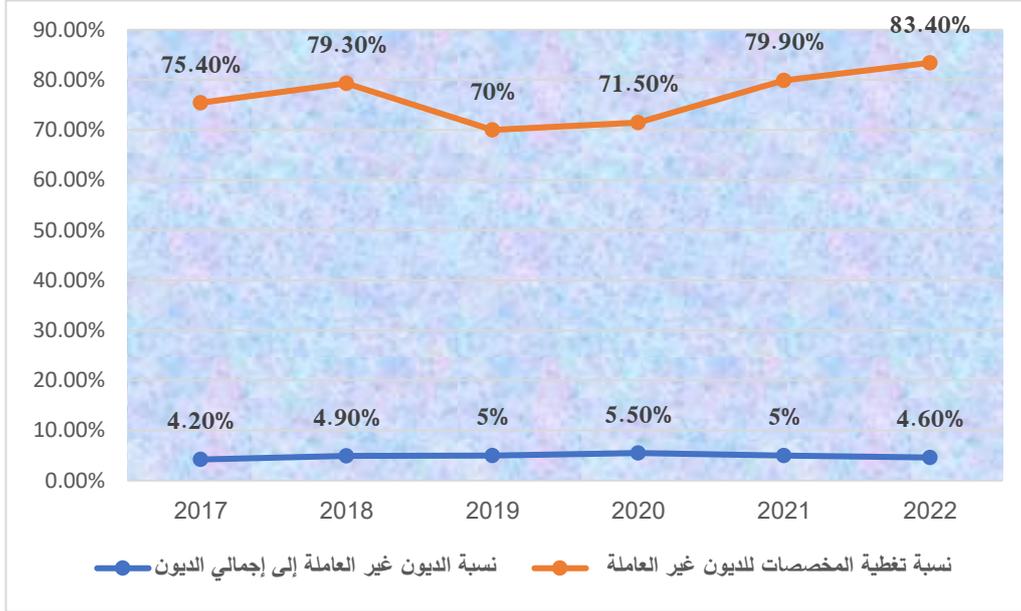
(1) عمار عريس، مجذوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، 2017، ص 100-106.

(18.3%)، جاء هذا الارتفاع نتيجة قيام البنك المركزي الأردني بالطلب من البنوك عدم توزيع الأرباح، وذلك لمواجهة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) ودعم الاقتصاد الوطني، من خلال قاعدة رؤوس أموال البنوك، ومن ثم ارتفعت نسبة رأس المال الأساسي لتبلغ (18.1%) في نهاية عام 2019 مقارنة مع (15.4%) في عام 2018، للسبب نفسه المشار إليه سابقاً. وفي عام 2020 سمح البنك المركزي الأردني للبنوك بتوزيع الأرباح مع وضع سقف على قيمة التوزيع وبما لا يتجاوز (12%) من رأس المال المدفوع للبنك شريطة تحقق البنك لأرباح عن عام 2020، فضلاً عن توزيع الأرباح لا تؤدي لمخالفة أي من متطلبات القانون والتعليمات فيما يتعلق بنسب رأس المال ونسب السيولة القانونية. ومن ثم ساعد على استقرار نسبة كفاية رأس المال في عام 2020 والمحافظة على المستوى نفسه الذي بلغته 2019 حوالي (18.3%)، لكن انخفضت النسبة بشكل بسيط لتصل إلى (18%) و(17.1%) في نهاية 2021 ونهاية شهر 6/2022 على التوالي. فيما يتعلق رأس المال الأساسي فقد ثبت عند (17.5%) في نهاية عامي 2020-2021، ومن ثم انخفض بشكل بسيط لتصل إلى (16.4%) نهاية شهر 6/2022، إجمالاً من خلال مراقبة مؤشر كفاية رأس المال يمكن القول إن جائحة كورونا (كوفيد-19) لم تؤثر مؤشرات جودة الأصول: -

يعد مؤشر جودة الأصول من المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها صحة النظام المالي، ويحتوي هذا المؤشر على مؤشرين فرعيين التسهيلات غير العاملة (التسهيلات المبعثرة) إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول في البنوك، إذ إن مخاطر الاعسار المالي للمصارف تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول، فضلاً عن فإنها تعكس قدرة البنك على تحويل الأصول إلى سيولة. بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة جودة الأصول للمؤشر، كما أن مخاطر الاعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة مؤشر جودة الأصول والتي تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المنظمة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهونات والتجارة بالمشتقات.

الشكل (3) نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون ونسبة تغطية المخصصات للديون غير

العاملة في الأردن للمدة 2017 - 2022 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (1).

يوضح الشكل (3) انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة ، إذ طرأ تحسن كبير على نوعية أصول البنوك في الأردن عام 2017 إلى (75.4%) و(4.2%) ، في حين ارتفعت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون خلال عامين 2018 - 2019 إذ بلغت (4.9%) و (5%) على التوالي ، كما وارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة إلى (79.3%) وهو مؤشر إيجابي يدل على أن حوالي (80%) من الديون غير العاملة لدى المصارف مغطاة بمخصصات ، في حين انخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون نهاية عام 2019 إلى (70%) وهو مؤشر إيجابي يدل على أن حوالي (70%) من الديون غير العاملة مغطاة بمخصصات، انخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون نهاية عام 2021 إلى (5%) مقابل (5.5%) نهاية 2020 ، ومن ثم إجمالي الديون نهاية عام 2022 إلى (4.6%) ومن ثم يدل على أن البنوك في الأردن تتمتع بمستوى ممتاز من نوعية الأصول. في حين ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة نهاية عام 2021 إلى (79.9%) مقابل (71.5%) في نهاية عام 2020، كما استمر بالارتفاع إلى (83.4%) نهاية 2022 وهو مؤشر إيجابي يدل على إن حوالي (83.4%) من الديون غير العاملة لدى البنوك مغطاة بمخصصات.

3. مؤشرات الربحية: -

تتعرض المؤسسات المالية لخطر الاعسار في حال عدم تحقيقها للأرباح، إذ ما قارنا هذا المؤشر بالمؤشرات السابقة، فانخفاض مؤشر الربحية يمكن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات الربحية، فإن تغير اتجاهات الربحية قد تكون أكثر صعوبة، كما وإن الارتفاع العالي في مؤشر الربحية قد يعكس سياسة الاستثمارية في المحافظ المالية المحفوفة بالمخاطر، ومن ثم لعل من أهم هذه النسب استعمالاً في التقييم ربحية المؤسسات المالية هي نسب محدودية من معدل العائد على مجموع الأصول ، فضلاً عن معدل العائد على الأموال الخاصة.

الشكل (4) معدل العائد على حقوق الملكية في الأردن للمدة 2017-2022 ومعدل العائد على

الموجودات في الأردن للمدة 2017 - 2022 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (1).

يوضح الشكل (4) انخفاض نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية في الأردن، عام 2017 (1.2%) و (9.1%)، واستمر معدل العائد على الموجودات لدى الجهاز المصرفي في الأردن لكلا العامين 2018 (1.2%) - 2019 إذ بلغ (1.2%). في حين انخفض العائد على حقوق الملكية بشكل بسيط نهاية عام 2019 فقد بلغ (9.4%) مقابل (9.6%) نهاية عام 2018. ارتفع معدل العائد على الموجودات إلى (1.0%) لكل من عام 2021 ونهاية عام 2022 مقابل (0.6%) نهاية عام 2020، في حين انخفض معدل العائد على حقوق الملكية

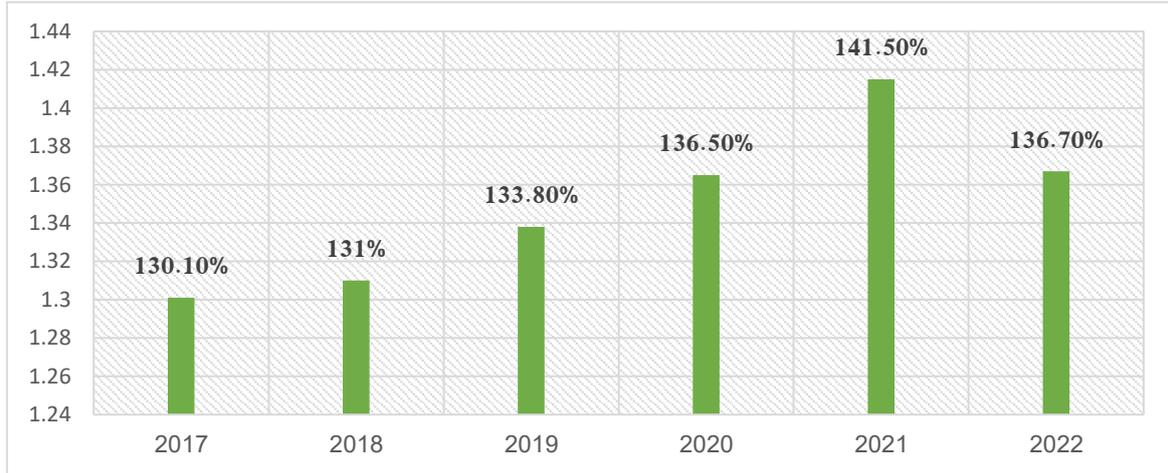
الفصل الثاني المبحث الأول جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في الأردن

نهاية عام 2020 إلى (5.1%)، ثم عاد للارتفاع نهاية عام 2021 إلى (8.3%) كما يكون المعدل نفسه نهاية عام 2022.

4. مؤشرات السيولة: -

يعد النظام المصرفي صناعة عالية الاستدانة إذ من المهم للمصارف أن تحافظ على مستوى عالٍ من الموجودات السائلة، تمثل السيولة المدى الذي تتوفر به أموال المصارف لتلبية الطلب النقدي الأكثر أهمية لسحب الودائع والقروض وفرص الاستثمار الممكنة، قد تسبب المشكلات الخطيرة في السيولة المصرفية في حدوث خسائر مالية وإفلاس المصرف، فضلاً عن ذلك يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة مالية في بلد ما أو منطقة أو على صعيد الدولي في حالة قصوى كما شهدنا في عام 2008.

الشكل (5) نسبة السيولة القانونية بالإجمالي في الأردن للمدة 2017 - 2022 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (1).

يوضح الشكل (5) نسبة السيولة القانونية في الأردن، إذ شهدت نسبة السيولة القانونية ارتفاعاً ملحوظاً عام 2017 إلى (130.1%)، ويعود السبب الرئيس لهذا الارتفاع إلى قيام المصارف بتوجيه استثماراتها إلى الأصول السائلة وعلى حساب التسهيلات الائتمانية، وذلك كردة فعل طبيعية من المصارف المرخصة على تداعيات الازمة المالية العالمية في حين انخفضت قيمة إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية في عام 2018 إذ بلغت حوالي (44.9%) من إجمالي الموجودات، يعود الانخفاض في النسب السيولة بشكل رئيسي إلى نمو الودائع بشكل أكبر من نمو التسهيلات، كما إن نسبة السيولة القانونية حافظت على مستواها في نهاية عام 2018 إذ بلغت (131%). في حين ارتفعت قيمة إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية، إذ بلغت حوالي (45.6%) من إجمالي الموجودات

في نهاية عام 2019 ، ويعود السبب الرئيسي للارتفاع هو إن نمو الودائع أكبر من نمو التسهيلات ، كما وارتفعت نسبة السيولة القانونية في نهاية عام 2019 لتصل إلى (133.8%) .فضلاً عن ارتفاع إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية لتصل إلى (47.7%) من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2021، مقابل ذلك انخفض إلى (46.3%) في نهاية عام 2020، إذ يعود سبب ارتفاع في نسب السيولة في عام 2021 بشكل رئيس قيام البنك المركزي الأردني باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية بهدف احتواء التداعيات السلبية لجائحة كورونا ، ومن ثم ارتفعت نسبة السيولة القانونية من قبل البنك المركزي على المصارف في نهاية عام 2021 لتصل إلى (141.5%) مقابل (136.5%) في نهاية عام 2020. وفي نهاية 2022 انخفض نسبة السيولة القانونية بشكل طفيف لتصل إلى (136.7) ويعود السبب الرئيس لهذا الانخفاض الطفيف نتيجة نمو التسهيلات بنسبة أكبر من نسبة نمو الودائع خلال من عام 2022.

5. مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف: -

يعد الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن المصارف في تحقيق إدارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية، فالإدارة الرشيدة تعمل على ربط الأمثل بين مدخلات البنك ومخرجاته وعليه فالكفاءة التشغيلية تتمثل في اختيار تركيبة لموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات المالية والمصرفية في ظل بيئة تتميز باشتداد المنافسة .ومن ثم فإن ارتفاع درجات الكفاءة في المصرف يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر فعالية العوامل البشرية والإدارية تسهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية وتخفيف اللاكفاءة في التسيير، فضلاً عن تساعد في جلب الاستثمارات الأجنبية والتشجيع على الاستثمار في المشروعات الوطنية، كما وتعمل على إرساء مبادئ الشفافية والدقة في القوائم المالية، ما يمكن المستثمرين من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، إذ تعمل على حماية المستثمرين سواء كانوا أقلية أو أجنب ، فضلاً عن أنها تسهم في تعظيم قيمة اسهم البنك ، كما تزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل وذلك لتمتعها بالشفافية في معاملاتها.

الشكل (6) تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف في الأردن للمدة 2017 – 2021 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (1).

يوضح الشكل (6) تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف في الأردن، إذ بلغت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل لدى جهاز المصرفي في المملكة عام 2017 (56.2%)، في حين انخفضت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل لدى الجهاز المصرفي في المملكة نهاية عام 2018 إذ بلغت (55.5%)، مقابل ارتفاعها في نهاية عام 2019 إلى (57.1%). كما وارتفعت نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل لدى الجهاز المصرفي في المملكة نهاية عام 2020 إذ بلغت (74.4%)، ثم انخفضت نهاية عام 2021 إلى (62.2%) مما نتج لهذا الانخفاض الملحوظ عن ارتفاع في دخل البنوك.

إجمالاً ومن خلال متابعة وتحليل المؤشرات الخاصة بالسلامة المالية للأردن يتضح إن صدمة جائحة كورونا (كوفيد-19) لم تؤثر على أغلب المؤشرات أو كانت هناك تأثيرات بسيطة ومن ثم فإن السياسة النقدية في الأردن حافظت على صحة وسلامة النظام المالي والمصرفي من خلال الالتزام بالمعايير الدولية.

المبحث الثاني

جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في المملكة العربية السعودية

عاش العالم اجمع خلال عام 2020 ظروفاً استثنائية صعبة للغاية، بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ اثرت تداعيات جائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية والتجارية، كما شهدت تراجعاً ملحوظاً في أسواق المال والنفط وغيرها. وكانت لجائحة كورونا (كوفيد-19) تداعيات قوية جداً على القطاعات الصحية والاقتصادية، في السعودية إذ بذلت جهوداً جبارة في الاستعداد والتصدي لهذا الوباء منذ ظهور الحالة الأولى في الصين حتى ثبوت الإصابة بهذا الوباء في المملكة العربية السعودية.

أولاً: نظرة عامة عن اقتصاد المملكة العربية السعودية وتحليل لأهم مؤشرات الرئيسة: -

تحول اقتصاد المملكة العربية السعودية الذي كان يعتمد على الزراعة والتجارة الأساسية إلى اقتصاد يعتمد بقوة على النفط، إذ ازدهر اقتصادها خلال مدة السبعينيات والثمانينيات بسبب العائدات الضخمة لصادرات النفط، فضلاً عن انتشار المشاريع التنموية مما حول هذه البلاد التي كانت غير نامية إلى دولة حديثة النمو نتيجة لوفرة رأس المال في المملكة العربية السعودية خلافاً لمعظم البلدان النامية، إذ تم استخدام نموذج الاقتصاد الموجه خلال العقود القليلة الأولى من إنتاج النفط، كما فقد شهد الانفاق الخارجي للمملكة تقلبات عدة خلال مدة 2000 - 2019، إذ شهد قفزة تصاعدية منذ عام 2000 واستمرت حتى عام 2008، وهبوط أسعار النفط في عام 2009 بفعل الازمة المالية العالمية هبط الانفاق الخارجي بمعدلات كبيرة، وعام 2017 عاود الارتفاع إذ كان هذا الارتفاع الوحيد الذي سار عكس اتجاه أسعار النفط، فضلاً عن توجه المملكة المتنامي خلال السنوات الأخيرة نحو تنويع الاقتصاد السعودي وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة بنصيب أكبر مقارنة بالقطاع الحكومي وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 والبرامج الصلاحية المصاحبة لها⁽¹⁾.

(1) فاطمة أحمد حسن محمد، دراسة قياسية لمقارنة أثر تقلبات أسعار النفط على مكونات الانفاق الكلي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 2000-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، المجلد 5 العدد 5، 2021، ص 40-41.

كذلك تُعد المملكة العربية السعودية احدى الدول ذات قوة عظمى في مجال الطاقة، كما يعد اقتصاد المملكة من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم، فضلاً عن أكبر اقتصادات العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، فهي عضو دائم وقائد في دول أوبك، وعضو دائم في مجموعة دول مجموعة العشرين، وتُعد المملكة من أكبر مصدري النفط في العالم، إذ تمتلك المملكة العربية السعودية ثاني أكبر الموارد الطبيعية قيمة في العالم، بقيمة إجمالية تبلغ (35) تريليون دولار، وثاني أكبر احتياطات نفطية مؤكدة. كما أن لديها خامس أكبر احتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي. في عام 2019 تقدمت المملكة العربية السعودية من المرتبة (26) إلى المرتبة (24) وذلك من بين (63) دولة وهي الأكثر تنافسية في العالم أي متقدمة بذلك مرتبتين، كما احتلت المرتبة العاشرة عالمياً في مرونة الاقتصاد، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط. إذ عوضت أسعار النفط بعض الخسائر التي تكبدتها في الربيع بفضل اتفاق (أوبك+) الذي توصل إليه منظمة أوبك وحلفاؤها وانتعاش النشاط الاقتصادي في ظل تحقيق البلدان لتدابير الاحتواء. فضلاً عن ذلك وسعت الحكومة مختلف التدابير الرامية إلى تخفيف السياسات المالية العامة، التي تقدر بمبلغ (180) مليار ريال (7.3%) من إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم تستهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى كيان استثماري ضخم، إذ تبلغ قيمة أصوله نحو (1.5) تريليون دولار عام 2020، ومن المتوقع تكون نحو (2) تريليون دولار عام 2030، كما يتم استثمار عوائد استثمار أصول الصندوق في دعم مشروعات التنويع الاقتصادي بهدف الحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي⁽¹⁾. وبحسب التقرير الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (3.9%) خلال عام 2021، مقارنة في عام 2015 نما بنسبة (4.1%)، يعد ذلك أفضل نمو خلال (6) سنوات، في حين ارتفع النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ليصل إلى (8.7%) عام 2022، ثم تراجع النمو الاقتصادي إلى (3.9%) في عام 2023.

1- وبحسب البيانات فقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تطورات إذ بلغ معدل النمو الاقتصادي (5.6%) في عام 2000، ومن ثم بلغ نحو (11.2%) في عام 2003، ثم سجل معدلات سالبة عام 2009 ليصل إلى (2.1)- (% بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) ومن ثم تعافي الاقتصاد السعودي ليصل معدل النمو نحو (4.1%) عام 2015، وفي ظل صدمة جائحة كورونا (كوفيد-19) سجلت معدلات النمو تراجعاً كبيراً ليصل إلى (4.3)- (% بسبب انخفاض أسعار النفط، وفي ظل الإجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة وتعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات، ومن ثم بسبب توترات الجيوسياسية والحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة فقد شهدت معدلات النمو ارتفاعاً كبيراً بلغ (8.7%) عام 2022، ثم تراجع النمو الاقتصادي إلى (3.9%) عام 2023.

(1) تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار التاسع-ابريل 2019، صندوق النقد العربي.

الفصل الثاني المبحث الثاني جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في المملكة العربية السعودية

الجدول (11) تحليل بعض مؤشرات اقتصاد المملكة العربية السعودية (%) للمدة (2000-2023)

السنة	النمو الاقتصادي	الدين لعام/GDP	البطالة	صافي التعاملات التجارية	التضخم
2000	5.6	61.8	4.6	68.2	-1.1
2001	-1.2	71.7	4.6	63.5	-1.1
2002	-2.8	77.8	5.3	64.5	0.2
2003	11.2	72	5.6	69.9	0.6
2004	8	64.8	5.8	75.1	0.5
2005	5.6	37.3	6	82	1.2
2006	2.8	25.8	6.3	90	2.9
2007	1.8	17.1	5.7	94.8	3.6
2008	6.2	12.1	10	96.1	9.9
2009	-2.1	14	5.4	84.9	5.1
2010	5	8.4	5.5	82.6	5.3
2011	10	5.4	5.8	84.9	5.8
2012	5.4	3	5.5	82.8	4.6
2013	2.7	2.1	5.6	81.9	3
2014	3.7	1.6	5.7	79.5	2.5
2015	4.1	5.8	5.6	69.5	2.3
2016	1.7	13.1	5.6	59.9	2.2
2017	-0.7	17.2	6	61.8	0.4
2018	2.8	19	6	62	2.4
2019	0.8	22.5	5.7	60.2	0.1
2020	-4.3	32.4	7.4	49.7	5.6
2021	3.9	28.8	6.9	57.5	1.1
2022	8.7	23.8	4.8	63.1	3.1
2023	3.9	24.6	7.8	60	2.3

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

المؤشرات الاقتصادية السنوية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2023. <https://www.mep.gov.sa>
النتائج المحلي الإجمالي الربع الرابع لعام 2022، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، 24 مايو 2023. <https://www.stats.gov.sa>

أروى العبداني، منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020، ص 10.

التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي، وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022، ص 31.
إجمالي بطالة (%) من إجمالي القوى العاملة)، البنك الدولي

2022، <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2022>،
إحصاءات سوق العمل للربع الرابع عام 2022، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية،
<https://www.stats.gov.sa>

صادرات السلع والخدمات (%) من إجمالي الناتج المحلي)
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?end=2022>

واردات السلع والخدمات (%) من إجمالي الناتج المحلي)
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?end=2022>

التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%) سنويا | Data
<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2022>

تقرير التضخم، البنك المركزي السعودي، أعداد مختلفة.

2- يعبر الدين العام الإجمالي عن حجم الديون في المملكة العربية السعودية، ومن ثمّ يعدّ الاقتراض سواء كان داخلياً أو خارجياً يعمل على تغطية نفقات الدولة أو تمويل مشاريع داخلية وخارجية، فقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2002 إلى (77.8%) والذي يعدّ أعلى مستوى الدين العام خلال مدة البحث، كما استمر الدين العام بتذبذب بين ارتفاع وانخفاض حتى عام 2018 فقط بلغت نسبة الدين العام (19%)، واستمرت نسبة الدين العام بالارتفاع حتى عام 2020 إذ بلغت حوالي (32.4%)، ويعزى سبب الارتفاع ذلك تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) في المملكة العربية السعودية، في حين انخفضت نسبة الدين العام في عام 2021 إلى (28.8%)، كما استمرت نسبة الدين العام بالانخفاض لتصل إلى (23.8%) عام 2022، ويعزى سبب الانخفاض في نسبة الدين العام في المملكة العربية السعودية نتيجة تحقيق فائض كبير في الميزانية بدعم من أسعار النفط المرتفعة، في حين ارتفعت نسبة الدين العام في المملكة العربية السعودية نهاية عام 2023 إلى (24.6%)، ومن المتوقع انخفاض نسبة الدين العام خلال الأعوام القادمة إلى أقل من (23%) في عام 2025.

3- برزت مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية منذ بداية التسعينيات وذلك نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان وتزايد أعداد الداخلين لسوق العمل، فضلاً عن استمرار تدفق العمالة الوافدة، فقد سجلت البطالة (4.6%) خلال عامين 2001-2002، واستمر نسبة البطالة بالارتفاع حتى عام 2008 فقد بلغت (10%) والذي يعدّ أعلى نسبة من البطالة في المملكة العربية السعودية خلال مدة البحث، وبدأت نسبة البطالة بتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً بين نسبي (5%) و(6%)، حتى عام 2020 فقد ارتفعت نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى (7.4%) بسبب إجراءات حظر التجوال وإغلاق النشاطات الاقتصادية مما أدى إلى فقدان الوظائف نتيجة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، ثم بدأت بالانخفاض خلال عامين 2021-2022 إلى (6.9%) و(4.8%) على التوالي نتيجة إجراءات الاحترازية للبنك المركزي السعودي، في حين ارتفعت نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية عام 2023 إلى (7.8%).

4- ارتفع صافي التعاملات التجارية في المملكة العربية السعودية عام 2000 إلى (68.2%)، واستمر صافي التعاملات التجارية بالارتفاع حتى عام 2008 ليصل إلى (96.1%) والذي يعدّ أعلى نسبة صافي التعاملات التجارية خلال مدة البحث، وفي عام 2018 بلغت نسبة صافي التعاملات التجارية (62%) ثم تراجعت خلال

عامي 2019-2020 إلى (60.2%) و(49.7%) على التوالي إن التراجع في صافي التعاملات التجارية للمملكة العربية السعودية جاء أثر نظيرتها عالمياً إذ تضررت التجارة العالمية بشكل كبير نتيجة تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) الذي أدى إلى اغلاق الحدود لدى دول العالم، في حين ارتفعت نسبة صافي التعاملات التجارية خلال عامين 2021-2022 إلى (57.5%) و (63.1%) على التوالي نتيجة للارتفاع في أسعار وكميات النفط المصدرة خلال المدة ، فضلاً عن رفع المنع وسياسة الاغلاق التام نتيجة تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) وفي عام 2023 تراجعت نسبة صافي التعاملات التجارية إلى (60%) .

5- في حين بلغ معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال عامي 2000-2001 (1.1%-) ثم بدأ بالارتفاع حتى عام 2008 فقد بلغ معدل التضخم (9.9%) والذي يعد أعلى معدل تضخم خلال مدة البحث، وفي عام 2019 انخفض معدل التضخم إلى (0.1%)، في حين ارتفع معدل التضخم بشكل كبير عام 2020 إلى (5.6%) نتيجة تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، وفي عام 2022 ارتفع معدل التضخم إلى (3.1%) بسبب الحرب الروسية الاوكرانية، ثم انخفض معدل التضخم في عام 2023 إلى (2.3%).

ثانياً: السياسة النقدية والقطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية: (النشأة والتطور): -

تُعد مؤسسة النقد العربي السعودي السلطة النقدية في المملكة العربية السعودية والتي أنشئت بموجب مرسومين ملكيين عام 1952م وتعرف باسم ساما (SAMA)، وتمارس المؤسسة دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد السعودي وعند انشائها لم يكن للمملكة نظام نقدي خاص بها، إذ كانت العملات الاجنبية متداولة في المملكة إلى جانب النقود الفضية السعودية، استخدمت المؤسسة الأدوات النقدية التقليدية مثل متطلبات الاحتياطي القانوني لتحقيق اهداف السياسة النقدية ، وبعد ظهور سوق الأوراق المالية الحكومية لتمويل حاجة الميزانية العامة وفرت المؤسسة أدوات جديدة مثل اتفاقيات إعادة الشراء (Repo) بالنسبة لسندات التنمية الحكومية والاذونات ذات العائد العائم واذونات الخزينة، فضلاً عن ذلك استخدمت المؤسسة مبادلات النقد الأجنبي وايداع الودائع التابعة لبعض المؤسسات المالية العامة في المصارف لتلبية السيولة، وقد حدد نظامها الأساسي في عام 1952م والمعدل في عام 1957م مهامها الرئيسية ومن أبرزها :

1. القيام بأعمال المصرف الحكومة.

2. سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي) ودعم النقد السعودي وتوطيد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد.
 3. إدارة احتياطات المملكة من النقد الأجنبي.
 4. إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف، إذ تم ربط سعر صرف الريال فعلياً مقابل الدولار الأمريكي عند (3.75) ريالاً للدولار منذ عام 1986م، ويعد استقرار سعر الصرف بمثابة هدف وسيط للسياسة النقدية بالمملكة لتحقيق الهدف النهائي وهو المحافظة على استقرار الاسعار المحلية.
 5. تشجيع نمو النظام المالي وسلامته.
 6. مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات.
 7. مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين.
 8. مراقبة شركات التمويل.
 9. مراقبة شركات المعلومات الائتمانية.
 10. نشر البيانات النقدية والمصرفية، السنوية، الربع سنوية، الشهرية وباللغتين العربية والانكليزية⁽¹⁾ .
- قامت مؤسسة النقد العربي عام 2002 بتطبيق سياسة نقدية تقشفية بسبب انخفاض معدلات الفائدة العالمية وتراجع النمو الاقتصادي الدولي فضلاً عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة، إذ خفضت معدلات العائد على اتفاقيات إعادة الشراء والشراء المعاكس بنحو (25) نقطة أساس وكان الانخفاض على مرحلتين، في حين عمل الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز آل سعود في عام 2011 على إعطاء منح وهدايا نقدية على السكان تصل قيمتها إلى (37) مليار دولار لغرض الحفاظ على التوازن الداخلي بسبب احتجاجات الربيع العربي بالمنطقة ، فضلاً عن ذلك خصصت الحكومة نحو (130) مليار دولار لتمويل استحداث (120) ألف وظيفة جديدة في القطاع العام وبناء (500) ألف مسكن ، ثم زودت الحد الأدنى للأجور إلى (800) دولار في القطاع العام ،ومن ثم كانت هذه التحويلات فعالة وأدت غرضها لنقادي أي اضطراب محلي خاصة أثناء شحن الشعوب بسبب الربيع العربي ،

(1) أمال بن الدين، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الازمات المالية تجارب دولية، أطروحة دكتوراه في بنوك وتأمينات (بحث غير منشور)، جامعة حسبية بن بو علي الشلف، الجزائر، 2020، ص199-202.

وبحسب بيانات البنك الدولي تأتي المصارف السعودية في المرتبة الرابعة على المستوى العربي بحسب معدل استخدام الخدمات المالية، إذ ارتفعت ملكية الحسابات كنسبة من البالغين من (46.4%) عام 2011 إلى (69.4%) عام 2014، ومن ثم ارتفعت حتى (71.7%) عام 2017 ويعزى سبب ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية نتيجة الجهود المستمرة من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف السعودية، من أجل تسهيل وتحسين وسائل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وفي عام 2018 أحدث القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية نقلة تكنولوجية كبيرة في خدمات المستهلك، إذ استخدم (35.7%) من البالغين الذين يملكون حساباً مصرفياً في السعودية هواتفهم المحمولة أو الانترنت للوصول إلى حساباتهم المصرفية وتعد ثاني أعلى نسبة عربياً بعد الامارات (2.9%)⁽¹⁾. في ظل الازمات التي عاشها الاقتصاد العالمي خلال الأعوام السابقة والتي انعكست على كل الاقتصاد العالمي لاسيما جائحة كورونا (كوفيد-19) اتخذت المملكة العربية السعودية جملة من الإجراءات لمواجهة تداعيتها فضلاً عن تبني العديد من السياسات التحفيزية لمواجهة التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ أسهمت الحزم المالية التي تم تبنيها بقيمة (422) مليار ريال قسمت على (238) مليار ريال حزمة تحفيزية مُتبناة من قبل وزارة المالية و (184) مليار ريال حزمة تحفيزية مُتبناة من قبل البنك المركزي منذ عام 2020 حتى سبتمبر من عام 2021 من أجل التخفيف من حدة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الجائحة ودعم مسارات تعافي النشاط الاقتصادي، استمرت السياسة النقدية لدعم التعافي الاقتصادي ففي عام 2022 قامت بتأجيل الدفعات وفي عام 2023 استمرت بالعمل على برنامج التمويل المضمون لدعم القطاع الخاص، فضلاً عن دعماً للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي مازالت متأثرة بالإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19). ويوضح المخطط الاتي:

(1) صلاح علي أبو النصر دور المصارف الشاملة وأثره في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، 2020، ص15-16.

المخطط (5) اجراءات البنك المركزي السعودي في مواجهة ازمة جائحة كورونا (كوفيد-19)

اجراءات البنك المركزي لمواجهة جائحة كورونا

دعم القطاع الخاص

- توفير رأس المال التشغيلي للمؤسسات العاملة في أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة والاهتمام في الوقت نفسه بحاجة تلك المؤسسات إلى مدها بالسيولة
- إعفاء عملاء البنوك لمدة تصل إلى (6) أشهر من أي رسوم أو عمولات ناتجة عن استخدامهم لخدمات المصارف الرقمية على الإنترنت
- إعفاء العملاء من منسآت القطاع الخاص من شرط الاحتفاظ برصيد حد أدنى من حساب الودائع لمدة (6) أشهر

دعم القطاعين المالي والمصرفي

- _ عملت البنوك كمبادرة منها والشركات التمويل بتأجيل أقساط ثلاثة أشهر لكافة العاملين في المجال الصحي الحكومي والخاص الذين لديهم تسهيلات ائتمانية
- _ دعمت البنوك الصندوق المجتمعي لمكافحة جائحة كورونا بمبلغ (100) مليون ريال، فضلاً عن بادرت البنوك إلى دعم صندوق الوقف الصحي لمكافحة جائحة كورونا (كوفيد-19) بمبالغ تجاوزت (160) مليون ريال.
- _ بادرت شركات التأمين إلى دعم صندوق الوقف الصحي بمبلغ (67) مليون ريال، فضلاً عن بادرت شركات التمويل إلى دعم صندوق الوقف الصحي بأكثر من (5) مليون.

تعاون البنك المركزي السعودي مع برنامج الكفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

كفالة برنامج التمويل المضمون يهدف تقديم دعم إضافي وتعزيز الجدارة الائتمانية للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تمديد برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لثلاثة أشهر إضافية من أجل تمكين القطاع المالي من دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية للتخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة عليه في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)

دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

استمرار العمل ببرنامج دعم تمويل المنشآت الصغير والمتوسطة الذي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية (تأجيل الدفعات التي بلغت نحو 181 مليار ريال/ التمويل الميسر تجاوزت 11 مليار ريال / دعم ضمانات التمويل بمبلغ يصل إلى 6 مليارات ريال)

تأجيل سداد اقساط ثلاثة اشهر لكافة المنتجات التمويلية

للعاملين السعوديين المشمولين بالدعم وفقاً لنظام التأمين ضد التعطل عن العمل

صرف تعويض شهري بنسبة 60% من الأجر

المسجل في التأمينات الإجتماعية لمدة ثلاثة أشهر بحد أقصى (9) آلاف شهرياً للسعوديين العاملين في منشآت القطاع الخاص المتأثرة من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) وفقاً لنظام التأمين ضد التعطل عن العمل.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

المملكة العربية السعودية، صندوق النقد العربي، 2023، متوفر على الرابط <https://www.amf.org.ae/ar/node/1553>.

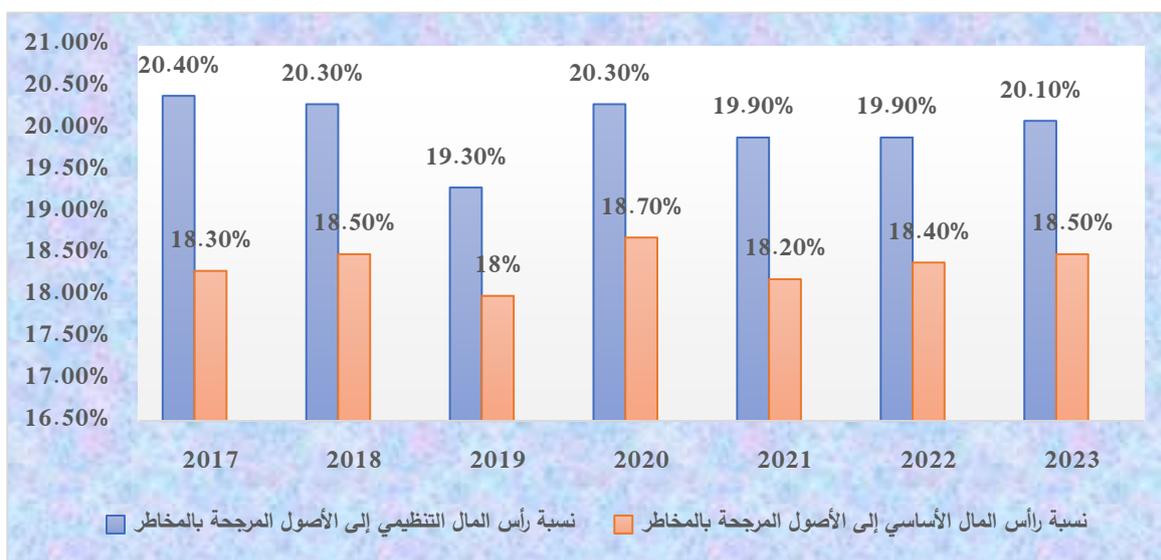
ثالثاً: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض مؤشرات السلامة المالية: -

هناك بعض تأثيرات لجائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات السلامة المالية

1. مؤشرات كفاية رأس المال: -

تعد كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملائمة المالية، إذ تقيس هذه النسبة قدرة المصارف على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس ايجابياً على السلامة ومتانة الوضع المالي للبنك، وقد شاركت مؤسسة النقد على مدى عقود في مناقشات ومداولات لجنة بازل للرقابة المصرفية حول مبادراتها المتعلقة بأنظمة كفاية رأس المال القائمة على أساس المخاطر، فقد طبقت المؤسسة اتفاقية رأس المال لعام 1988 التي دعت إلى حد أدنى لنسبة رأس المال (رأس المال بالنسبة للأصول المرجحة بالمخاطر) يبلغ حوالي (8%)، وخلال المدة 1992-2008 حافظت المصارف السعودية على متوسط نسبة رأس المال لبازل عند (19%) وهو أعلى بكثير عن الحد الأدنى للمنتظر، ونتيجة لأزمة المالية العالمية تبين أن عدد من المصارف لا تمتلك رؤوس أموال تكفي لمواجهة المخاطر، لذلك قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على معيار بازل (III) من خلال اصدار إرشادات جديدة بخصوص رأس المال والسيولة بازل(III)، بهدف تعزيز قدرة البنوك وتعزيز نوعية رؤوس أموالها لاستيعاب الصدمات، وبحسب معيار بازل (III) فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن (10.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر.

الشكل (7) مؤشرات كفاية رأس المال في المملكة العربية السعودية للمدة 2017 - 2023 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (2).

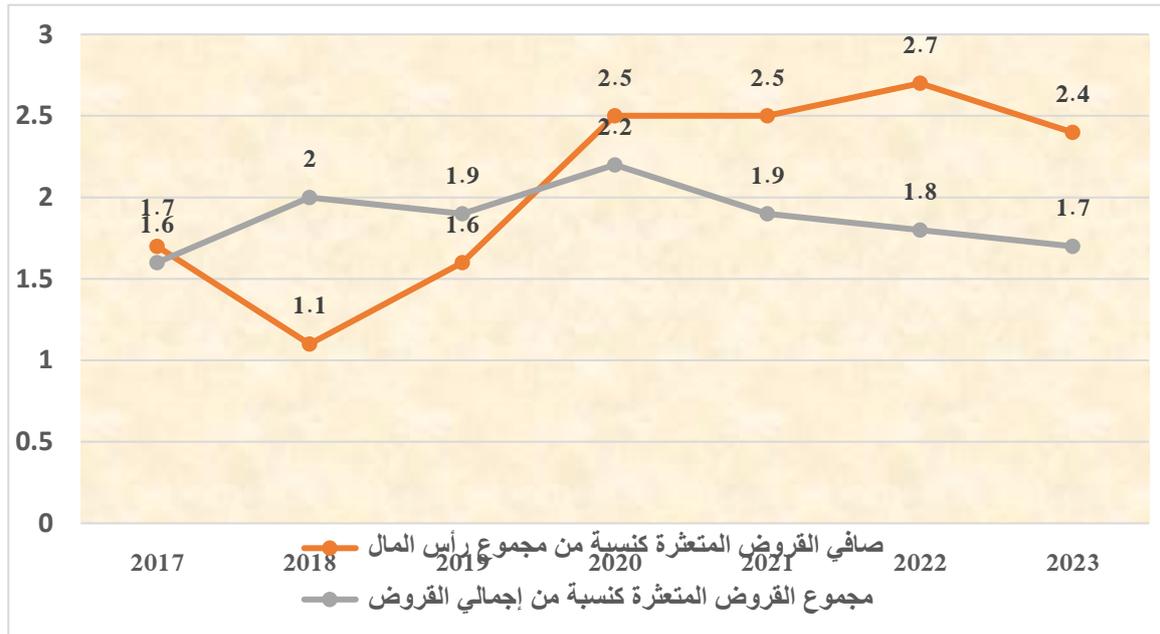
يوضح الشكل (7) إن القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية يتمتع بملاءة رأسمالية عالية جداً ففي عام 2017 بلغت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (20.4%)، ثم انخفضت في عام 2018 بشكل طفيف إلى (20.3%) إذ تؤكد المستويات القوية لرأس المال على قدرة النظام المصرفي في تحمل الصدمات،

فضلاً عن يشير ارتفاع مستويات رأس المال إلى جاهزية المصارف للاستفادة من الارتفاع المتوقع في الطلب على الائتمان للسنوات القادمة، أما رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر فقد ارتفعت خلال 2017 - 2018 إلى و(18.3%) و(18.5%) على التوالي، وفي عام 2020 ارتفعت نسبة كفاية رأس المال للمصارف إلى (20.3%) مقابل (19.3%) عام 2019، وعلى الرغم من تدهور جودة الائتمان في المدة الأخيرة ضلت نسبة كفاية رأس المال أعلى بكثير من متوسطها البالغ (18.1%) خلال العقد الماضي كما سبق أن انخفضت نسبة كفاية رأس المال من (19.3%) إلى (18.6%) إذ جاء هذا الانخفاض في الغالب نتيجة لنمو الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة تجاوز نمو إجمالي رأس المال كما تحدد العوامل الثلاثة مسار كفاية رأس المال على المدى المتوسط والطويل وهي وقف إجراءات الدعم المعمول بها وسلوك المصارف فيما يتعلق بالمخاطر، فضلاً عن أساسيات الاقتصاد الكلي وتوقعات الانتعاش، فقد ارتفعت نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (18%) في عام 2019 إلى (18.7%) عام 2020، أن القطاع المصرفي السعودي لا يزال يتمتع بمستويات رؤوس أموال جيدة مع بقاء نسبة كفاية رأس المال عند (19.9%) خلال عامين 2021-2022، أن يرتفع إلى (20.1%) في عام 2023، أما نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر فقد بلغت عام 2021 (18.2%)، ثم ارتفعت خلال عامي 2022-2023 إلى (18.4%) و (18.5%) على التوالي .

2. مؤشرات جودة الأصول: -

تعد مجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول وكفاءة منظومة إدارة المخاطر لديه، إذ إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول، لذلك تعد مخاطر الائتمان من أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، إذ قد تؤدي إلى ضعف إدارة المخاطر الائتمانية وال فشل في تحديد تدهور جودة الائتمان في الوقت المناسب إلى ارتفاع خسائر البنوك في المستقبل وتقويض الثقة في القطاع المصرفي.

الشكل (8) مؤشرات جودة الأصول في المملكة العربية السعودية للمدة 2017 – 2023 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (2).

ويوضح الشكل (8) مؤشر جودة الأصول فقد بلغ مجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (1.7%) عام 2017 ثم ارتفع إلى (2%) عام 2018 ، في حين بلغ صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال (1.6%) عام 2017 ثم بدأ بالانخفاض ليصل إلى (1.1%) عام 2018، في حين استمرت نسبة القروض المتعثرة في الجهاز المصرفي السعودي ارتفاعها نتيجة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد -19) على الاقتصاد السعودي مع ذلك ببقية نسبة القروض المتعثرة منخفضة وبمستويات مطمئنة عند (2.2%) عام 2020، كما يعد الجهاز المصرفي في وضع جيد يمكنه مواجهة تدهور جودة الأصول نظراً لارتفاع مستويات مخصصاته الاحتياطية، فضلاً عن عملت المصارف على تخصيص احتياطات لتخفيف من أي حالات تدهور محتملة تصيب جودة الأصول قد تتجم عن القروض التي أجل سدادها ، أما صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال استمرت بالارتفاع حتى بلغت (2.5%) عام 2020، استمرت نسبة القروض المتعثرة انخفاضها فقد انخفضت بشكل طفيف لتصل إلى (1.8%) عام 2022 مقارنة بنسبة (1.9%) عام 2021، ويعود السبب الرئيس في تراجع نسبة القروض المتعثرة إلى متانة البنوك المحلية ، ومن ثم يعزى إلى بضعة عوامل منها المعايير العالية للإقراض ومعظم القروض كانت ذات سعر فائدة ثابت وهو ما يحد من حدوث المخاطر مثل مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، تتخفف نسبة القروض

المتعثرة بشكل طفيف لتصل إلى (1.7%) عام 2023، أما صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال ارتفعت عام 2022 إلى (2.7%) مقارنة بعام 2021 التي بلغت (2.5%)، ثم انخفضت في عام 2023 إلى (2.4%).

3. مؤشرات الربحية: -

يتكون من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، إذ يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، فضلاً عن تنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة لها، ومن ثم يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي وزيادة درجة الثقة في سلامته، أما بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفعاليتها في استخدام رأسمالها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً.

الشكل (9) مؤشرات الربحية في المملكة العربية السعودية للمدة 2017 - 2023 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (2).

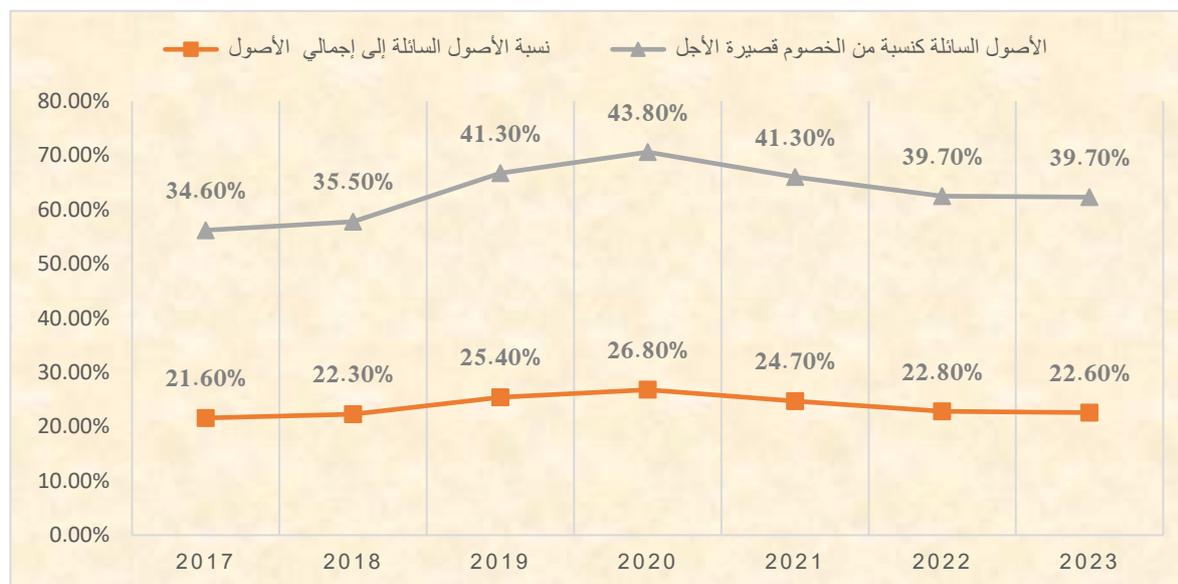
يوضح شكل (9) مؤشر الربحية في المملكة العربية السعودية إذ ظلت ربحية المصارف الأعلى بين اقتصادات مجموعة العشرين رغم عملها في بيئة سعر فائدة منخفض فقد بلغت نسبة العائد على أسهم رأس المال (12.9%) عام 2017، ثم ارتفعت نسبة العائد على أسهم رأس المال (13.8%) عام 2018 والذي يعد أعلى مستوى خلال

مدة البحث، استمرت نسبة العائد على أسهم رأس المال بالانخفاض حتى عام 2020 فقد انخفضت إلى مستويات لم يشهد لها مثيل منذ الازمة المالية العالمية لتصل إلى (8.6%)، ويعزى سبب الانخفاض اساساً إلى ارتفاع مخصصات خسائر القروض وتراجع القدرة على توليد الدخل، في حين انخفضت نسبة العائد على الأصول 2019 بنسبة (2%) لكن انخفضت بشكل كبير في عام 2020 إلى (1.4%)، ارتفعت نسبة العائد على الأصول إلى (2.1%) عام 2022 مقارنة بعام 2021 التي كانت نسبته (1.8%)، كما وارتفعت نسبة العائد على أسهم رأس المال إلى (12.5%) مقارنة بالنسبة (10.8%) عام 2021، ويعزى السبب الرئيس للزيادة هذه إلى ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم أدى إلى زيادة ربحية القطاع البنكي، كما و استمررت ارتفاع كلا من نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على أسهم رأس المال في عام 2023 إلى (2.2%) و (12.7%) على التوالي.

4. مؤشرات السيولة: -

تعد نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى، إذ تضع مؤسسة النقد أولوية قصوى لضمان قدرة المصارف على تباين السيولة بين الأصول والمطلوبات، وأنها في وضع جيد لتلبية التزامات التدفق النقدي في الوقت المناسب لتعزيز استقرار القطاع المصرفي، ونتيجة ذلك يمتلك القطاع المصرفي السعودي على أصول عالية الجودة مثل السندات الحكومية السعودية ، وأذونات ساما (أذونات المؤسسة)، فضلاً عن احتياطياتها لدى المؤسسة.

الشكل (10) تطور مؤشرات السيولة في المملكة العربية السعودية للمدة 2017 – 2023 (%)



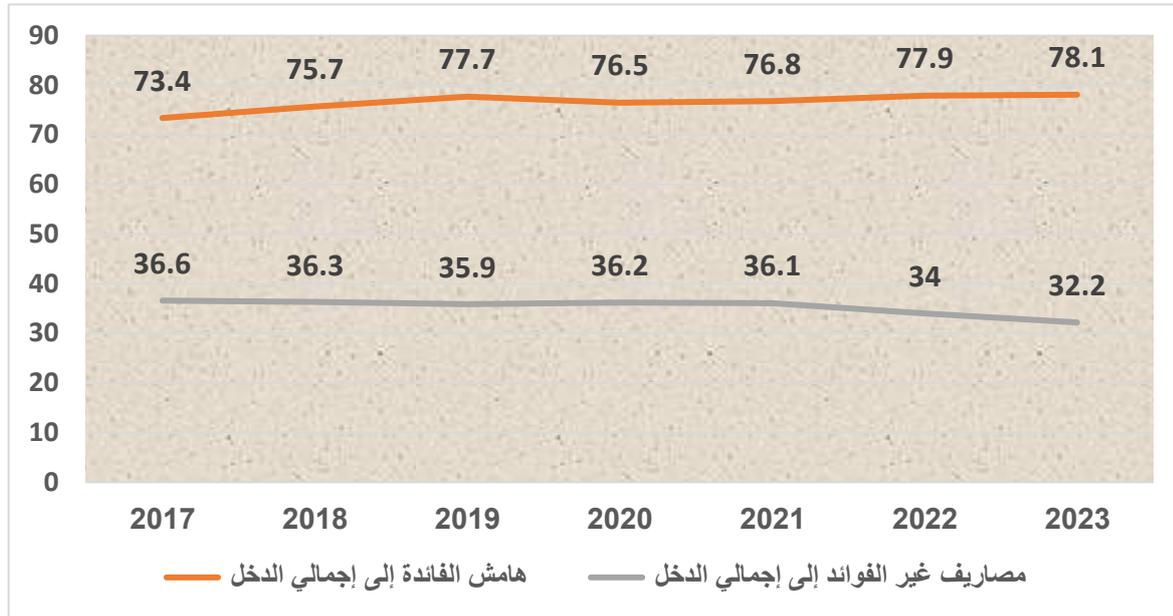
الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (1).

يوضح الشكل (10) مؤشر السيولة فقد بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (21.6%) عام 2017، في حين بلغت الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل (43.6%) عام 2017، بدأت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالارتفاع حتى بلغت أعلى مستوياتها (26.8%) عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، كذلك ارتفعت الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل إلى أعلى نسبة (43.8%)، في حين انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول عام 2022 إلى (22.8%) مقارنة بعام 2021 كانت نسبته (24.7%)، كما وانخفضت الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل إلى (39.7%) عام 2022 مقارنة بعام 2021 كانت (41.3%)، كما و انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بشكل طفيف في عام 2023 إلى (22.6%)، في حين استقرت الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل عند (39.7%).

5. مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف: -

يعد صافي هامش الفائدة من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة بدورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

الشكل (11) تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف في المملكة العربية السعودية للمدة 2017 - 2023 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (2).

يوضح الشكل (11) تطور مؤشر الكفاءة التشغيلية للبنوك في المملكة العربية السعودية، إذ بدأت نسب هامش الفائدة إجمالي الدخل بالارتفاع خلال مدة 2017- 2019 من (73.4%) إلى (77.7%)، كما وارتفعت نسبة مصاريف غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (36.6%) عام 2017، ثم بدأت بالانخفاض حتى بلغت (35.9%) عام 2019، ثم انخفضت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل بشكل طفيف عام 2020 إلى (76.5%) بسبب تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على قدرة الافراد والشركات على الانتظام بسداد مديونياتهم، إلا أن الإجراءات الحكومية بشكل عام وإجراءات المصارف المركزية بشكل خاص ساهمت في الحد من الانعكاسات السلبية على القطاع المصرفي، أما مصاريف غير الفوائد إلى إجمالي فقد ارتفعت إلى (36.2%)، وخلال عامين 2021 - 2022 ارتفعت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل من (76.8%) إلى (77.9%) على التوالي، كما وارتفعت إلى (78.1%) عام 2023، في حين انخفضت مصاريف غير الفوائد إلى إجمالي الدخل خلال عامين 2021 - 2022 إلى (36.1%) و (34%) على التوالي، واستمرت بالانخفاض خلال عام 2023 إلى (32.2%).

الفصل الثاني المبحث الثاني جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في المملكة العربية السعودية

إجمالاً ومن خلال متابعة وتحليل المؤشرات الخاصة بالسلامة المالية للمملكة العربية السعودية يتضح إن صدمة كوفيد-19 لم تؤثر على أغلب المؤشرات أو كانت هناك تأثيرات بسيطة ومن ثمّ السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية من المحافظة على صحة وسلامة النظام المالي والمصرفي من خلال الالتزام بالمعايير الدولية.

المبحث الثالث

جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في جمهورية مصر العربية

تعد جمهورية مصر العربية واحدة من أسرع الأسواق الصاعدة نمواً قبل ظهور جائحة كورونا (كوفيد-19)، كما دخلت مصر أزمة كورونا (كوفيد-19) مسلحة بهوامش كبيرة بفضل الإصلاحات التي نفذتها منذ عام 2016 لتسوية الاختلالات الاقتصادية الكلية من خلال اتفاقات مثل تسهيل صندوق النقد الدولي للمدة 2016-2019، إذ شملت هذه الإصلاحات تعويم سعر الصرف للتخلص من المبالغة في تقييم العملة وضبط أوضاع المالية العامة لتخفيف الدين العام ، كما تم توسيع برامج التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة والعاملين غير النظاميين، فضلاً عن قيام السلطات المصرية للتقليل من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) بطلب الدعم من صندوق النقد الدولي على مرحلتين ، إذ كانت الأولى حين طلبت تمويلاً بقيمة (2,8) مليار دولار أمريكي من خلال إدارة التمويل السريع ، إذ قامت الحكومة بزيادة كبيرة في مخصصات الانفاق الصحي منذ بداية جائحة كورونا (كوفيد-19) من أجل توسيع تغطية برنامجي التكافل والكرامة اللذين يقدمان تحويلات نقدية مشروطة ، فضلاً عن ذلك استحدثت الحكومة برامج جديدة لتقديم التحويلات النقدية للعمال غير المنتظمة التي وقع عليها ضرر بالغ في الازمة ، كما تم توزيع المستلزمات الطبية والصحية على القرى الفقيرة ، أما المرحلة الثانية فتمثلت في طلب اتفاق للاستعداد الائتماني (SBA) يتيح تمويلاً بقيمة (5,2) مليار دولار أمريكي ، لمساعد الحكومة على الاحتفاظ بالمكتسبات الاقتصادية مع الاستمرار في ضمان الانفاق الصحي الاجتماعي الملائم و إعطاء دفعة إضافية للإصلاحات الهيكلية بما يضع مصر على مسار التعافي المستمر، أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على مصر في رفع أسعار البنزين وأنواع أخرى من الوقود ، كما أثرت على تأمين احتياجاتها الغذائية ، إذ تعد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم وتوفر روسيا واوكرانيا نحو (80%) من إمدادات القمح لمصر .

أولاً: نظرة عامة عن الاقتصاد المصري وتحليل لأهم مؤشراتته الرئيسية: -

يعد الاقتصاد المصري من أكثر اقتصادات الشرق الأوسط تنوعاً، إذ يعتمد على قطاعات عدة منها زراعة والصناعة والسياحة والخدمات، فضلاً عن أحدث القطاعات وهو قطاع الغاز والتعدين الذي تعتمد عليه الآمال والطموحات في الفترة القادمة لدفع الاقتصاد المصري ليكون ضمن أكبر عشر اقتصادات على مستوى العالم بحلول 2030، فقد شهد الاقتصاد المصري خلال مدة 1991-2007 برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي هذه المدة تم منح المزيد من الحوافز للقطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ تم إدخال تشريعات جديدة وتحرير التجارة والاستثمارات بشكل جزئي كما وأطلقت جمهورية مصر العربية برنامج الخصخصة في العديد من الصناعات مع اهتمام خاص بالصناعات الثقيلة، كما عملت جمهورية مصر العربية بتطبيق مجموعة من القرارات السياسات المالية والنقدية كنتيجة لتصاعد الازمة المالية العالمية والحد من تداعياتها السلبية على الاقتصاد المصري، ونتيجة لذلك اطلقت حزمة التحفيز المالي الأولى بقيمة (15.5) مليار جنيه في عام 2009/2008 ويعزى السبب الرئيس لهذه الحزمة هو لتمويل الاستثمارات في المرافق العامة، بدأت جمهورية مصر العربية عام 2014 بتنفيذ برنامج إصلاح جذري يوصف بأنه الاجراً والأشمل في تاريخ مصر الحديث، يهدف بتعزيز الاقتصاد وتحسين بيئة الاعمال في الدولة وتحقيق نمو اقتصادي متوازن وشامل، كما أشاد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأداء الاقتصاد المصري في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ يعد الاقتصاد المصري هو الاقتصاد الوحيد في إفريقيا والشرق الأوسط الذي حقق نمواً ايجابياً في عام 2020 بنسبة (5.57%)، فضلاً عن تقدم جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك بسبب نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي⁽¹⁾.

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري كونه أكبر مستورد للقمح في العالم، فضلاً عن مستورد للبترول واعتماد على القطاع السياحي في مصر على السياحة الواردة خاصة من روسيا وأوكرانيا، كما أن العقوبات الاقتصادية على روسيا ستضر الدول التي تدخل في شراكات اقتصادية معها، خاصة بعد إبعاد روسيا عن نظام سويفت الذي يسمح بتحويل الأموال بشكل سهل بين الدول، فضلاً عن تجميد اصول البنك المركزي

(1) علي أحمد البلبيل، محمد مصطفى عمران وآخرون، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر 1974-2002، صندوق النقد العربي، العدد 9، 2004، ص 9-14.

جمهورية مصر العربية

ووضع مؤسساتها في القائمة السوداء، ومن ثمّ ستضرر مصر بوصفها الشريك التجاري الأول لروسيا في افريقيا بنسبة تعادل (83%) من حجم التجارة بين روسيا وافريقيا، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال عام 2021 نحو (3) مليار دولار، كما تعمل في مصر نحو (467) شركة روسية في مجالات مختلفة مثل البترول والغاز بحجم استثمارات بقيمة (7) مليارات دولار وتوفر قرابة (35) ألف فرصة عمل، في حين كان لحرب الروسية الأوكرانية أثر إيجابي على الاقتصاد المصري من خلال ارتفاع عائد قناة السويس، إذ تجاوزت الإيرادات (6,3) مليار دولار عام 2021 مقارنة ب(5,6) مليار دولار عام 2020، كما بلغت سجلت إيرادات قناة السويس أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2022 بقيمة (7) مليار دولار، وانتعاش إيرادات السياحة بعد النجاح في إدارة أزمة كورونا (كوفيد-19) مسجلة بقيمة (8.2) مليار دولار، استطاعت مصر بيع نحو (25%) من الفائض عن الاحتياطي الإستراتيجي من الكهرباء من إجمالي الإنتاج المصري وبلغ قيمة الاستثمار (4) مليارات دولار، فضلاً عن ارتفعت صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال (3,9) مليار دولار خلال عام 2021 باعتباره البديل الجيد عن الغاز الروسي لأوروبا، وبلغت نسبة نموه (550%) وذلك من إجمالي (12,9) مليار دولار⁽¹⁾.

النمو الاقتصادي في مصر

1- ارتفع النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية في عام 2000 إلى (5.5%)، بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وفي عام 2008 ارتفع النمو الاقتصادي إلى (7.1%) والذي يعد أعلى نسبة خلال مدة البحث، ولكن لم يستمر هذا النمو الاقتصادي كثيراً إذ تعرضت مصر إلى صدمتين أحدهما خارجية وهي الازمة المالية العالمية في أواخر عام 2009 أدت لانخفاض النمو الاقتصادي إلى (4.6%)، والصدمة الثانية كانت داخلية وهي قيام ثورة 25 يناير عام 2011 التي أدت إلى انهيار نسبة النمو الاقتصادي ليصل إلى (1.7%)، في حين استقر النمو الاقتصادي عند (5.5%) خلال عامي 2019 - 2020 بالرغم من تعرض جمهورية مصر العربية لجائحة كورونا (كوفيد-19)، في حين انخفض النمو الاقتصادي في عام 2021 إلى (3.3%) بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ليعاود ارتفاعه خلال عام 2022 إلى (6.6%) وفي عام 2023 انخفض النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية إلى (3.9%).

(1) أشرف مؤنس، المخاطر والتحديات العالمية وأثرها على الأمن الغذائي في مصر، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، العدد الأول - السنة الأولى، 2023، ص 30-33.

الجدول (12) تحليل بعض مؤشرات اقتصاد جمهورية مصر العربية (%) للمدة (2000 - 2023)

السنة	النمو الاقتصادي	الدين العام/GDP	البطالة	صافي التعاملات التجارية	التضخم
2000	5.5	81	9	32.5	2.7
2001	3.4	87	9.3	37.5	2.2
2002	2.3	88.8	10	56.5	2.7
2003	3.1	89.6	10.9	59.8	4
2004	4	94.9	10.3	53.7	11.1
2005	4.4	96.1	11	66.5	4.7
2006	6.8	87.1	10.5	59.8	7.2
2007	7	70.3	8.8	49.7	8.5
2008	7.1	63.1	8.5	51.4	20.2
2009	4.6	62.5	9.1	51.4	9.9
2010	5.1	64.8	8.8	50.7	10.7
2011	1.7	63.4	11.8	41.1	11.8
2012	2.2	66.5	12.6	43.3	7.3
2013	2.1	71.7	13.2	37.3	9.8
2014	2.9	74.3	13.1	28.6	8.2
2015	4.3	78.1	13.1	32.5	11.4
2016	4.3	75.5	12.4	40.8	14
2017	4.1	71.2	11.8	40.9	29.8
2018	5.3	83.3	9.9	40.9	14.4
2019	5.5	102	8	42.8	9.4
2020	5.5	115.5	8	40.1	4.7
2021	3.3	127.7	7.4	41.6	4.8
2022	6.6	87.4	7.2	37	18.7
2023	3.9	95.6	7	40	38.2

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

الناجح المحلي الإجمالي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، <https://mped.gov.eg/GrossDomestic>، محمد السيد علي الحاروني، الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر 2000-2010، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص 15. مريم وليم برسوم، دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي في مصر خلال المدة 2006-2018، مجلة دراسات، المجلد الثالث والعشرون العدد الثالث، 2022، ص 142.

بلقاسم العباس، تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدين العام في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون العدد الثالث، 2020، ص 194.

البطالة، (% من إجمالي القوى العاملة)، البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

جيهان محمد العفيفي، منيرة جلال النجار، تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون العدد الرابع، 2018، ص 1773.

ماهر عبد الوهاب حامد، تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال فترة 1990-2021، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع، السنة المائة وأثنى عشرة العدد 544، 2021، ص 398-404.

جمهورية مصر العربية

2- الدين العام في جمهورية مصر العربية ارتفع خلال عام 2000 إلى (81%)، وفي عام 2008 ارتفع الدين العام إلى (63.1%) مقابل انخفاض في عام 2009 إلى (62.5%)، في حين ارتفع الدين العام في جمهورية مصر العربية خلال عامي 2019-2020 إلى (102%) و(115.5%) على التوالي، نتيجة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، واستمر الدين العام بالارتفاع في عام 2021 إلى (127.7%) بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، في حين انخفض الدين العام خلال عام 2022 إلى (87.4%) مقابل الارتفاع الدين العام في عام 2023 إلى (95.6%).

3- في حين ارتفع معدل البطالة في جمهورية مصر العربية عام 2000 إلى (9%)، بسبب بلوغ السن القانوني للتقاعد وتحسن في معدلات النمو، ثم انخفضت في عام 2008 إلى (8.5%) نتيجة تطبيق المرحلة الثالثة من البرنامج ومن ثم أثرت على معدلات البطالة بشكل إيجابي، وخلال عامي 2019-2020 حافظت جمهورية مصر العربية على معدل البطالة (8%)، بالرغم من تأثرها في البداية بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، ثم انخفض خلال عامي 2021-2022 إلى (7.4%) و(7.2%) على التوالي، كما استمر معدل البطالة بالانخفاض في عام 2023 إلى (7%).

4- صافي التعاملات التجارية في جمهورية مصر العربية ارتفعت عام 2000 إلى (32.5%)، واستمر صافي التعاملات التجارية بالارتفاع حتى عام 2007 إلى (59.8%)، ثم انخفض صافي التعاملات التجارية عام 2008 إلى (49.7%) بسبب الازمة المالية العالمية لكن الاقتصاد المصري بعيد عن تلك الاثار السلبية ، ومن ثم يشير إلى ضعف اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، وفي عام 2016 ارتفع صافي التعاملات التجارية في جمهورية مصر العربية إلى (32.5%) نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما واستمر صافي التعاملات التجارية بالارتفاع عام 2019 إلى (42.8%)، في حين انخفض صافي التعاملات التجارية عام 2020 إلى (40.1%) بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، ثم انخفض صافي التعاملات التجارية في جمهورية مصر العربية عام 2022 إلى (37%) مقارنة ب(41.6%) عام 2021 بسبب أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، وفي عام 2023 ارتفع صافي التعاملات التجارية في جمهورية مصر العربية إلى (40%).

5- سجل معدل التضخم في جمهورية مصر العربية خلال عام 2000 إلى (2.7%)، وارتفع معدل التضخم إلى (11.1%) في عام 2004، ويعزى بسبب الارتفاع إلى أثر تعويم سعر صرف الجنيه المصري، فضلاً عن

ارتفاع أسعار العديد من السلع المستوردة، وفي عام 2008 ارتفع إلى (20.2%) متأثر بالأزمة المالية العالمية، واستمر معدل التضخم بالانخفاض المتذبذب حتى عام 2017 فقد ارتفع إلى (29.8%)، ويعزى سبب الارتفاع نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم بدءا معدل التضخم بالانخفاض ليصل إلى (9.4%) و(4.7%) على التوالي خلال عامي 2019 - 2020، نتيجة انخفاض أسعار السلع الغذائية، فضلاً عن إجراءات البنك المركزي المصري واحتواء الضغوط التضخمية، ثم بدءا معدل التضخم في جمهورية مصر العربية بالارتفاع خلال عامي 2021 - 2022 إلى (4.8%) و(18.7%) على التوالي، نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، واستمر معدل التضخم بالارتفاع عام 2023 إلى (38.2%).

ثانياً: السياسة النقدية والقطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية: (النشأة والتطور): -

لم يكن لجمهورية مصر العربية ما يعرف بالبنك المركزي حتى مارس عام 1951، لكن مع صدور قانون 57 لعام 1951 تم تحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي للدولة، واستمر البنك الأهلي المصري بالعمل طبقاً للقانون السابق حتى صدور قانون رقم 163 لسنة 1957 والذي يهدف إلى المزيد من التنظيم للبنك كبنك مركزي للدولة وتدعيم مركزه، فضلاً عن قيام البنك الأهلي المصري بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة، ومن ثم يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري، وبعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 40 لسنة 1960 بتأميم البنك أي انتقال ملكيته للدولة، أدى ذلك إلى فصل الاختصاصات التي يختص بها البنك المركزي عن الأعمال المصرفية العادية، ومن ثم صدر قانون رقم 250 لعام 1960 بتقسيم البنك الأهلي إلى بنكين هما البنك المركزي المصري إذ يباشر اختصاصاته وفقاً لقانون البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957 والقسم الآخر هو البنك الأهلي المصري ليصبح بنكاً تجارياً يزاول نشاطه المصرفي العادي وفقاً للشروط التي تخضع لها البنوك التجارية في إطار قانون البنوك والائتمان (1).

نشأة البنك المركزي المصري ككيان مستقل عام 1961 وتركز دوره في البداية على إصدار أوراق النقد، ثم أصدر البنك المركزي المصري في مايو عام 2003 قانون النظام المصرفي والعملة كبديل عن وثائقه التأسيسية

(1) محي محمد سعيد، استقلالية البنك المركزي المصري ودوره في العلاقة بين السياسيتين النقدية والمالية وسوق الأوراق المالية بعد قيام ثورة 25 يناير 2011، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 3 العدد 54، 2013، ص 121 - 122.

السابقة، ويتضمن القانون الجديد مجموعة من مبادئ أو قواعد من أجل كبح تدفق الأموال من النظام المصرفي والسيطرة على معدل التضخم في مصر الذي بلغ (21.4%) عام 1990، ومن المنشآت التابعة له: (1).

• دار طباعة النقد

أنشأ البنك المركزي المصري داراً لطباعة النقد محلياً بدلاً من طباعتها بالخارج، وبدأت أول طباعة للفئات المختلفة من العملات في الأول من ديسمبر 1968 ليصدر البنك المركزي بعد ذلك فئات نقدية كبيرة مثل (20) جنية عام 1977 و (100) جنية عام 1979 و (50) جنية عام 1993.

• المعهد المصرفي المصري

ومن مسؤولياته الآتي:

1. تحقيق استقرار الأسعار وضمان سلامة الجهاز المصرفي المصري.
2. صياغة وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية.
3. إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها.
4. الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.
5. إدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي.
6. تنظيم وإدارة سوق صرف الأجنبي.
7. الإشراف على نظام المدفوعات القومي.
8. حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الاعمال والقطاع الخاص.

قاد البنك المركزي المصري عملية تطوير وتحديث شاملة للبنوك وفق سياسات مالية ونقدية متكاملة مستهدفاً في ذلك إحداث تغييرات جذرية في هيكل الجهاز المصرفي وتطويره وبما يتماشى مع أحدث المعايير الدولية وبما يخدم الاقتصاد الوطني، فقد عمل البنك المركزي المصري خلال المدة (2000-2008) على خلق سوق للصرف الأجنبي والذي يعكس قوى العرض والطلب الحقيقيين، فضلاً عن وضع إطار جيد للسياسية النقدية يتخذ من استقرار المستوى العام للأسعار في الأجل المتوسط هدفاً له، كما قام بإصلاح هيكلي ومالي شامل للقطاع المصرفي، إذ شملت عمليات الدمج نحو (13) بنكاً محلياً لم تتمكن من رفع رؤوس أموالها وتصفية أعمال (4) فروع للبنوك الأجنبية، وبعد توقيع اتفاقية تعاون مشترك في نوفمبر 2008 بين البنك المركزي المصري والبنك المركزي الأوروبي بالتعاون مع (7) بنوك مركزية أوربية لدول بلغاريا ورومانيا واليونان وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وجمهورية التشيك، وخلال مدة (2009-2011) استثمرت النجاح الذي تحقق في الأعوام السابقة واستهدفت تعزيز الثقة في سوق

(1) أمل عبد الحميد، منى عبد القادر، الأدلة المعلوماتية، بنك الاستثمار القومي، 2017، ص5.

جمهورية مصر العربية

الصرف والسياسة النقدية ورفع كفاءة أداء وسلامة الجهاز المصرفي وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر، وفي عام 2016 بدأ بتحرير سعر الصرف وترك حرية تسعير العملات الأجنبية وفقاً لآليات العرض والطلب بالسوق المحلية، وكان نتيجة القرار استعادة تداول النقد داخل القنوات الرسمية للدولة والقضاء على السوق السوداء، ومن ثم أدى ذلك إلى نمو حصيلة تدفقات النقد الأجنبي لدى البنوك ولتعاود العملة المحلية تعافياً أمام الدولار بشكل تدريجي، ثم قرر البنك المركزي المصري نهاية عام 2019 برفع الحد الأقصى لأقساط القروض الشخصية إلى (50%) من صافي دخل العميل شهرياً نتيجة وصول معدل التضخم إلى (9.4%)، فضلاً عن التنسيق بين الجهات المختلفة بهدف دعم وتعزيز الشمول المالي⁽¹⁾.

(1) مؤيد عبد الكريم مخيف، دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء، 2021، ص 53-55.

المخطط (6) إجراءات البنك المركزي المصري لمواجهة أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)

إجراءات البنك المركزي المصري لمواجهة جائحة كورونا

تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد على النمو

يؤثر البنك المركزي المصري باعتباره أداة تنفيذ السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال تغيير سعر الفائدة قصيرة الأجل، تم تخفيض سعر عائدي الإيداع والإقراض لليلة واحدة إلى (9.25%) و(10.25%)، وسعر البنك المركزي للإقراض والخصم عند مستوى (9.75%).

تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد

القروض لأغراض استهلاكية أو عقارية الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة (6) أشهر وعدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على التأخر في السداد مع إعادة هيكلة مديونيات العملاء. إسقاط استحقاقات قدرها (10) مليارات جنيه للعملاء من الأفراد غير المنتظمين مع تأجيل الاستحقاقات الائتمانية لعملاء شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم. برنامج إسقاط المديونية عن المزارعين وتأجيل سداد القروض إلى سبتمبر 2020 ثم تم تجديدها إلى يناير 2022. خفض أسعار الفائدة على المبادرات التي أعلنها البنك المركزي قبل الأزمة إلى (8%) بدلا من (10%) ونضم هذه المبادرات (100) مليار جنيه لدعم الصناعة والمصانع المتعثرة، و(50) مليار جنيه لدعم التمويل العقاري لمتوسطي الدخل.

تيسير التعاملات النقدية الالكترونية في الدفع

في إطار تدعيم الشمول المالي وتيسير التعاملات النقدية قام البنك المركزي المصري بمجموعة من الإجراءات:

إلغاء جميع الرسوم والعمولات لمدة (6) أشهر على عمليات السحب النقدي من خلال ماكينات الصرف الآلي، بهدف تشجيع المواطنين وحثهم على التعامل من خلال هذه الماكينات.

إلغاء رسوم استخدام بطاقات الدفع الالكترونية ومحافظ الهاتف المحمول في عمليات الشراء لمدة (6) أشهر.

إصدار البطاقات اللاتلامسية مجانا لمدة (6) أشهر بهدف تقليل التعاملات بالنقد الورقية والاستفادة بكل مميزات الكارت، ومن ثم قام البنك الزراعي بتوزيع نحو (475) ألف بطاقة مميزة على العملاء الجدد لتيسير معاملاتهم المالية.

صرف إعانة العمالة المؤقتة على البطاقات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول

إجراءات دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة

إصدار تعهد بقيمة (7) مليارات جنيه لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الكبرى البالغ حجم أعمالها (200) مليون جنيه فأكثر الممنوحة في إطار المبادرة. دراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثرا بانتشار الفيروس ووضع خطط لدعم الشركات العاملة بها. إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات. خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة (4,5) دولار لكل مليون وحدة حرارية، كما وخفض أسعار الكهرباء للجهد العالي والفائق بقيمة (10) قرش وتثبيت أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة (5) أعوام. توفير (2,5) مليار جنيه لسداد مستحقات المصدرين حتى يونيو 2020. استمرار مبادرة البنك المركزي المصري لدعم الصناعة من خلال توفير تمويل بقيمة (100) مليار جنيه بفائدة (8%). تخفيض مقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة لتصبح (5%) بدلا من (6.25%). تخفيض مقابل خدمات المقاصة والتسوية للأسهم وأدوات الدين لتكون (10%).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

محدث بشري ملك غبريال، دور السياسات المالية والنقدية في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (COVID-19) في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المجلد 114 العدد 550، 2023، ص 369-376.

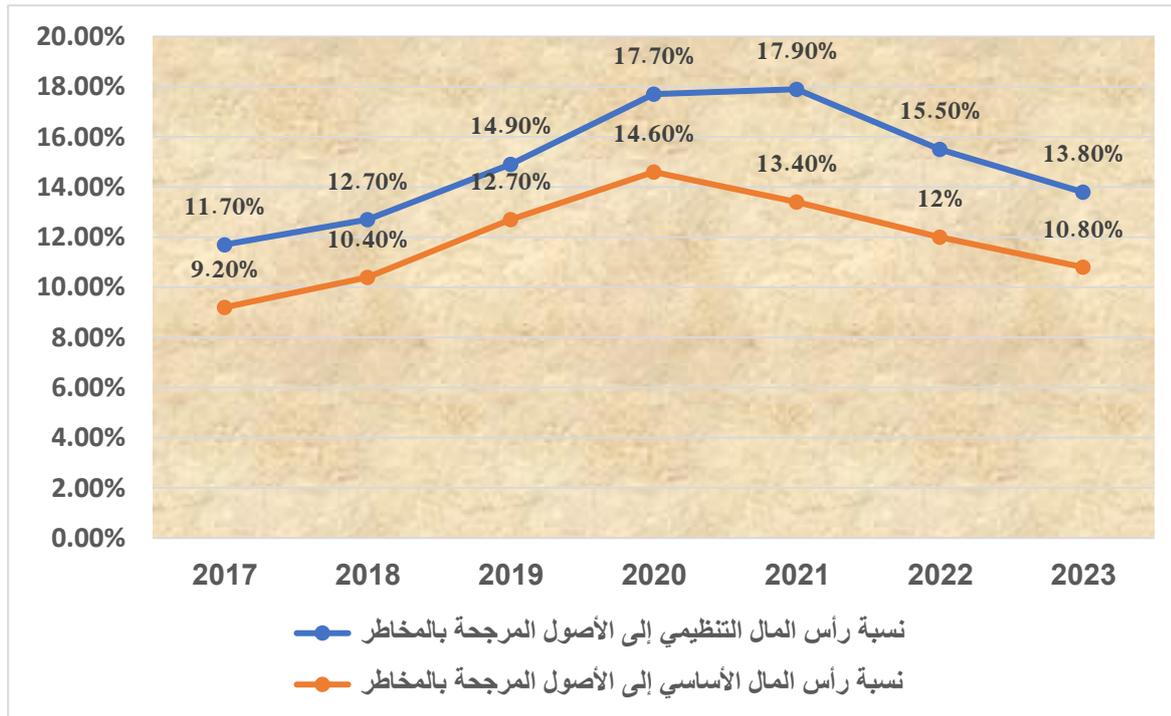
ثالثاً: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض مؤشرات السلامة المالية: -

هناك بعض تأثيرات لجائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات السلامة المالية

1. مؤشرات كفاية رأس المال: -

زاد الاهتمام بكفاية رأس المال بعد أن أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1988 معيارها الموحد المعروف ب(بازل1)، لكفاية رأس المال المصرفي الذي أصبح فيما بعد معياراً دولياً يدل على متانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة متعاملين معه، فقد قامت جمهورية مصر العربية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عامين 1990-1991 بتبني العديد من السياسات التي استهدفت اصلاح القطاع المصرفي المصري، وبمقتضى هذا المؤشر تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي عدا فروع البنوك الأجنبية بالحفاظ على نسبة التي يحددها البنك المركزي المصري بين رأس المال بعنصريه الأساسي والمساند والذي يتعين ألا تقل نسبته عن (10%).

الشكل (12) تطور مؤشرات كفاية رأس المال في جمهورية مصر العربية للمدة 2017 - 2023 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (3).

يوضح الشكل (12) انخفاض نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في جمهورية مصر العربية عام 2017 إلى (11.7%)، كما وانخفضت نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إلى

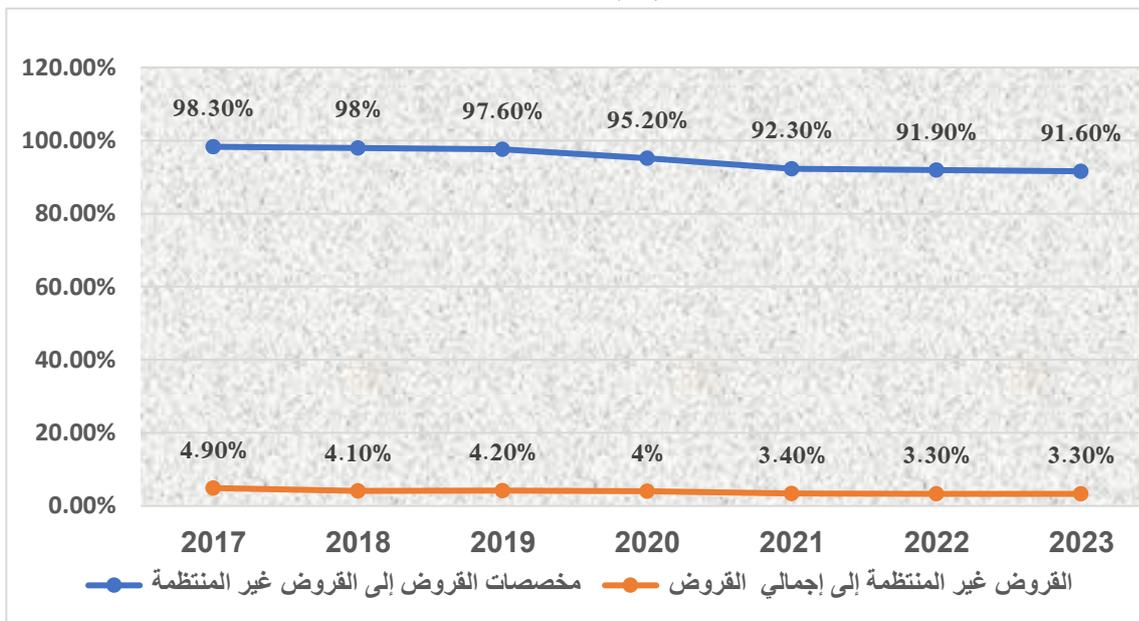
جمهورية مصر العربية

(9.2%) عام 2017 ، وفي عام 2019 ارتفعت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إلى (14.9%) مقارنة ب(12.7%) عام 2018، كما وارتفعت نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إلى (12.7%) عام 2019 مقارنة ب(10.4%) عام 2018، وفي عام 2021 ارتفعت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بشكل طفيف إذ بلغت (17.9%) مقارنة ب(17.7%) عام 2020، يعزى سبب الارتفاع تحسن الأوضاع بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)، في حين انخفضت نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عام 2021 إلى (13.4%) مقارنة ب(14.6%) عام 2020، انخفضت نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عام 2022 إلى (15.5%)، فضلاً عن انخفاض نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إذ بلغت (12%)، ويعزى سبب الانخفاض أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، استمرار انخفاض نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر عام 2023 إلى (13.4%)، كما انخفاض نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إلى (10.8%).

2. مؤشرات جودة الأصول: -

يركز على جودة القروض باعتباره النشاط الإقراضي هو النشاط الرئيس للبنوك، يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة البنوك على التوظيف الجيد لما هو متاح لديها من موارد، فضلاً عن مدى قدرتها على تغطية ما منحته من القروض.

الشكل (13) تطور مؤشرات جودة الأصول في جمهورية مصر العربية للمدة 2017 - 2023 (%)



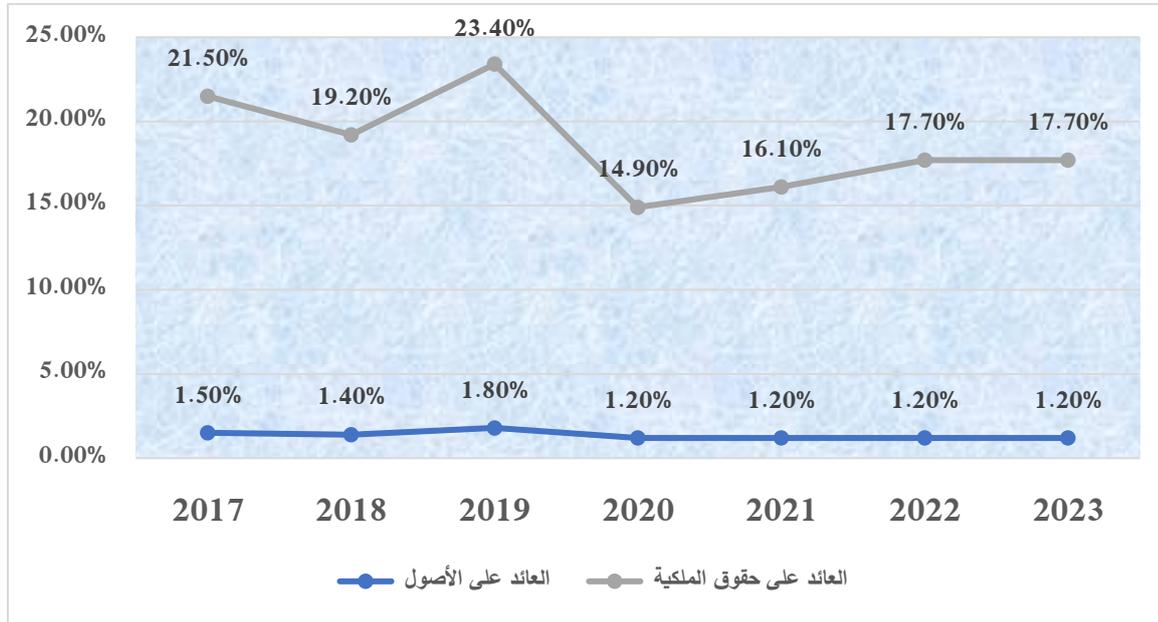
الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (3).

يوضح الشكل (13) ارتفاع القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى (4.9%) عام 2017، كما وارتفعت مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة إلى (98.3%)، ويعزى سبب الانخفاض نتيجة التزام البنوك بتطبيق التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري للتأكد من مدى كفاية المخصصات، استقرت القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض نهاية عام 2019 إذ بلغت (4.2%) مقابل (4.1%) نهاية عام 2018 ثم انخفضت بشكل طفيف نهاية عام 2020 إلى (4%) ، في حين انخفضت مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة بشكل تدريجي من (98%) عام 2018 إلى (97.6%) و(95.2%) على التوالي خلال عامين 2019-2020 ، استمرت القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض بالانخفاض بشكل طفيف خلال عامي 2021-2022 من (3.4%) إلى (3.3%) على التوالي، ويعزى سبب الانخفاض نتيجة نمو إجمالي محفظة القروض بمعدل أكبر من معدل نمو القروض غير المنتظمة، فضلاً عن تحتفظ البنوك بنسب تغطية مرتفعة للقروض غير المنتظمة، فقد انخفضت مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة من (92.3%) إلى (91.9%)، ومن المتوقع ثبات نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض عام 2023 عند (3.3%)، في حين من المتوقع انخفاض مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة بشكل طفيف لتصل إلى (91.6%).

3. مؤشرات الربحية: -

يعكس مؤشر الربحية مستوى الذي يحققه البنك من الأرباح، فضلاً عن تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه، ومن ثمّ تلجأ البنوك المركزية عادة إلى إيقاف توزيع البنك لأي أرباح في حالة وجود أصول غير جيدة لديه أو قروض غير فعالة وغير مغطاة بمخصصات كافية.

الشكل (14) تطور العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في جمهورية مصر العربية للمدة 2017 - 2023 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (3).

يوضح الشكل (14) انخفاض العائد على الأصول من (1.5%) عام 2017 إلى (1.4%) عام 2018، كما وانخفض العائد على حقوق الملكية من (21.5%) إلى (19.2%)، استمر العائد على الأصول بالانخفاض عام 2020 إلى (1.2%)، فضلاً عن انخفاض العائد على حقوق الملكية إلى (14.9%)، ويعزى سبب انخفاض كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لانخفاض نمو صافي الربح، استقر العائد على الأصول خلال عامي 2021-2022 عند (1.2%)، في حين ارتفع العائد على حقوق الملكية إلى (16.1%) و(17.7%) على التوالي، ويعزى سبب ارتفاع العائد على حقوق الملكية نتيجة ارتفاع صافي الأرباح بمعدل (29%) نهاية عام 2022، ثبات كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في عام 2023 عند (1.2%) و(17.7%).

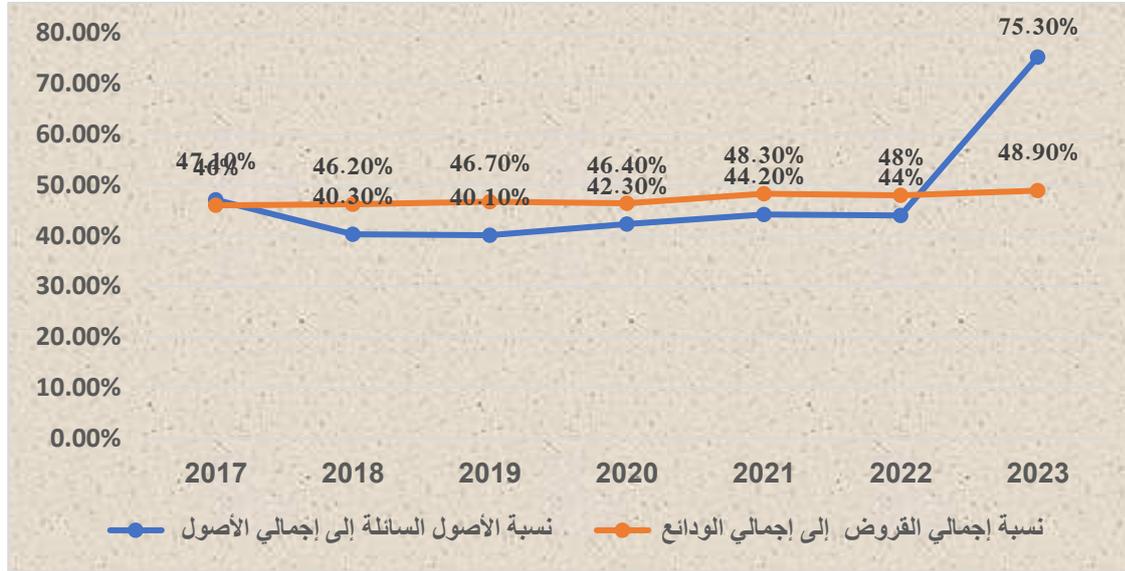
4. مؤشرات السيولة: -

تعد نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تحدد قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى، ويعكس ازدياد نسبة السيولة

جمهورية مصر العربية

القانونية زيادة المبالغ السائلة والمستثمرة مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها من التزامات الأخرى، في حين يؤشر انخفاضها إلى انخفاض المبالغ السائلة المستثمرة.

الشكل (15) تطور مؤشرات السيولة في جمهورية مصر العربية للمدة 2017 – 2023 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (3).

يوضح الشكل (15) ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في جمهورية مصر العربية عام 2017 إلى (47.1%) ، كما وارتفعت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع إلى (46%)، في حين انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بالانخفاض بشكل طفيف خلال عامي 2018 – 2019 من (40.3%) إلى (40.1%)، لكن إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع استمرت بالارتفاع من (46.2%) إلى (46.7%)، ارتفع كل من نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع خلال عامي 2020-2021 من (42.3%) إلى (44.2%) ومن (46.4%) إلى (48.3%)، وفي عام 2022 انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بشكل طفيف إلى (44%)، في حين استقر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع عند (48%) مما يدل على إمكانية التوسع في الإقراض وضخ المزيد من الائتمان في الاقتصاد المحلي مع الاحتفاظ بمعدلات سيولة جيدة، ارتفع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نحو (75.3%) عام 2023، فضلاً عن ارتفاع إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (48.9%) .

الفصل الثالث

انعكاسات جائحة كورونا في بعض مؤشرات السلامة المالية في العراق

المبحث الاول / واقع الاقتصاد العراقي والسياسة النقدية و القطاع المصرفي



المبحث الثاني / جائحة كورونا و انعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في جمهورية العراق



المبحث الثالث / مقارنة تجارب دول العينة مع العراق

المبحث الأول

واقع الاقتصاد العراقي والسياسة النقدية والقطاع المصرفي

أولاً: نظرة عامة عن اقتصاد العراق وتحليل لأهم مؤشراتته الرئيسية: -

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعانية إذ يعتمد على إيرادات النفط في سد احتياجاته مقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى نتيجة فشل أغلب المشاريع الصناعية الإنتاجية ويعزى سبب ذلك نتيجة سوء التخطيط والإدارة وكذلك تراجع الإنتاج المحلي، ومن ثمّ الاعتماد على الاستيراد من الخارج لسد فائض الطلب المحلي من السلع الإنتاجية والاستهلاكية لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي فضلاً عن اعتماد الاقتصاد على موارد النفط في ضوء التقلبات الحاصلة في أسعار النفط بسبب الظروف التي يعيشها العالم والعراق، ومن ثمّ تجعل الاقتصاد العراقي يتعرض لصدّات داخلية وخارجية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، مر الاقتصاد العراقي في ظروف أدت إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، ففي عقد الثمانينات عاش العراق حرباً طويلة مع إيران حرب الخليج الأولى إذ تقدر قيمة الأضرار التي نجمت عن الحرب بما يقارب (453) مليار دولار، كما تعرض العراق خلال عقد التسعينات نتيجة حرب الخليج الثانية إلى فرض عقوبات اقتصادية وتعويضات مالية واستمرت هذه العقوبات حتى عام 2003 وقدرت الخسائر حوالي (200) مليار دولار، فضلاً عن عمليات السلب والنهب والحرق وتدمير ما تبقى من البنى التحتية بعد عام 2003⁽¹⁾.

1- شهدت نسبة النمو الاقتصادي في العراق انخفاض في عام 2000 إذ بلغت (8.2-%)، واستمرت النمو الاقتصادي انخفاضه عام 2003 ليصل إلى (33.1-%) والذي يعد أعلى مستوى انكماش خلال مدة البحث، ثم بدأ النمو الاقتصادي بالتعافي بشكل تدريجي وفي عام 2020 انخفض النمو الاقتصادي ليلعب (12.1-%) بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، ثم بدأ النمو الاقتصادي بارتفاع خلال عامي

(1) خضير عباس حسين الوائلي، أثر صدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء، العراق، 2012، ص 82-83.

2021-2022 ليصل إلى (2.8%) و(8.7%) على التوالي، وفي عام 2023 انخفض النمو الاقتصادي إلى (5%). والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول (13) تحليل بعض مؤشرات اقتصاد جمهورية العراق (%) للمدة (2000 - 2023)

السنة	النمو الاقتصادي	الدين لعام	البطالة	صافي التعاملات التجارية	التضخم
2000	-8.2	-	16.7	69.4	4.9
2001	-10.1	-	17	71.8	16.3
2002	-16.3	-	17.2	66.9	19.3
2003	-33.1	-	17.3	89.6	33.1
2004	4.8	-	17	84.9	37
2005	1.7	210.3	17.2	94.5	30.8
2006	5.6	105.7	17.2	77.1	31.7
2007	1.9	88.7	17.3	70.7	19.3
2008	8.2	51.8	17	71.6	12.7
2009	3.4	64.6	16.8	71.9	6.9
2010	6.4	45.9	16.6	69.5	2.9
2011	7.5	37.1	16.4	70.5	5.4
2012	13.9	32.1	16.1	69.9	5.6
2013	7.6	29.1	18	67.4	4.2
2014	-0.7	29.7	19.9	64.8	2.2
2015	2.5	51.6	21.2	54.5	1.4
2016	15.2	56	22.4	55.4	0.5
2017	-2.5	53.8	25.3	52.1	0.2
2018	-0.1	66.3	29.6	53.7	0.4
2019	4.4	58	34	44.2	0.6
2020	-12.1	33.5	36.8	37.9	1
2021	2.8	45	35.6	41.8	6.4
2022	8.7	40.8	34.6	119.1	5
2023	5	58.3	15.6	121.6	6.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء، 2023.

أم البنين حميد الجياشي، إمكانية تطبيق الاستدامة المالية في ظل مخاطر الدين العام في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1 العدد 12، 2022، ص 70.

البنك الدولي، البيانات الدولية المفتوحة، 2022.

ميثم خضير جواد كاظم، أثر درجة الانكشاف الاقتصادي للتبعية التجارية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الحادي والعشرين، العدد 79، 2023، ص 46. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي، أعداد مختلفة.

2- أما الدين العام فقد ارتفع بشكل كبير في العراق ليصل إلى (210.3%) خلال عام 2005 والذي يعد أعلى نسبة خلال مدة البحث، ثم بدأت نسبة الدين العام بالانخفاض التدريجي وفي عام 2019 ارتفعت نسبة الدين العام لتصل إلى (58%) مقابل انخفاض نسبة الدين العام في عام 2020 لتصل إلى (33.5%) نتيجة إجراءات الاحترازية للحكومة والبنك المركزي العراقي من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، ثم ارتفعت نسبة الدين العام إلى (45%) و(58.3%) خلال عام 2021-2023.

3- في حين انخفضت نسبة البطالة في عام 2000 إلى (16.7%) مقابل ارتفاع نسبة البطالة في عام 2001 لتصل إلى (17%)، ثم استقرت نسبة البطالة في العراق عند (17.2%)، خلال عامي 2019 - 2020 ارتفعت نسبة البطالة إلى (34%) و(36.8%) على التوالي نتيجة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، ثم بدأت نسبة البطالة بالانخفاض خلال الأعوام الثلاثة 2021-2022-2023 إلى (35.6%) و(34.6%) و(15.6%) على التوالي.

4- أما صافي التعاملات التجارية في العراق فقد شهدت انخفاض في عام 2000 ليبلغ (69.4%) مقابل ارتفاع نسبة صافي التعاملات التجارية في العراق إلى (71.8%) لعام 2001، وفي عامي 2019 - 2020 انخفضت نسبة صافي التعاملات التجارية إلى (44.2%) و(37.9%) على التوالي بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، ثم بدأت نسبة صافي التعاملات التجارية في العراق بالارتفاع التدريجي خلال الأعوام الثلاثة 2021-2022-2023 إلى (41.8%) و (119.1%) و(121.6%) ويعد عام 2023 أعلى نسبة صافي التعاملات التجارية خلال مدة البحث.

5- في حين انخفضت نسبة التضخم في العراق لعام 2000 إلى (4.9%)، ثم بدأت نسبة التضخم بالارتفاع التدريجي ليصل إلى (37%) عام 2004 والذي يعد أعلى نسبة تضخم خلال مدة البحث، ثم بدأت نسبة التضخم في العراق بالانخفاض التدريجي حتى عام 2017 فقد بلغت (0.2%)، ثم بدأت بالارتفاع ففي عام

2020 بلغت نسبة التضخم في العراق (1%) نتيجة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) واستمرت نسبة التضخم بالارتفاع إذ بلغت (6.4%) عام 2021 و (6.6%) عام 2023.

ثانياً: السياسة النقدية في العراق: (النشأة والتطور): -

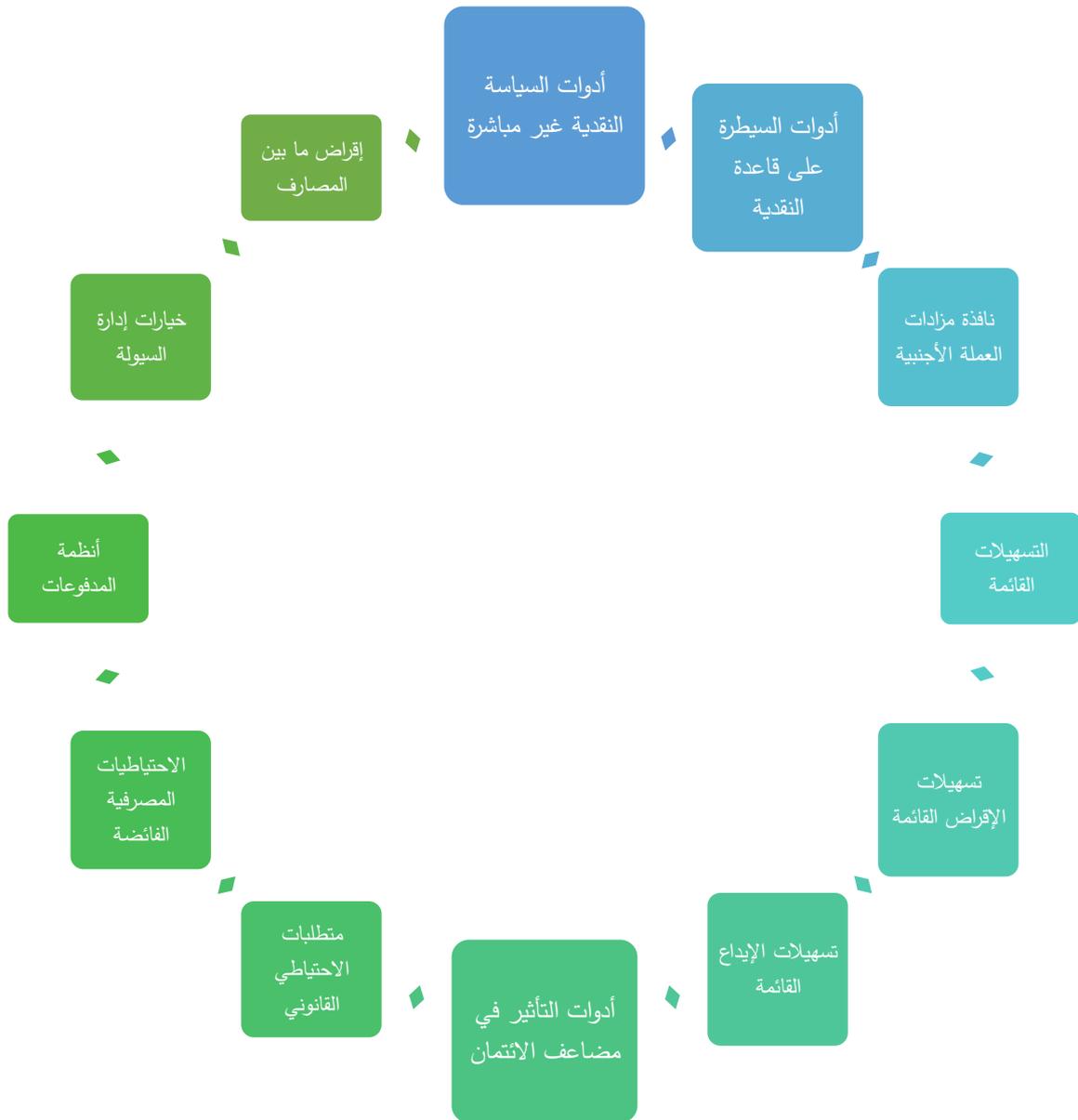
يعد العراق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية فقد كان عدداً من العملات الاوربية متداولة إلى جانب الليرة العثمانية ، ثم أصبحت الروبية العملة الرئيسية في التداول بسعر دينار = 13.33 روبية بعد الحرب العالمية الأولى واندماج العراق مع النظام النقدي الهندي المدار من قبل البريطانيين، وفي عام 1931 تأسس مجلس عملة العراق في لندن لأغراض اصدار العملة الورقية والاحتفاظ باحتياطي من عملة الدينار الجديد، وفي عام 1947 تأسس البنك والذي يعد من أقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية ، بعد صراع طويل مع السلطات البريطانية استمر لمدة 26 عاماً، ويسمى بالمصرف الوطني العراقي وهو مصرف حكومي برأسمال قدره خمسة ملايين دينار والغي مجلس العملة في عام 1949 ، وفي عام 1956 أصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي وشملت مسؤولياته ما يلي:

- 1- اصدار وإدارة العملة والرقابة على المعاملات النقد الأجنبي.
- 2- الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.
- 3- احتفاظ البنك بحسابات الحكومية وعمل على إدارة القروض الحكومية.
- 4- تجميع ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي والبيانات الخاصة بالاقتصاد وفقاً لنص المادة (41) من قانونه.
- 5- تحقيق النمو الاقتصادي.

وفي 19 ايلول 2003 تم اصدار قانون المصارف مما جعل إطار العمل القانوني للعراق في مجال الصيرفة متفقاً والمعايير الدولية ويسعى القانون إلى تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي، كما أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة خلال مدة ما بين 15 تشرين الأول 2003 و 15 كانون الثاني 2004 عملة جديدة معدنية وورقية إذ طبعت العملات الورقية باستخدام تقنيات مضادة للتزوير من أجل خلق عملة واحدة موحدة تستخدم في كافة انحاء العراق، وفي 6 اذار 2004 تأسس البنك المركزي العراقي كبنك مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي 2024/56 ويكون مسؤولاً عن: (1)

(1) تاريخ البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، متوفر على الرابط <https://cbi.iq/page/39>

1. الحفاظ على استقرار الأسعار.
 2. تنفيذ السياسة النقدية بما في ذلك سياسات أسعار الصرف.
 3. إدارة الاحتياطيات الأجنبية.
 4. اصدار وإدارة العملة.
 5. تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر.
- المخطط (7) أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتطبيقها في العراق



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2007، ص 25-46.

المخطط (8) إجراءات البنك المركزي العراقي لمواجهة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)

التسهيلات المصرفية	• جدولة القروض المصرفية الممنوحة إلى القطاع الخاص والمستحقة على الشركات الصغيرة والعمل على زيادة اجال سداد القروض القائمة وتخفيض تكلفة الإقراض
تأجيل استيفاء الغرامات	• تأجيل استيفاء الغرامات المالية المفروضة على المصارف نتيجة بعض المخالفات لمدة (3) أشهر
مبادرة اقراضية	• عمل البنك المركزي العراقي على اطلاق مبادرة اقراضية لتمويل المشاريع الكبيرة الصناعية والزراعية بمبلغ (5) ترليون دينار لتمويل المصارف المختصة ومبادرة بمبلغ (3) ترليون (3) دينار لدعم القطاع العقاري
مبادرة تمويل الطاقة النظيفة	• انسجاماً مع توجهات الدول نحو موضوع التنمية المستدامة كأحد الأهداف العالمية ضمن اهداف الالغية الثالثة ، ولمواجهة أزمة جائحة كورونا تم اطلاق مبادرة تمويل الطاقة النظيفة بمبلغ (12) ترليون دينار
استخدام نظام المدفوعات الالكتروني	• عمل البنك المركزي العراقي على توجيه البنوك باستخدام نظام المدفوعات الالكتروني لاحتواء جائحة كورونا (كوفيد-19) مع اصدار تعليمات العملات لهذه المدفوعات ولمدة ستة أشهر خلال جائحة كورونا
اعداد خطة لتحسين المركز المالي	• سعى البنك المركزي العراقي على تخفيض الدين العام وتحسين التصنيف الائتماني وتشمل خطة التحفيز المالي والاقتصادي * حوافز تهدف إلى تحسين بيئة الاعمال والاستثمار * حوافز تسعى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل المطلوب * حوافز تركز على الجوانب المالية والمصرفية * حوافز تتعلق بموضوع الضرائب والرسوم * حوافز ترتبط بسوق العمل
تأجيل سداد الديون المستحقة	• عمل البنك المركزي العراقي على مبادرة الإقراض المباشر للشركات الصغيرة والمتوسطة (مبادرة ترليون دينار) لمدة ستة أشهر ، فضلاً عن زيادة المبلغ المخصص بمبلغ ترليون ليصبح المبلغ المخصص لهذا الغرض (2) ترليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

صلاح الدين محمد امين الامام، تحليل استجابة البنك المركزي العراقي لتأثيرات أزمة جائحة كوفيد-19 على القطاع المصرفي- دراسة في اليات تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، 2022، ص 473-474.

ثالثاً: القطاع المصرفي العراقي وهيكلته

يعد النظام المصرفي القطاع الرئيس الممول لمختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار اهداف وسياسات التنمية ومن ثمّ تتمحور إدارة هذا النظام في القرارات والتعليمات التي يقدمها البنك المركزي للدولة إذ يرسم السياسة النقدية التي تؤدي دوراً مهماً، وتعد جمهورية العراق من أوائل الأقطار

العربية التي شهدت ظهور المؤسسات المصرفية، وقد مر الجهاز المصرفي العراقي بمراحل عدة منذ نشأته حتى الوقت الحاضر، إذ شهدت هذه المراحل تحولات عدة تجلت بوضوح في تشريعاته وهيكلته.

1. القطاع المصرفي العراقي النشأة والتطور:

وفي هذه الفقرة نتطرق إلى ما يلي: -

أ- الجهاز المصرفي العراقي قبل عام 2003

يعود تاريخ القطاع المصرفي العراقي إلى عام 1890 عندما افتتح البنك العثماني اول فرع له في العراق، ثم افتتاح فرع للبنك الشرقي (البريطاني) عام 1912 وفي عام 1918 افتتح البنك الشاهنشاهي (bank imperial) الإيراني فروعته في العراق، وبقيت فروع المصارف الأجنبية الثلاثة المذكورة أعلاه محتكرة للعمل المصرفي في العراق حتى عام 1935 إذ تم انشاء قطاع مصرفي حكومي متمثلاً في المصرف الصناعي والزراعي، وفي عام 1941 مصرف الرافدين والبنك المركزي عام 1947 ثم المصرف العقاري عام 1948 وعملت هذه المصارف على أساس المنافسة وتقديم خدمات للجمهور، وبعد تأميم المصارف الخاصة عام 1964 وتكوين مجموعات مصرفية ثم الحاقها بالمصرف التجاري الذي تم دمج مع مصرف الرافدين عام 1974، كما صدر قانون البنك المركزي رقم 64 لعام 1976 الذي يحدد اهداف وأدوات السياسة النقدية، وبعد ذلك سمح للقطاع الخاص مجدداً بإنشاء المصارف الخاصة بموجب قانون رقم 12 لعام 1991، فضلاً عن انشاء المصرف الاشتراكي بهدف دعم الأوضاع المعاشية لذوي الدخل المحدودة من موظفي الدولة ، وبموجب قانون رقم 24 لعام 1991 تم تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية ،وفي عام 2000 تم تأسيس صندوق التنمية العراقي برأسمال قدره (50) مليار دينار لتمويل الكثير من المشاريع التي تدعم ظروف الحصار الاقتصادي آنذاك، وخلال العام نفسه ازداد عدد المصارف الخارجية إلى (80) فرعاً شكلت (23%) من شبكة فروع المصرف التجاري وان كمية موجوداتها إلى إجمالي موجودات الجهاز المصرفي لم تتجاوز (3,4%)⁽¹⁾ .

(1) منتظر فاضل سعد، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، المجلد 2 العدد 3، الجزائر، 2015، ص 23-24.

ب- الجهاز المصرفي العراقي بعد 2003

وصدرت العديد من القوانين الخاصة بتنظيم الصيرفة العراقية منها قانون البنك المركزي 56 لعام 2004، فضلاً عن قانون المصارف 94 للعام نفسه، وفي عام 2006 صدر قانون الاستثمار العراقي 13 وتعديلاته اللاحقة، ثم إعادة النظر لبناء القطاع المصرفي وإعادة هيكليته ومنح إجازات لتأسيس مصارف عربية وأجنبية للدخول بالعمل المصرفي وذلك من خلال تأسيس الفروع أو الدخول بالمشاركة برأس مال المصارف الخاصة، فضلاً عن انجاز البنك المركزي العراقي نظام المدفوعات العراقي باعتماد على أنظمة مدفوعات متطورة في هذا المجال وإصدار قانون الدفع الالكتروني ، ومن ثم صدر قانون الصيرفة الإسلامية 23 لسنة 2015 في العراق وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وفي عام 2018 شهد زيادة في انتشار عدد من الأجهزة ATM، POS في عموم العراق وارتفع عدد ATM على مساحة العراق إلى (2.8) عام 2018 مقارنة ب(1.36) عام 2017 ، ويعود أحد أسباب الاختلالات في القطاع المصرفي العراقي انخفاض الوعي المصرفي والثقافة المصرفية لدى المجتمع العراقي والتي تعد من العوامل المهمة التي تعزز عمل النشاط المصرفي، وربما ترجع إلى عوامل مصرفية تتعلق بجودة الخدمة المصرفية ودور الاعلام في نشر معلومات عن التعاملات المصرفية الحديثة، فضلاً عن العوامل الموضوعية التي ترتبط بالمجتمع نفسه كانه انخفاض الدخل علاوة على التمسك بالمعتقدات الدينية المتعلقة كالربا⁽¹⁾ .

أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) في القطاع المصرفي إذ جاء قرار الحظر الشامل أو الجزئي الذي أثر في الاقتصاد بصورة عامة، ودخل الفرد على وجه الخصوص، وهذا ما انعكس على صعوبة التسديد وارتفاع حجم القروض المتعثرة. وضعف البنية التحتية لتقنية المعلومات مما أدى إلى توقف بعض الأعمال، ولا سيما في الأشهر الأولى لاجتياح الفايروس لبلادنا، بسبب إجراءات حظر التجوال المفروضة من الحكومة أسهم تفشي فيروس كورونا في تفاقم الأزمة المالية للعراق، إذ باتت الخيارات المتاحة أمام الحكومة للخروج من ضائقتها صعبة ومحدودة، وبما أنّ الركود الاقتصادي في العراق نتيجة لركود اقتصادي عالمي أولاً

(1) علاء عبد الرزاق تويج، تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2010-2019، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1 العدد 67 الجزء الثاني، 2022، ص 14-17.

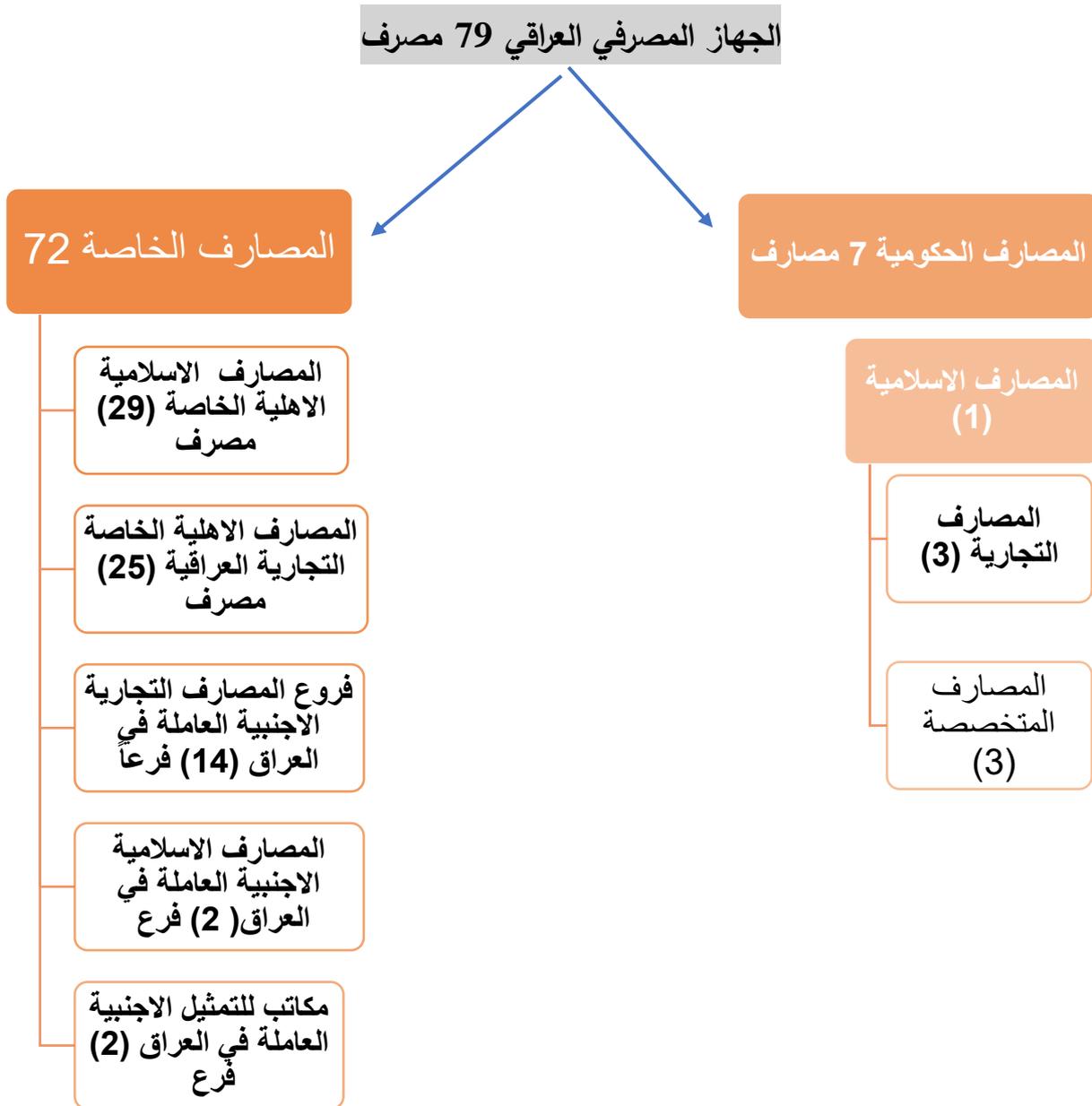
واقليمي ثانياً ، ومن ثمّ انخفض معدلات أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية المؤسسات المالية وبالأخص تلك المؤسسات التي تعتمد بشكل أكبر على تحويلات الاستحقاق وصافي دخل الفائدة ، فضلاً عن زيادة المتطلبات الاحترازية وإجراءات الرقابة التنظيمية وتكاليف الامتثال في اعقاب الازمة المالية العالمية 2009 إذ أسهمت هذه المراحل من تحسين استقرار القطاع المالي بشكل ملحوظ وفي الوقت نفسه واجهت المصارف ضغوطاً على ربحية المصرف وخفض قدرتها التنافسية نسبياً بينوك الظل (1).

2. هيكلية القطاع المصرفي العراقي: -

بلغ عدد المصارف العاملة في العراق (79) مصرفاً، وتشمل (7) مصارف حكومية تتوزع فيما بين مصارف تجارية ومصارف متخصصة ومصرف إسلامي واحد وهي (الرافدين، الرشيد، الصناعي، الزراعي التعاوني، العقاري، العراقي للتجارة، النهريين الإسلامي)، و(29) مصرفاً اسلامياً اهلياً خاصاً وكما في المخطط الآتي

(1) علي جاسم محمد، دور جائحة كورونا Covid-19 في النشاط المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرون، العدد الرابع والسبعون، 2022، ص211.

المخطط (9) هيكل الجهاز المصرفي العراقي كما هو في عام 2023



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
بيانات البنك المركزي العراقي، 2023
<https://cbi.iq>

المبحث الثاني

جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في جمهورية العراق

سعى البنك المركزي العراقي إلى استخدام مؤشرات السلامة المالية بشكل دوري ومنظم وذلك لمتابعة
أوضاع المصارف وقدراتها على مواجهة العديد من الصدمات والأزمات الاقتصادية.

أولاً: مؤشرات السلامة المالية في العراق: -

أهتم البنك المركزي العراقي بزيادة رأس مال المصارف لأجل تعزيز مركزها المالي، بوصفة أحد
خطوط الدفاع الرئيسية لتجاوز المخاطر المحتملة، فقد قام البنك المركزي العراقي بتحديد نسبة معيارية لكفاية
رأس المال والبالغة (12%)، فضلاً عن اعتماده للمعايير الدولية كـمـعـيار (بازل II) والمحددة بنسبة (8%)
لقياس كفاية رأس المال المحدد تبعاً لمخاطر السوق والتشغيل، كما أن العمل جاري من قبل البنك المركزي
العراقي على تطبيق معايير (بازل III) للمصارف كافة، فقد أدخلت (بازل III) إطار جديد لتنظيم ومراقبة
السيولة المصرفية، إذ ركزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية (الأسهم الاعتيادية) ، ومن خلال نسبة
تغطية السيولة (LCR) تحتفظ المصارف بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من
مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن (30) يوماً، فضلاً عن صافي التمويل المستقر (NSFR)
الذي يعد أداة رقابة بنوية في قياس مستوى السيولة .

المخطط (10) مؤشرات السلامة المالية في العراق



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، 2020، ص 63-81.

ثانياً: خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية في العراق: -

ان خارطة المخاطر من الأدوات التي تستخدم في التنبيه للتهديدات ونقاط الضعف الكامنة التي قد يواجهها النظام المالي والمصرفي والتي ينعكس تأثيرها على الاستقرار المالي، كما انها عبارة عن اداة لمراقبة نقاط الضعف في النظام المالي ويتم تحليل وقياس خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية الأساسية لمعرفة طبيعة القطاع المالي والمصرفي ومدى استقراره وتأثره بالأزمات المالية والاقتصادية، اذ تعمل هذه المؤشرات كأداة للإنذار المبكر ولتحديد مواطن الضعف والقوة في القطاع المصرفي وتعد من الوسائل الرقابية المباشرة. ويمكن عن طريق خارطة المخاطر تشخيص أي من المؤشرات المستخدمة بحاجة أكثر للاهتمام والمتابعة، كما يمكن استخدام خارطة المخاطر لتوضيح كيف يمكن أن تؤثر الصدمات المالية على الاستقرار

المالي ومن ثمّ الاقتصاد الحقيقي عن طريق تقييم المراحل المختلفة للصدمات المالية وقد تم استخدام الألوان في خارطة المخاطر لتعكس الحالة التي يمر بها المؤشر موضع الدراسة وكالاتي⁽¹⁾:

1- اللون الأخضر: يدل على عدم وجود أي نقاط ضعف ومن ثم فإن المؤشر في حالة ايجابية وليس مصدر للقلق.

2- اللون البرتقالي: سيكون فيه المؤشر ما بين الحالتين الأولى (الحالة الإيجابية) والثانية (مصدر القلق) وهي توجب متابعة متخذ القرار لهذا المؤشر وعدم اعطاء الفرصة للوصول إلى اللون الاحمر.

3- اللون الأحمر: يعكس نقاط الضعف التي تؤدي إلى احتمالية حدوث ازمة في النظام المصرفي. ويتم اختيار المؤشرات عن طريق مراجعة التقارير الدولية العلمية والأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النظام المالي العراقي، وعلى اساس ذلك تم اختيار المؤشرات التي يمكن عن طريقها تشخيص مواطن الضعف في القطاع المالي في العراق التي قد تنعكس سلباً على القطاعات الاقتصادية كافة، وقد جاءت خارطة المخاطر لتكون مؤشر مكمل لبقية مؤشرات المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي، ويتم متابعة المؤشرات واعطاء ألوان لكل مؤشر حسب النتائج الفصلية وموقعها من الدرجة المعيارية لذلك المؤشر، إذ تعتمد خارطة المخاطر على القيم المعيارية لكل مؤشر يتم ادخاله ضمن الخارطة. فإذا تجاوز المؤشر القيمة المعيارية فإنه سيكون ضمن اللون الاحمر وان كان العكس فإنه ضمن اللون الاخضر. ويتم احتساب مخاطر كل مؤشر عن طريق تطبيع البيانات (Normalized) لكل مؤشر مالي مستخدم في احتساب خارطة المخاطر وذلك عن طريق اعتماد المعادلة الآتية:

$$Z_i, t = (X - \min) / (\max - \min)$$

Z_i, t الدرجات المعيارية للمؤشر المالي i في المدة t

X المشاهدات الخاصة بالمؤشر المالي.

\min القيمة الصغرى، \max القيمة العظمى

ومن ثم يتم مقارنة النتائج مع الدرجات المعيارية لخارطة المخاطر (0 و 1)

(¹) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، المصدر السابق، ص 65-66.

الجدول (14) خارطة المخاطر لمؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2016-2022

جودة الأصول (%)		جودة السيولة (%)		الربحية (%)		الكفافية	المؤشرات
القروض المتعثرة/اجمالي الائتمان النقدي	القروض المتعثرة/اجمالي الاصول	الموجودات السائلة/المطلوبات قصيرة الاجل	الموجودات السائلة/اجمالي الموجودات	العائد/حقوق الملكية	العائد/الموجودات	كفاية رأس المال	
0.269	0.000	0.944	0.987	0.030	0.329	0.066	Q1
0.328	0.021	1.000	1.000	0.206	0.295	0.080	Q2
0.364	0.030	0.964	1.000	0.361	0.262	0.000	Q3
0.317	0.022	0.960	0.986	0.840	0.152	0.705	Q4
0.353	0.030	0.161	0.138	0.110	0.304	0.621	Q1
0.356	0.035	0.145	0.088	0.231	0.270	0.579	Q2
0.286	0.159	0.151	0.092	0.379	0.198	0.611	Q3
0.744	0.504	0.155	0.520	0.379	0.198	0.599	Q4
0.817	0.568	0.155	0.474	0.061	0.283	0.615	Q1
0.917	0.606	0.148	0.429	0.226	0.224	0.611	Q2
0.907	0.934	0.094	0.371	0.295	0.143	0.954	Q3
0.907	0.935	0.082	0.327	0.296	0.143	0.949	Q4
1.000	1.000	0.110	0.361	0.027	0.312	1.000	Q1
0.632	0.694	0.100	0.468	0.147	0.219	0.928	Q2
0.422	0.602	0.068	0.339	0.401	0.101	0.729	Q3
0.564	0.637	0.056	0.225	0.558	0.034	0.722	Q4
0.353	0.939	0.056	0.157	0.048	0.262	0.740	Q1
0.360	0.954	0.056	0.180	0.182	0.190	0.832	Q2
0.362	0.637	0.003	0.000	0.303	0.122	0.712	Q3
0.520	0.671	0.000	0.032	0.592	0.000	0.564	Q4
0.405	0.744	0.016	0.068	0.000	0.287	0.671	Q1
0.352	0.667	0.031	0.111	0.228	0.181	0.713	Q2
0.317	0.629	0.041	0.133	0.023	0.004	0.716	Q3
0.282	0.552	0.040	0.126	0.377	0.127	0.690	Q4
0.182	0.472	0.062	0.201	0.655	0.831	0.633	Q1
0.082	0.407	0.058	0.234	0.697	0.831	0.482	Q2
0.039	0.376	0.037	0.213	1.000	1.000	0.257	Q3
0.000	0.281	0.021	0.292	0.916	0.916	0.283	Q4

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:
تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، 2022، ص 65 - 68.

من خلال متابعة خارطة المخاطر الخاصة بمؤشرات السلامة المالية يمكن ملاحظة إن اللون الاخضر هو الأكثر انتشاراً على الخارطة، وهو ما يشير الى استقرار اغلب مؤشرات السلامة المالية وهذا ما انعكس على الاستقرار المصرفي ومن ثم الاستقرار المالي في العراق، إذ سجل مؤشر كفاية رأس المال لعام 2022 نسب مخاطر منخفضة ليكون هذا المؤشر لدى القطاع المصرفي جيدة جداً وهي تفوق النسبة المعيارية المحددة البنك المركزي

العراقي والبالغة 12%، اما مؤشرات الربحية فقد استقرت خلال 2022، إذ ارتفعت مخاطر نسبة العائد على الموجودات في جميع الفصول لعام 2022 والعائد على حقوق الملكية خلال الفصلين الثالث والرابع في لعام 2022 وهذا ما يبينه تباين الألوان على مسار المدة، ووفقاً لهذا المؤشر يُلاحظ مسار حجم الأرباح المتحققة لدى المصارف العاملة في العراق، أما مؤشرات جودة السيولة فقد شهدت استقراراً أكثر في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات و نسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل وانخفاض في المخاطر اثناء المدة (2021-2022) ، أي ان نسب جودة السيولة اعلى من النسبة المحددة البنك المركزي البالغة 30%، في حسن شهدت مؤشرات جودة الاصول تبايناً في الاداء، إذ شهدت القروض المتعثرة الى اجمالي الموجودات (الاصول) انخفاضاً في المخاطر اثناء المدة 2021-2022 لتتخف نسبة المخاطر اثناء العام 2022 فيما كانت نسبة الديون متأخرة التسديد الى إجمالي الائتمان النقدي أكثر استقراراً اثناء عام 2022 مقارنة بالأعوام السابقة التي كانت فيها درجة المخاطر مرتفعة.

أجمالاً، وعلى الرغم من الانعكاسات السلبية التي افرزتها صدمة جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي عن طريق انخفاض أسعار النفط وتدهور أوضاع الموازنة العامة وارتفاع نسب الدين العام، الا إن اغلب مؤشرات السلامة المالية شهدت استقراراً واضحاً ولم تتأثر بالانعكاسات التي افرزتها الجائحة، مما يدل على متانة وصحة النظام المالي والمصرفي في البلد.

ثالثاً: أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض مؤشرات السلامة المالية: -

هناك بعض تأثيرات لجائحة كورونا (كوفيد-19) على مؤشرات السلامة المالية

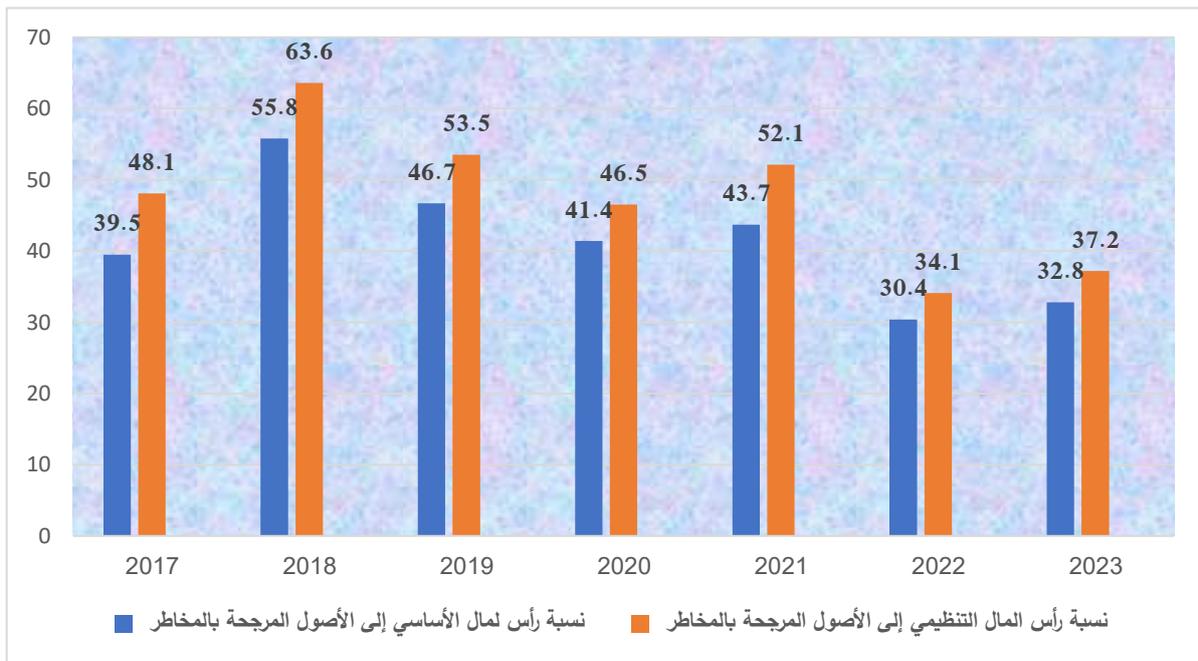
1- مؤشرات كفاية رأس المال: -

أولت البنك المركزي العراقي عناية خاصة لتعزيز المراكز المالية للمصارف عن طريق زيادة رؤوس أموالها، من اجل جعلها خط الصد الأول لمواجهة المخاطر والتقليل من حدة آثارها السلبية، وتعد كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، إذ كلما زاد رأس المال قلت احتمالية العسر المالي وترتفع تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية والعكس صحيح، إذ كلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية، وبحسب لجنة بازل لجنة الإشراف (المصرفي) فإن نسبة الكفاية تعتمد على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج

في جمهورية العراق

الميزانية، بحيث لا يقل حجم رأس المال عن (8%) ، وهذه النسبة هي المعيار الذي يحدد على أساسه فيما إذا كانت المصارف قادرة على مواجهة المخاطر أو الأزمات التي تتعرض لها، في حين أنّ النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي هي (12%)، ولقياس نسبة كفاية رأس المال سيتم عن طريق معيار أو مؤشر لجنة بازل الثانية وفي هذا الإطار، شهدت كل من نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر و رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر للنظام المصرفي ككل انخفاضاً في عام 2017 إلى (48.1%) و(39.5%) مقارنة ب (63.6%) و(55.8%) عام 2018 ، ثم انخفض كل من نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر و رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إلى (41.4%) و(46.5) في عام 2020 مقارنة ب (46.7%) و(53.5%) عام 2019 ويعزى سبب الانخفاض الى تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، ثم ارتفعت كل من نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر و رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر خلال عام 2021 إلى (43.7%) و(52.1%) ويعزى سبب ذلك إجراءات البنك المركزي العراقي لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19)، كما وارتفعت كل من نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر و رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر و رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر في عام 2023 إلى (32.8%) و(37.2%) مقارنة ب (30.4%) و(34.1%) عام 2022 وهذا يعكس كفاءة وقدرة المصارف في مواجهة المخاطر المحتملة، إذ إن هذه النسبة أكبر من النسبة المعيارية المحددة من (بازل II) والبنك المركزي العراقي.

شكل (16) مؤشرات كفاية رأس المال في العراق للمدة 2017 – 2023 (%)

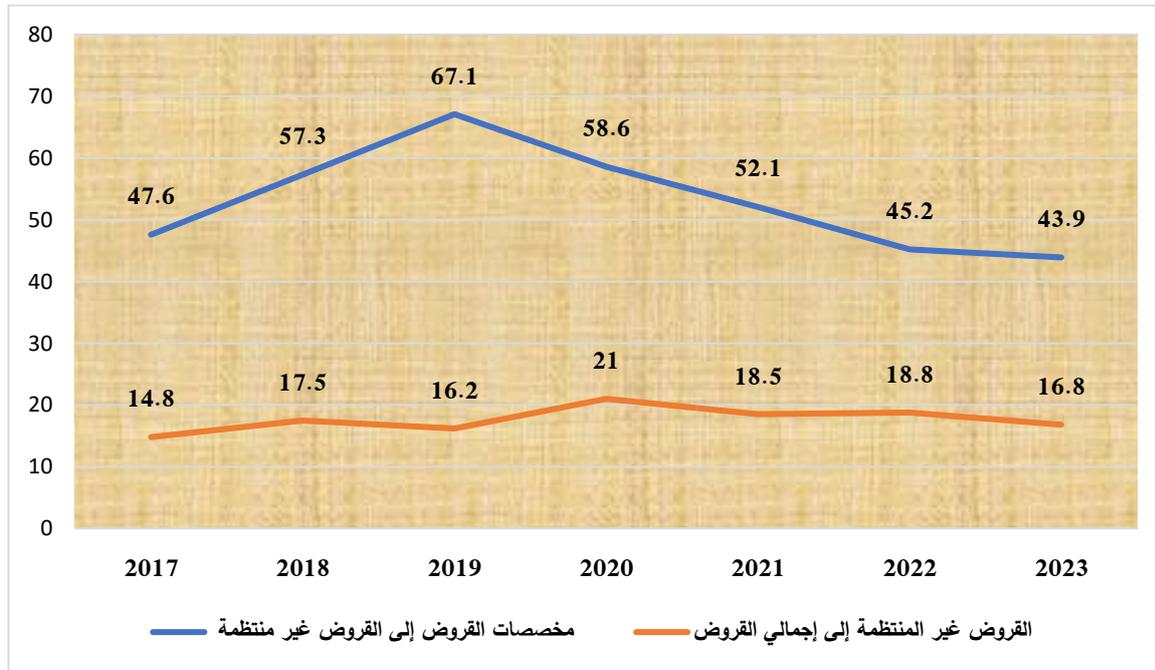


الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (4).

2- مؤشرات جودة الأصول: -

شهدت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ارتفاعاً في عام 2017 إذ بلغت (14.8%)، في حين انخفضت نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير منتظمة إلى (47.6%)، واستمرت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض بالارتفاع إلى (17.5%) عام 2018، فضلاً عن ارتفاع نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة إلى (57.3%)، وفي عام 2020 ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى (21%) مقارنة ب(16.2%) عام 2019، أما نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير منتظمة فقد انخفضت إلى (58.6%) مقارنة بعام 2019 التي بلغت (67.1%)، ويعزى سبب ذلك تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، وخلال عامي 2021-2022 استقرت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض عند (18%)، في حين انخفضت نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة إلى (52.1%) و(45.2%) على التوالي، وفي عام 2023 انخفض كل من نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض و نسبة مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة إلى (16.8%) و (43.9%) .

شكل (17) مؤشرات جودة الأصول في العراق للمدة 2017 - 2023 (%)

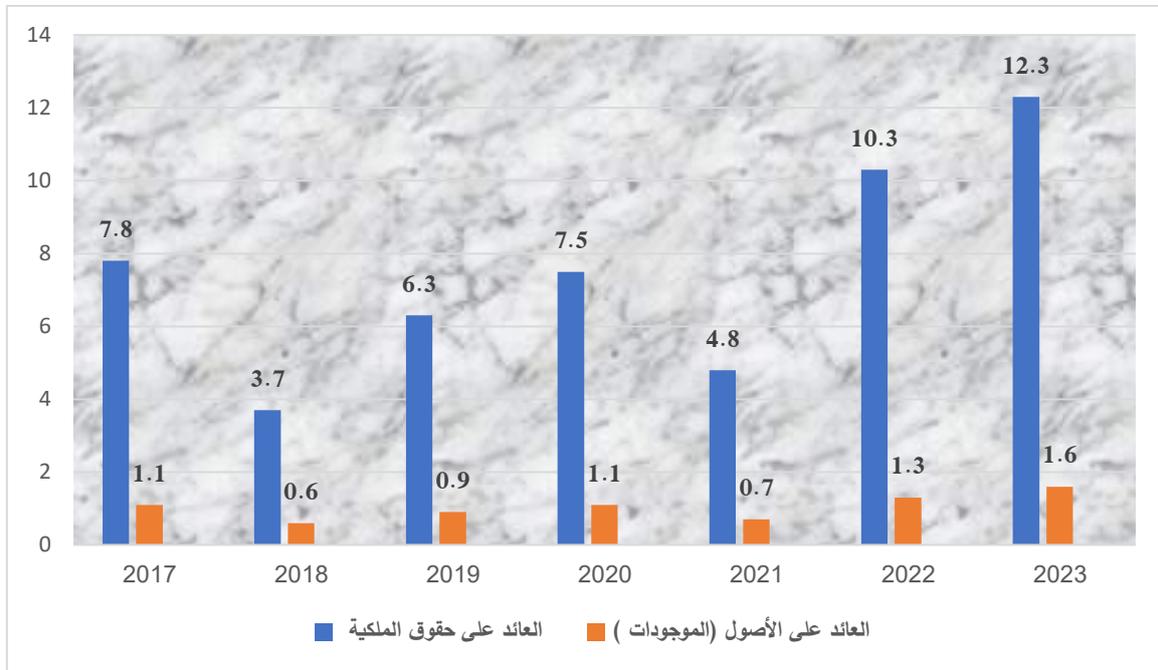


الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (4).

3- مؤشرات الربحية

شهدت نسبة العائد على الأصول ارتفاعاً في عام 2017 لتصل إلى (1.1%)، كما وارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية إلى (7.8%)، في حين انخفضت نسبة كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية إلى (0.6%) و(3.7%)، ثم ارتفعت نسبة العائد على الأصول خلال عامي 2019-2020 إلى (0.9%) و(1.1%) على التوالي، كما وارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية لتصل إلى (6.3%) و(7.5%) على التوالي ويعزى سبب الرئيسي للارتفاع هي إجراءات البنك المركزي العراقي لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19)، وفي عام 2021 انخفضت كل من نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية إلى (0.7%) و(4.8%)، وخلال عامي 2022-2023 ارتفعت نسب كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لتصل إلى (1.3%) و(1.6%) على التوالي و (10.3%) و(12.3%) على التوالي.

شكل (18) العائد على الحقوق والعائد على الأصول خلال المدة 2017-2023 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (4).

4- مؤشرات السيولة: -

إن امتلاك المصرف لمستوى ملائم من السيولة يبقي التحدي كبيراً أمام إدارة المصارف، لأنه يكون أمام مفاضلة بين الربحية والسيولة، ففي حال انخفاض مناسب السيولة يتعرض المصرف إلى مخاطر مالية مرتفعة قد تؤدي إلى فشله، لذلك أدخلت بازل III إطاراً جديداً لتنظيم ومراقبة السيولة المصرفية، إذ ركزت على رؤوس الأموال ذات الجودة العالية (الأسمم الاعتيادية)، ويتألف المعيار الجديد للسيولة من نسبة تغطية السيولة LCR، الأمر الذي يتطلب من المصارف أن تحتفظ بكمية كافية من الموجودات السائلة عالية الجودة تمكنها من مواجهة الحالات الضاغطة لمدة لا تقل عن 30 يوم، وكذلك نسبة صافي التمويل المستقر المتاح NSFR والذي يعد أداة رقابة بنوية لقياس مستوى السيولة، فبالنسبة لمؤشر تغطية السيولة، بدأ البنك المركزي العراقي بتطبيق نسبة تغطية السيولة ابتداءً من عام 2017 بنسبة 80%، وتدرجت النسبة حتى وصلت إلى 100% عام 2019، وقد حققت المصارف العاملة في العراق معدّل عالي لنسبة تغطية السيولة، إذ لم ينخفض المعدّل الشهري لهذه النسبة عن الحد الأدنى المقرر له منذ بدء استخدام هذه النسب، وبهذا تكون المصارف قد نجحت في تطبيق نسبة تغطية السيولة بصفة قطاع مصرفي كامل، وهذه النسب تعكس قدرة المصارف على تسييل الأصول السائلة عالية الجودة لمواجهة المخاطر المتأتية من عمليات السحب المفاجئ وكذلك قياس قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها خلال (30 يوماً)⁽¹⁾.

أما بالنسبة لصافي التمويل المستقر المتاح والذي يعكس قدرة المصرف على توفير السيولة اللازمة لمواجهة التزاماته في الأجل المتوسط والطويل، إذ حددت لجنة بازل هذه النسبة بما لا تقل عن 100%، التي تمثل مصادر التمويل لدى المصرف (الخصوم) نسبة إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، قد حققت نسبة صافي التمويل المستقر للقطاع المصرفي في العراق نسب مرتفعة منذ بدء تطبيقها وهذا يشير إلى أنّ المصارف لديها تمويل متاح أكبر من التمويل المطلوب، أي إنّ المصارف قادرة على تمويل جانب الأصول وفقاً لما تتيحه مصادر الأموال في جانب الخصوم⁽²⁾.

شهدت نسبة الأصول إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً في عام 2017 إلى (39.6%)، أما نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت إلى (51.4%)، وفي عام 2018 استمرت نسبة الأصول إلى إجمالي الأصول بالارتفاع لتصل إلى (41%)، في حين انخفضت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (52.1%)،

(1) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، بغداد، 2022، ص49.

(2) المصدر السابق، ص51.

الفصل الثالث المبحث الثاني جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية في جمهورية العراق

وخلال عامي 2019-2020 ارتفعت نسبة الأصول إلى إجمالي الأصول إلى (46.3%) و(46.6%) على التوالي، في حين انخفضت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في عام 2020 إلى (58.7%) مقارنة ب(59.6%) عام 2019، ويعزى بسبب الانخفاض تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، وخلال عامي 2021-2022 ارتفعت كل من نسبة الأصول إلى إجمالي الأصول و نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع إلى (47.4%) و(54.9%) على التوالي و(62.2%) و(70.3%) على التوالي، وفي عام 2023 انخفضت كل من نسبة الأصول إلى إجمالي الأصول و نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع إلى (46%) و (59.7%).

شكل (19) مؤشرات السيولة في العراق للمدة 2017 - 2023 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (4).

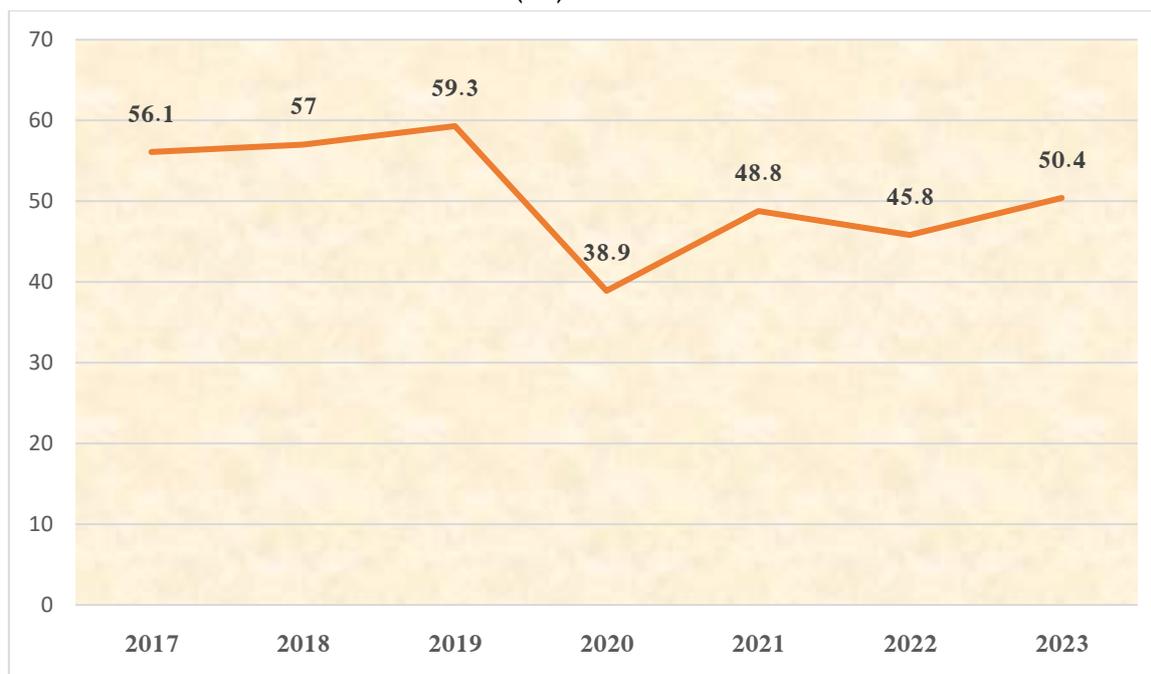
5- مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف

شهدت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل ارتفاعاً في عام 2017 إلى (56.1%)، واستمرت النسبة بالارتفاع خلال عامي 2018-2019 لتصل إلى (57%) و (59.3%) والذي يعد أعلى نسبة خلال مدة البحث بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19)، في حين انخفضت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل عام 2020 إلى (38.9%) بسبب إجراءات البنك المركزي العراقي لمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19) ، وفي عام 2021 ارتفعت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لتصل إلى (48.8%)، في حين انخفضت نسبة هامش الفائدة على

الفصل الثالث المبحث الثاني جائحة كورونا وانعكاساتها في بعض مؤشرات السلامة المالية
في جمهورية العراق

إجمالي الدخل عام 2022 إلى (45.8%) ، وفي عام 2023 ارتفعت نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لتبلغ
(50.4%).

شكل (20) مؤشر الكفاءة التشغيلية (هامش الفائدة الى اجمالي الدخل) للمصرف خلال المدة 2017-
2013 (%)



الشكل من عمل الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (4).

المبحث الثالث

مقارنة أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بلدان العينة المختارة والعراق

في هذا المبحث سيتم اجراء مقارنة بين تأثيرات جائحة كورونا في بلدان العينة المختارة والعراق وعلى النحو الاتي: -

1- مؤشر كفاية رأس المال في بلدان العينة والعراق: -

عند مقارنة بين بلدان العينة والعراق بتأثر مؤشر كفاية رأس المال نجد أن مصر أقل نسبة رأس المالي الأساسي إلى الأصول المرجحة ونسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر تأثرت بجائحة كورونا (كوفيد-19) إذ بلغت (18.30%) خلال عامي 2019-2020، في حين انخفضت خلال عامي 2021-2022 نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، أما العراق تأثرت نسبة رأس المالي الأساسي إلى الأصول المرجحة ونسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر تأثرت بجائحة كورونا (كوفيد-19) بنسبة كبيرة إذ بلغت (53.50%) في عام 2019 ثم انخفضت في عام 2020، فضلاً عن انخفاض نسبة رأس التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لتبلغ (41.40%) عام 2020 مقارنة بعام 2019 (46.70%)، واستمرت بالانخفاض حتى بلغت (30.40%) عام 2022 بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

الجدول (15) مؤشر كفاية رأس المال في بلدان العينة والعراق للمدة 2019-2023 (%)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	18.30	18.30	18	17.10	-
السعودية	19.30	20.30	19.90	19.90	20.10
مصر	18	18.70	18.20	18.40	18.50
	14.90	17.70	17.90	15.50	13.80
	12.70	14.60	13.40	12	10.80
العراق	53.50	46.5	52.10	34.10	37.20
	46.70	41.40	43.70	30.40	32.80

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، أعداد مختلفة.

تيم كالن، أمجد حجازي وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 14/292، 2014، ص 40-41.

أمين ماتي، جيروم فاكر وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 23/323، 2023، ص 56.

تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

2- مؤشر جودة الأصول لبلدان العينة والعراق: -

عند مقارنة بين بلدان العينة والعراق بتأثر مؤشر جودة الأصول نجد لم تتأثر صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال ومجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض بجائحة كورونا (كوفيد-19) خلال عامي 2019-2020، في حين انخفضت خلال عامي 2021-2022 نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية.

الجدول (16) مؤشر جودة الأصول لبلدان العينة والعراق للمدة 2019-2023 (%)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	70	71	79.90	83.40	-
	5	5.50	5	4.60	-
السعودية	1.6	2.5	2.5	2.7	2.4
	1.9	2.2	1.9	1.8	1.7
مصر	97.60	95.20	92.30	91.90	91.60
	4.20	4	3.40	3.30	3.30
العراق	16.20	21	18.5	18.80	16.80
	67.10	58.60	52.10	45.20	43.90

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، أعداد مختلفة.

تيم كالن، أمجد حجازي وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 14/292، 2014، ص40-41.

أمين ماتي، جيروم فاكر وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 23/323، 2023، ص56.

تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

3- مؤشر الربحية لبلدان العينة والعراق: -

عند مقارنة بين بلدان العينة والعراق بتأثر مؤشر الربحية نجد تأثير العائد على أسهم رأس المال والعائد على الأصول في البلدان العينة والعراق بجائحة كورونا (كوفيد-19) خلال عامي 2019-2020، في حين ارتفع العائد على أسهم رأس المال والعائد على الأصول في بلدان العينة والعراق خلال عامي 2021-2022 لم تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية.

الجدول (17) مؤشر الربحية لبلدان العينة والعراق للمدة 2019-2023 (%)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	9.40	5.10	8.30	8.30	-
	1.20	0.60	1.0	1.0	-
السعودية	12.10	8.60	10.80	12.50	12.70
	2.0	1.40	1.80	2.10	2.20
مصر	23.40	14.90	16.10	17.70	17.70
	1.80	1.20	1.20	1.20	1.20
العراق	0.90	1.10	0.70	1.30	1.60
	6.30	7.50	4.80	10.30	12.30

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، أعداد مختلفة.
تيم كالن، أمجد حجازي وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 14/292، 2014، ص 40-41.
أمين ماتي، جيروم فاكر وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 23/323، 2023، ص 56.
تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.
البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

4- مؤشر السيولة لبلدان العينة والعراق: -

عند مقارنة مؤشر السيولة في بلدان العينة والعراق نجد عدم تأثر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي
الودائع ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بجائحة كورونا (كوفيد-19)، والحرب الروسية
الأوكرانية.

الجدول (18) مؤشر السيولة لبلدان العينة والعراق للمدة 2019-2023 (%)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	1333.80	136.50	141.50	136.70	-
السعودية	25.40	26.80	24.70	22.80	22.60
	41.30	43.80	41.30	39.70	39.70
مصر	40.10	42.30	44.20	44	75.30
	46.70	46.40	48.30	48	48.90
العراق	46.30	46.60	47.40	45.90	46
	59.60	58.70	62.20	70.30	59.70

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، أعداد مختلفة.

تيم كالن، أمجد حجازي وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد
الدولي، التقرير القطري رقم 14/292، 2014، ص 40-41.

أمين ماتي، جيروم فاكر وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد
الدولي، التقرير القطري رقم 23/323، 2023، ص 56.

تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

5- مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف لبلدان العينة والعراق: -

من خلال مقارنة مؤشر الكفاءة التشغيلية للبنوك في البلدان العينة والعراق نجد عدم تأثر هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل ومصاريف غير الفوائد إلى إجمالي الدخل بجائحة كورونا (كوفيد-19)، في حين تأثرت بالحرب الروسية الأوكرانية دولتي الأردن والعراق فقد انخفض هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل في الأردن عام 2021 ليصل إلى (62.20%) مقارنة بعام 2020 (74.40%)، والعراق انخفض هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل عام 2022 ليصل إلى (45.80%) مقارنة بعام 2021 (48.80%).

الجدول (19) مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف لبلدان العينة والعراق للمدة 2019-2023 (%)

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	57.10	74.40	62.20	-	-
السعودية	77.70	76.50	76.80	77.90	78.10
	35.90	63.20	36.10	34	32.20
العراق	59.30	38.90	48.80	45.80	50.40

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، أعداد مختلفة.

أمين ماتي، جيروم فاكر وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 23/323، 2023، ص56.

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2023، ص75.

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

الاستنتاجات والتوصيات: -

أولاً: الاستنتاجات: -

1. مثلت جائحة كورونا أزمة صحية انعكست على مجمل أوضاع الاقتصاد العالمي ونتاج عنها تراجع غير مسبوق وركود عميق وتعطلت اغلب القطاعات الاقتصادية، وتعرض الاستقرار المالي الى مخاطر وتحديات جمة.
2. تمثل مؤشرات السلامة المالية أداة مهمة لمعرفة صحة ومتانة وسلامة النظام المالي والمصرفي وهي بمثابة أدوات انذار مبكر حول أوضاع القطاع المصرفي.
3. شهدت اغلب مؤشرات السلامة في العراق ارتفاعات ملموسة خلال المدة 2016-2022، وشهدت بعض المؤشرات مثل مؤشرات السيولة ومؤشرات الكفاية الحدية لرأس المال ارتفاعات بنسب أعلى من النسب المقررة من لجنة بازل II، اذ كانت نسب السيولة اعلى من 100% في حين بلغت نسب الكفاية الحدية لرأس المال نحو 43.1% في عام 2022 مما يعكس قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة.
4. أظهرت خارطة مخاطر السلامة المالية توجهاً نحو انتشار اللون الأخضر مما يعني استقرار اغلب المؤشرات، باستثناء حالات لبعض المؤشرات الفرعية التي كانت تعاني من حالة عدم الاستقرار.
5. ظهرت قوة وصلابة القطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية وسلامة مؤشراته المالية، وذلك رغم الأزمة التي تمر بها مختلف البلاد نتيجة جائحة كورونا (كوفيد-19).
6. تحسن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري بعد تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) فقد ارتفعت نسبة الملاءة المالية وتحسن نسبة القروض غير المنتظمة (جودة الأصول)، فضلاً عن ارتفاع مستوى السيولة.
7. إن انعدام الشفافية والافصاح يهدد سلامة القطاع المالي والمصرفي بخطر انتشار الازمات النظامية والتي تقع نتيجة لعدم احترام المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لقواعد العمل المصرفي السليم.
8. تراجع صافي ربحية البنوك المصرية بنسب متفاوتة نتيجة السياسات التحوطية المتبعة لمواجهة اية تداعيات لجائحة كورونا (كوفيد-19) وتجنّب جزء من الأرباح في هيئة مخصصات يتم استخدامها في حالة زيادة حالات التعثر لدى العملاء بسبب الأزمة.

ثانياً: التوصيات: -

1. على الحكومة أن تقدم الدعم للشركات التي تتأثر بشكل كبير جداً من جائحة كورونا كقطاع النقل وقطاع السياحة والفنادق عن طريق الإعانات المختلفة والسياسات التفضيلية للشركات في المناطق الأكثر تضرراً وذلك لمساعدتها على مواجهة هذه الجائحة.
2. قيام قطاع الاتصالات والتكنولوجيا بدعم الشركات الخدمية العاملة في القطاعات الأخرى خلال مدة الجائحة من خلال تخفيض أسعار الاتصالات والانترنت ومراعاتها في سداد قيمتها.
3. على البنوك الأخذ بعين الاعتبار مقترحات لجنة بازل فيما يخص تجاوز الآثار السلبية للمخاطر البنكية، خاصة في هذه الأزمة وسرعة انتشار الفيروس، سعياً منها للحفاظ على الاستقرار المالي، فضلاً عن وضع خطط مستقبلية وإستراتيجية فعالة لما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19).
4. على البنوك المركزية أن تكون مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية، وخاصة التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها من المتوقع أن تكون هذه المؤسسات أقل قدرة لمواجهة هذه الازمة.
5. ضرورة العمل على مواصلة تحسين وتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي والاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة من اجل اعداد ونشر مؤشرات السلامة المالية وبشكل دورس لما لها من دور في معرفة صحة وسلامة القطاع المصرفي.
6. العمل على إعداد وتأهيل وتدريب العاملين في مجال اعداد التقارير الخاصة بالسلامة المالية والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال وبما يتماشى من أفضل الممارسات الدولية بهذا المجال.
7. العمل على نشر بيانات السلامة المالية وبشكل دوري (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي) وعدم الاقتصار على نشرها بشكل سنوي وإزالة كل العوائق التي تعترض عملية النشر، ليتسنى اتخاذ القرارات الصحيحة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للحفاظ على الاستقرار المصرفي ومن ثم المالي.
8. العمل على الاهتمام بواقع القطاع المصرفي وتطويره والحفاظ على صحته وسلامته بكونه العنصر الأساس في تحقيق الاستقرار المالي وبما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية لمرحلة ما بعد كورونا.

المراجع والمصادر

القران الكريم

أولاً: الكتب

1. حال، أحلام، الترجمة في زمن كورونا كوفيد-19، المركز الديمقراطي - برلين - ألمانيا، الطبعة الأولى، 2020.
2. سنان الشيبلي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2007.

ثانياً: الرسائل والاطرايح

1. عبد المجيد، قاسم، بن سونة، بن علي، جائحة كورونا covid-19 وأثرها على الانضباط الموارد البشري بالمؤسسة الجزائرية، ماستر في العلوم الاجتماعية (بحث غير منشور)، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2021.
2. محمد، إشتعال طه فضل المولى، تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطر بالخرطوم (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم في فترة 2009-2015)، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل (بحث غير منشور)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.
3. يمينة، سلمى، حمودي، دريد، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAMELS دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB خلال فترة (2013-2017)، شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية (بحث غير منشور)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019.
4. شيوكي، بلهبول، سهيلة، كريمة، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام معيار camels مقارنة البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي جبي مورغان JPM خلال فترة (2014-2017)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، الجزائر، 2019.
5. الحمداني، محمد مجيد جواد، قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية للمدة (2000-2011)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء، 2013.
6. غزال ولي الدين محمد الصالح، المعايير الاحترازية للحد من الازمات المالية وتحقيق الاستقرار المصرفي، شهادة ماستر أكاديمي في اقتصاد نقدي وبنكي (بحث غير منشور)، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2020.
7. بن الدين، أمال، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الازمات المالية تجارب دولية، أطروحة دكتوراه في بنوك وتأمينات (بحث غير منشور)، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2020.
8. مخيف، مؤيد عبد الكريم، دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء، 2021.
9. الوائلي، خضير عباس حسين، أثر صدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980- 2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء، العراق، 2012.
10. بورزق فريدة، دور مؤشرات الحيطة والحذر الجزئية في الحد من مخاطر الازمات المصرفية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2009-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015.

ثالثاً: التقارير والنشرات

1. تقرير افاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أعداد مختلفة.

جمهورية العراق

- 2.. تقرير السنوي الثامن والخمسون، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، 2021.
3. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، أعداد مختلفة.
4. تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار التاسع-ابريل 2019، صندوق النقد العربي.
5. الغرسان، عاصم وآخرون، المملكة العربية السعودية وقضايا مختارة، صندوق النقد الدولي، 2016.
6. العبداني، الغامدي، أروى، منال، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020.
7. التقرير السنوي لحالة الاقتصاد السعودي، وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022.
8. البسام، خالد عبد الرحمن، التضخم في المملكة العربية السعودية أسبابه واحتوائه، الغرفة التجارية الصناعية بجدة، السعودية، 2007.
9. تقرير التضخم، البنك المركزي السعودي، أعداد مختلفة.
10. تيم كالن، أمجد حجازي وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 14/292، 2014.
11. أمين ماتي، جيروم فاكر وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 23/323، 2023.
12. تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019.
13. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2023.
14. البلبل، علي أحمد، محمد مصطفى عمران وآخرون، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر 1974-2002، صندوق النقد العربي، العدد 9، 2004.
15. مؤنس، أشرف، المخاطر والتحديات العالمية وأثرها على الأمن الغذائي في مصر، أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، العدد الأول -السنة الأولى، 2023.
16. تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد الخامس، 2007.
17. عبد الحميد، عبد القادر، أمل، منى، الأدلة المعلوماتية، بنك الاستثمار القومي، 2017.
18. تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.
19. تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، 2020.
20. تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي العراقي، 2022.
21. عمرو خلف، العلاقة بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020.
22. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2021.
23. تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2023.
24. تقرير آفاق الاقتصاد العربي -الإصدار السابع عشر أغسطس 2022، صندوق النقد العربي، ابوظبي.
25. صندوق النقد العربي (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2017.
26. إحصاءات التجارة الخارجية في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد العشرون.

27. إحصاءات التجارة الخارجية في بلدان الأعضاء في الإسكوا، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، العدد السابع والعشرون، 2019.

رابعاً: المؤتمرات

1. زياني، خيرة مجذوب عبد الحق، تداعيات كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والعربي - قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية - المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول حول جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول الحوض المتوسط، جامعة صبراتة، ليبيا، 2020.
2. الصعيدي، شريف سعد، أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر) المؤتمر العلمي الخامس كلية التجارة طنطا، 2021.
3. إبراهيم، محمد زيدان وآخرون، أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالي للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر)، مؤتمر جامعة طنطا، 2021.

خامساً: المجلات العلمية

1. وهبي، زكرياء، متلازمة الأوبئة والاقتصاد في ظل جائحة كورونا - كوفيد19، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، المجلد 4، العدد 4، الجزائر، 2020.
2. مهدي، عثمان فلاح، العلاقة بين متغيرات السياسة النقدية المثلى ومؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2015، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الانبار، المجلد 10 العدد 21، 2018.
3. لعمرى، خديجة وآخرون، أثر جائحة (كوفيد-19) على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي (دراسة تحليلية)، مجلة دفاقر اقتصادية، المجلد 12 العدد 2، 2021.
4. يوسف، زرفاوي، رفيق، عبد الكريم، تأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة الدولية وسلاسل الإمداد، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14 العدد 1، 2021.
5. النعيمي، زهراء أحمد، العمق المالي وأثره في تعزيز السلامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 2000-2015، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15 العدد 56، 2020.
6. الامام، صلاح الدين محمد امين، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد 13، 2010.
7. كوثر، طلحي، مقررات اتفاقية بازل III كآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي - دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي، المجلة الجزائرية للإدارة والاقتصاد، المجلد 15 العدد 1، جامعة الجزائر، 2021.
8. حسان، هراء حسين، مؤشرات السلامة المالية ودورها في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، كلية النور الجامعة، المجلد 6 العدد 19، العراق، 2022.
9. علي، محمد علي، وآخرون، تحليل المخاطر الائتمانية وأثرها في السلامة المالية -دراسة تحليلية لمصرف بغداد في العراق للمدة 2005-2019، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 5 العدد 1، 2021.
10. أحمد، ضحى نياي د، تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (FSI) في العراق للمدة 2005-2019، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 129، العراق، 2021.

جمهورية العراق

11. عبد الماجد، ضياء الدين عبد الباسط، أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (133)، العراق، 2022.
12. اوسكار جوردا، (وآخرون)، الجوائح وتداعياتها الاقتصادية المطولة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 57، 2020.
13. ختلان، ياسمين ممدوح، قياس السلامة المالية للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 17 العدد 54 ج1، 2021.
14. مطاي، أمال بن الدين، عبد القادر، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي (دراسة تطبيقية - حالة الجزائر)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 12 العدد 2، الجزائر، 2019.
15. كاظم، عذراء شهيد، قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية -دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2019)، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، المجلد (3) العدد (7) 2021،
16. كاشف، سارة يوسف علي، دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة البنك الأهلي المصري)، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، العدد الأول، 2022.
17. حسن، علي، تقييم أداء القطاع المصرفي الخاص بالاعتماد على نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 43 العدد 3، 2021.
18. حبي، ميساء سعد جواد، أثر مخاطر الائتمان على مؤشرات السلامة المالية للمصارف (دراسة تحليلية لمصرفي Jpmorgan و Citigroup للمدة 2005-2019)، مجلة وارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، المجلد 3 العدد 7، 2021.
19. بوهريرة، مصيطفى، عباس، عبد اللطيف، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGB-Cpa) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، 2017.
20. جويد، سماء موسى، مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)، مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثلى، المجلد 11 العدد (4)، 2021.
21. عباسي، طلال، واقع صلابة وسلامة جهاز المصرفي الجزائري في ظل اتفاقية بازل III، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة سوق اهراس، المجلد 6 العدد 3، 2019.
22. ناصري، رفايقيه، عبد الناصر، فاطمة الزهراء، بناء نموذج لتحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) على مستوى النظام المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة سوق اهراس، المجلد 8 العدد 1، 2021.
23. سعد، عمر خضر يونس، جائحة كورونا وأثرها على الالتزامات التعاقدية في ضوء نظريتا الظروف الطارئة والقوة القاهرة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، الجامعة الإسلامية، المجلد 29 العدد 3، 2020.
24. عزيز، حيدر عبد المنعم، استراتيجيات البنك المركزي العراقي 2016-2022 ودورها المرتقب في تعزيز الاستقرار المالي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة عشر العدد واحد وستون، 2019.
25. عجرم، مرتضى هادي (وآخرون)، تأثير تقلبات سعر الصرف على السيولة المصرفية في ظل جائحة كورونا دراسة تحليلية على عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2011-2021، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الرابعة المجلد الرابع العدد الثالث، 2022.
26. العضايلة، راضي محمد وآخرون، هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي 1980-2012، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42 العدد 2، 2015.

جمهورية العراق

27. النويران، ثامر علي، تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17 العدد 26، 2021.
28. الوادي، محمود حسين، رضوان محمد العناتي، آلية عملية لحل مشكلة الفقر في الأردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد التاسع عشر، 2010.
29. الشرعة، سميرة موسى، أثر هيكل التجارة الخارجية على تكوين رأس المال في الأردن، مجلة المنار، المجلد 27 العدد 4، 2021.
30. القيسي، محمد، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات، المجلد العشرون العدد الرابع، 2019.
31. الهزيم، نفل، تأثير التجارة الخارجية على التضخم دراسة تطبيقية على الأردن (1992-2006)، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، المجلد 27 العدد 1، 2011.
32. محمد، فاطمة أحمد حسن، دراسة قياسية لمقارنة أثر تقلبات أسعار النفط على مكونات الانفاق الكلي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 2000-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، المجلد 5 العدد 5، 2021.
33. محمد، أمجد إبراهيم آدم، ياس جعفر عبد الرحيم عثمان، أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49 العدد 4، 2019.
34. الخزرجي، نزار عبد الكريم حسن ا، فايروس كورونا (COVID-19) وتداعياتها على البعد الاجتماعي، مجلة المعهد، معهد المعلمين للدراسات العليا، العدد 5، 2021.
35. أبو النصر، صلاح علي، دور المصارف الشاملة وأثره في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، 2020.
36. محمود، علي عبد الرؤوف عبد العاطي، العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام المحلي في مصر، المجلة العربية للإدارة، المجلد 41 العدد 2، 2021.
37. برسوم، مريم وليم، دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي في مصر خلال المدة 2006-2018، مجلة دراسات، المجلد الثالث والعشرون العدد الثالث، 2022.
38. العباس، بلقاسم، تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدين العام في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون العدد الثالث، 2020.
39. مجاهد، عبير محمود، قضية البطالة في مصر وتأثيرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير 2011، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الحادي عشر، 2014.
40. محمد، نيفين حسين محمد، أهم محددات الاقتصاد الكلي وآثارها على معدلات الفقر في مصر خلال المدة 2000-2020، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، تاريخ قبول النشر/2022/6/29.
41. ربحان، محمد كامل إبراهيم، سهام أحمد عبد الحميد وآخرون، ظاهرة الفقر في مصر بين الواقع والمأمول ومكانتها بين بعض الدول النامية، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس، المجلد الثاني والرابعون الجزء الأول، 2018.
42. العفيفي، النجار، جيهان محمد، منيرة جلال، تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون العدد الرابع، 2018.

الفصل الثالث المبحث الثالث مقارنة أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بلدان المختارة و جمهورية العراق

43. الشيخ، رانيا محمد أحمد، التجارة الخارجية المصرية رؤية تحليلية وقياسية، المجلة العالمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2022.
44. حامد، ماهر عبد الوهاب، تطور معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال فترة 1990-2021، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، السنة المائة وأثنى عشرة العدد 544، 2021.
45. الهرش، نافذ فايز، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، جامعة الجلفة، المجلد 3 العدد 3، 2020.
46. سعيد، محي محمد، استقلالية البنك المركزي المصري ودوره في العلاقة بين السياسيتين النقدية والمالية وسوق الأوراق المالية بعد قيام ثورة 25 يناير 2011، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 3 العدد 54، 2013.
47. غبريال، مدحت بشرى ملك، دور السياسات المالية والنقدية في تخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا (COVID-19) في مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المجلد 114 العدد 550، 2023.
48. سعد، منتظر فاضل، التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهدي بأم البواقي، المجلد 2 العدد 3، الجزائر، 2015.
49. تويج، علاء عبد الرزاق، تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2010-2019، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 1 العدد 67 الجزء الثاني، 2022.
50. محمد، علي جاسم، دور جائحة كورونا COVID-19 في النشاط المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرون، العدد الرابع والسبعون، 2022.
51. الامام، صلاح الدين محمد امين، تحليل استجابة البنك المركزي العراقي لتأثيرات أزمة جائحة كوفيد-19 على القطاع المصرفي - دراسة في اليات تحقيق التعافي الاقتصادي والمالي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الرابع والثلاثون، 2022.
52. عبد المجيد، سجال، الاقتصاد العالمي ما بعد ظهور جائحة كوفيد-19 - نظرة تحليلية واستشرافية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 10 العدد 2، 2022.
53. حسين، هبة علي، أزمة التعامل مع جائحة كورونا العراق انموذجاً، مجلة حمورابي، العدد (33-34) السنة الثامنة، 2020.
54. الميالي، تغريد محمد حسين، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي (التداعيات وسبل المواجهه)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 14 العدد 3، 2022.
55. حلمي، أحمد، الدين العام الحكومي، مجلة الاقتصادية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، العدد 2، 2021.
56. عمار عريس، مجذوب بحوصي، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث العدد 1، 2017.

سادساً: مواقع الانترنت

1. فيتور غاسبار وآخرون، الدين العالمي يسجل مستوى قياسياً، صندوق النقد الدولي، واشنطن، متوفر على الرابط <https://www.fim.org/ar/Blogs/Articles/2021>
2. سلطان جاسم النصراري، الأمن الغذائي أزمة جوع وسط أزمات، جامعة كربلاء، 2022، متوفر على الرابط، <https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/23296>

الفصل الثالث المبحث الثالث مقارنة أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بلدان المختارة و جمهورية العراق

3. موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2021، متوفر على الرابط <https://data.Unicef.org>

4. البنك الدولي، متوفر على الرابط،

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2000&locations=JO>

5. البنك الدولي يتوقع ارتفاع الدين العام في الأردن، اتحادات المصارف العربية، 2022 متوفر على الرابط <https://uabonline.org>.

6. تحدي البطالة في الأردن ما بين العرض والطلب، منتدى الاستراتيجيات الأردني، كانون الثاني 2022، [org](https://jsf.org) متوفر على الرابط . <https://jsf>

7. بطالة إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)، البنك الدولي متوفر على الرابط

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

8. الأردن - معدل البطالة - 2005-2022 معطيات 2023-2025 التوقعات متوفر على الرابط

<https://ar.tradingeconomics.com/jordan/Unemployment-rate>

9. أوراق النقد، البنك المركزي الأردني، متوفر على الرابط <https://www.cbj.gov.jo>

10. البنك المركزي الأردني بين المحافظة على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو والتنمية وفق السياسة الاقتصادية العامة، اتحادات والمصارف العربية، العدد 417 متوفر على الرابط <https://uabonline.org/ar>

11. هاني القاضي، القطاع المصرفي استطاع التعامل بكفاءة واقتدار مع التحديات، اتحادات والمصارف العربية، العدد 476، 2020، متوفر على الرابط <https://uabonline.org/ar>

12. توبياس أديان، فايو ناتاشي، أزمة كوفيد-19 تهديد للاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، متوفر على الرابط <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020>

13. الاقتصاد السعودي ينمو في 2021 بأسرع وتيرة في 6 سنوات ب3.2%، وزارة الاقتصاد والتخطيط، 16 مارس 2022. متوفر على الرابط <https://www.mep.gov.sa/ar/EconomicAffairs/Pages/Saudi-GDP-in-2021-rose-by-the-highest-rate-in-six-years-thanks-to-non-oil-activities.aspx>

14. المؤشرات الاقتصادية السنوية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2023 متوفر على الرابط. <https://sa.gov.mep.www>

15. الناتج المحلي الإجمالي الربع الرابع لعام 2022، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، 24 مايو 2023 متوفر على الرابط <https://www.stats.gov.sa>

16. إجمالي بطالة (% من إجمالي القوى العاملة)، البنك الدولي، 2022، <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS> متوفر على الرابط

17. إحصاءات سوق العمل للربع الرابع عام 2022، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، متوفر على الرابط <https://www.stats.gov.Sa>

18. المملكة العربية السعودية، منظمة العمل الدولية، متوفر على الرابط https://www.ilo.org/beirut/countries/saudi-arabia/WCMS_614081/lang--ar/index.htm

الفصل الثالث المبحث الثالث مقارنة أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بلدان المختارة و جمهورية العراق

19. صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) متوفر على الرابط
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?end=2022>
20. واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي) متوفر على الرابط
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?end=2022>
21. التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً) | Data متوفر على الرابط
<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2022>
22. المملكة العربية السعودية، صندوق النقد العربي، 2023، متوفر على الرابط
<https://www.amf.org.ae/ar/node/1553>
23. بيانات البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، 2022، متوفر على الرابط
<https://data.albankaldawli.org>
24. الناتج المحلي الإجمالي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، متوفر على الرابط
<https://mped.gov.eg/GrossDomestic>
25. البطالة، (% من إجمالي القوى العاملة)، البنك الدولي، متوفر على الرابط
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2020>
26. بيانات البنك المركزي العراقي، 2023 متوفر على الرابط
<https://cbi.iq>
27. بطء انتعاش فرص العمل وزيادة عدم المساواة يندران بجعل آثار فيروس كورونا المستجد طويلة الأجل، منظمة العمل الدولية، متوفر على الرابط، 2021
<https://www.ilo.org>
28. منظمة العمل الدولية تخفض توقعاتها لتعافي سوق العمل لعام 2022، منظمة العمل الدولية، متوفر على الرابط
<https://www.ilo.org>
29. البنك الدولي، متوفر على الرابط،
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview>
30. كارولينا سانشيز بارامو وآخرون، جائحة كورونا تترك إرثاً من تزايد الفقر والتفاوتات المتباينة، مدونات البنك الدولي، متوفر على الرابط 2021.
<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/Jayht-kwrwna>
31. انعدام الأمن الغذائي كيف يدعم البنك الدولي الأشخاص المعرضين للخطر اليوم وفي المستقبل، البنك الدولي، متوفر على الرابط.
<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2021>
32. الأمن الغذائي ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في عام 2022، البنك الدولي، كانون الأول، متوفر على الرابط 2022
<https://www.albankaldawli.org>

سابعاً: المصادر الأجنبية

1. Derrick Bryson Taylor A Timeline of the Corona virus pandemic: The outbreak of the virus has sickened more than 80 million people At least (1.7) million people have died Heres how the year unfolded

(<https://www.nytimes.com/article/coronavirus-timeline.html>)

2. مركز السيطرة على الأمراض | David J Sencer CDC الجدول الزمني |متحف COVID-19 CDC Museum

(<https://www.cdc.gov/museum/timeline/covid-19.html>)

3. Victoria Masterson, Global debt is more than \$300 trillion, world Economic Forum Annual Meeting

, ([https:// www.weforum.org/agenda/2022](https://www.weforum.org/agenda/2022))

4 . Raul Amoros ,visualizing the state of Global Debt, by country, 2022

(<https://www.visualcapitalist.com/global-debt-to-gdp-ratio>)

5 . Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC) on the basis of Netherlands Bureau of Economic Policy Analysis (CPB) world Trade Monitor {online database} [https: // www.cpb.nl/en/worldtrademonitor](https://www.cpb.nl/en/worldtrademonitor) .

6 . source: Claudio Borio Towards a macroprudential frame work for financial supervision and regulation bis working paper p.2.

الملحق (1) مؤشرات السلامة المالية في الأردن للمدة (2017-2022) (%)

2022	2021	2020	2019	2018	2017	المؤشرات	
17.10	18	18.30	18.30	16.90	17.80	1- مؤشر كفاية رأس المال	
83.40	79.90	71.50	70	79.30	75.40	نسبة تغطية المخصصات للدیون غير العاملة	2- مؤشرات جودة
4.60	5	5.50	5	4.90	4.20		نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون
1	1	0.60	1.20	1.20	1.20	3- مؤشرات الربحية	
8.30	8.30	5.10	9.40	9.60	9.10	معدل العائد على الموجودات	
						معدل العائد على حقوق الملكية	
136.70	141.50	136.50	133.80	131	130.10	4- مؤشرات السيولة	
60.20	62.20	74.40	57.10	55.50	56.20	5- مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2018، ص 39-42.

البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2021، ص 22-29.

الفصل الثالث المبحث الثالث مقارنة أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بلدان المختارة و
جمهورية العراق

الملحق (2) مؤشرات السلامة المالية في المملكة العربية السعودية للمدة (2017 - 2023) (%)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	المؤشرات	
18.50	18.40	18.20	18.70	18	18.50	18.30	نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	1- مؤشرات كفاية رأس المال
20.10	19.90	19.90	20.30	19.30	20.30	20.40		
2.4	2.7	2.5	2.5	1.6	1.1	1.7	صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال	2- مؤشرات جودة الأصول
1.7	1.8	1.9	2.2	1.9	2	1.6	مجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض	
12.7	12.5	10.8	8.6	12.1	13.8	12.9	العائد على أسهم رأس المال	3- مؤشرات الربحية
2.2	2.1	1.8	1.4	2	2.1	2	العائد على الأصول	
39.70	39.70	41.30	43.80	41.30	35.50	34.60	الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الاجل	4- مؤشرات السيولة
22.60	22.80	24.70	26.80	25.40	22.30	21.60	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	
32.2	34	36.1	36.2	35.9	36.3	36.6	مصاريف غير الفوائد إلى إجمالي الدخل	5- مؤشرات الكفاءة التشغيلية للمصارف
78.1	77.9	76.8	76.5	77.7	75.7	73.4	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تيم كالن، أمجد حجازي وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 14/292، 2014، ص 40-41.
أمين ماتي، جيروم فاكر وآخرون، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة المملكة العربية السعودية، صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 23/323، 2023، ص 56.
تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2023، ص 75.

الفصل الثالث المبحث الثالث مقارنة أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بلدان المختارة و
جمهورية العراق

الملحق (3) مؤشرات السلامة المالية في جمهورية مصر العربية للمدة (2017-2023) (%)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	المؤشرات	
10.18	12	13.40	14.60	12.70	10.40	9.20	1- مؤشرات كفاية رأس المال	نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
13.80	15.50	17.90	17.70	14.90	12.70	11.70		نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
3.30	3.30	3.40	4	4.20	4.10	4.90	2- مؤشرات جودة الأصول	القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض
91.60	91.90	92.30	95.20	97.60	98	98.30		مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة
17.70	17.70	16.10	14.90	23.40	19.20	21.50	3- مؤشرات الربحية	العائد على حقوق الملكية
1.20	1.20	1.20	1.20	1.80	1.40	1.50		العائد على الأصول
48.90	48	48.30	46.40	46.70	46.20	46	4- مؤشرات السيولة	نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع
75.30	44	44.20	42.30	40.10	40.30	47.10		نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، أعداد مختلفة.

الفصل الثالث المبحث الثالث مقارنة أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) في بلدان المختارة و
جمهورية العراق

الملحق (4) مؤشرات السلامة المالية في جمهورية العراق للمدة (2017 - 2023) (%)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	المؤشرات
32.80	30.40	43.70	41.40	46.70	55.80	39.50	1- مؤشرات كفاية رأس المال
37.20	34.10	52.10	46.50	53.50	63.60	48.10	
43.90	45.20	52.10	58.60	67.10	57.30	47.60	2- مؤشرات جودة الأصول
16.80	18.8	18.50	21	16.20	17.50	14.80	
12.30	10.30	4.80	7.50	6.30	3.70	7.80	3- مؤشرات الربحية
1.60	1.30	0.70	1.10	0.90	0.60	1.10	
59.70	70.30	62.20	58.70	59.60	52.10	51.10	4- مؤشرات السيولة
46	54.90	47.40	46.60	46.30	41	39.60	
50.40	45.80	48.80	38.90	59.30	57	56.10	5- مؤشر الكفاءة التشغيلية للمصارف

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، بغداد، 2016، صفحات متفرقة.

البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، بغداد، 2018، صفحات متفرقة.

البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2022، صفحات متفرقة.

Abstract

At the end of 2019, the global economy was exposed to a health pandemic called the Corona pandemic. This pandemic led to the global economy paralyzing the system, which led to the cessation of most economic activities due to the measures taken by countries to mitigate the effects. Economic growth rates declined to unprecedented historical levels and public debt worsened until it reached unacceptable levels exceeding all standards, in addition to the high unemployment rates and poverty rates, which also affected the financial and banking stability conditions.

In this context, the research addresses the impact of the Corona pandemic on some financial safety indicators for selected countries, with special reference to Iraq. This interest in financial safety indicators came as they represent tools for evaluating the performance of the financial and banking system and its performance indicators and the repercussions of the Corona pandemic (Covid-19) on these indicators.

As for Iraq, the Central Bank of Iraq contributed by paying attention and using a lot of data related to financial safety indicators and regular operation in order to identify the health of the banking sector and system.

The research reached a number of conclusions, perhaps the most prominent of which is that most of the safety indicators in Iraq witnessed tangible increases during the period 2016-2022, and some indicators such as liquidity indicators and marginal capital adequacy indicators witnessed increases at rates higher than the rates set by the Basel Committee [1], as liquidity ratios were higher than (100%), while marginal capital adequacy ratios reached about (43.1)% in 2022, which reflects the ability of banks to confront potential risks. The financial safety risk map showed a trend towards the spread of the green color, which means the stability of most indicators, with the exception of some sub-indicators that

were suffering from a state of instability. In light of this, the researcher recommends that banks take into account the proposals of the Basel Committee regarding overcoming the negative effects of banking risks, especially during this crisis and the rapid spread of the virus, in an effort to maintain financial stability, as well as develop effective future and strategic plans for the post-Corona (Covid-19) pandemic. Central banks must be prepared to provide abundant liquidity to banks and financial companies, especially those that lend to small and medium-sized enterprises, as these institutions are expected to be less able to confront this crisis. It is necessary to work on continuing to improve and develop the infrastructure of the banking sector and benefit from modern technological techniques in order to prepare and publish financial safety indicators in a lesson-based manner, given their role in knowing the health and safety of the banking sector.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economic
Department of Economic



**The impact of the Corona pandemic on some financial safety
indicators for selected countries, with reference to Iraq**

A Thesis submitted by Student

Ameer Azhar Abdul Rasool

**To the Council of the College of Management and Economics –
University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining
a master’s degree in economic sciences**

Supervised by

Assistant Professor Dr

Sultan Jasem Alnasrawi

1446 A.H

2024 A.D

